

الاستهلال

قال تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (1)

(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) مَالِكِ يَوْمِ
الدِّينِ (4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5) أَهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ((7))

صدق الله العظيم

سورة الفاتحة - (1-7)

الإهداء

إلى التي غرست في قلبي الصبر والعطاء ومن تحت قدميها جنات الخلد والرحمة فهذه أمنيتك

مصحوبة بصفاء دعواتك أترجمها لك لعلها تنال رضاك

أمي الحبيبة

في فمي نغماً أردده مدى الدهر وفي روحي مناجاة ورمزاً للوفاء الأبدي إلى ذلك النيل الذي

اجتاح كل السدود لكي يصب بداخلي إلى رمز الفداء والتضحية الذي علمني معنى الثبات في

أصعب المواقف ومعنى الصبر على الشدائد .

والدي العزيز

إلي من شجعني وجعل الحياة جميلة في عيني

إلي زوجي الغالي

الذين أناروا لي طريق حياتي وكانوا شموعاً تحترق من أجلي

أخوانيو أهلي

بقايا مداد هي قليل من غزارة علمكم وجزالة فقهكم وغرة جهدكم .

زملائي وزميلاتي

وإلي كل من علمني حرفاً تنحني قامتي أمامكم إجلالاً وتقديراً إليكم جميعاً أهدي بحشي عليه

يكون نقطه في محيط العلم الشاسع .

أساتذتي

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر أجزله لله فاطر السماوات والأرض ممهد لي الطريق ومسهل لي ما أصبو إليه القائل في

كتابه العزيز (ولئن شكرتم لأزيدنكم)

أتقدم بالشكر من بعد الله سبحانه وتعالى

لجامعة شندى كلية الدراسات العليا الي كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بقسم الاقتصاد

التي أتاحت لنا الفرصة لنيل درجة الدكتوراه والشكر .

للبروفسيور : إبراهيم فضل المولي البشير الشكري

الذي رعا البحث منذ أن كان فكره إلي أن صار واقعا ملموساً ولم يبخل بفكره وجهده ووقته

فكان خير معين والشكر موصول لأسرة كلية الاقتصاد . إلي كل من تعاون معنا وأسهم في

تسهيل مهمتنا وساعدنا في إخراج وطباعة هذا البحث ولم يسمح المجال لذكرهم والحمد

والشكر لله من قبل ومن وبعد وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين .

الباحثة

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د - هـ	قائمة الموضوعات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
ط	المستخلص
ي	Abstract
الفصل الأول : الإطار العام للبحث والدراسات السابقة	
	أولاً : الإطار العام للبحث
	ثانياً : الدراسات السابقة
الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث	
	المبحث الأول : السياسة النقدية
	المبحث الثاني : النمو الاقتصادي
	المبحث الثالث : الاستقرار النقدي
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي للسياسة النقدية ودورها في النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي في السودان	
	المبحث الأول : السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني
	المبحث الثاني : النمو في الاقتصاد السوداني
	المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على الاستقرار النقدي في الاقتصاد السوداني

الفصل الرابع : التحليل الوصفي والقياسي لبعض متغيرات البحث وعلاقتها مع معدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة البحث	
	المبحث الأول : التحليل الوصفي لبعض متغيرات البحث خلال فترة البحث
	المبحث الثاني : سكون واستقرار السلسلة

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للكشف عن استقرار متغيرات البحث

الخاتمه

النتائج

التوصيات

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	عرض النقود خلال الفترة من 1990 - 2020م	(1-3)
	الاحتياطي النقدي القانوني خلال الفترة من 1990 - 2020م	(2-3)
	هوامش المربحات خلال الفترة من 1990 - 2020م	(3-3)
	النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 1990 - 2020م	(4-3)
	التضخم في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 1990 - 2020م	(5-3)
	مؤشرات سعر الصرف في السودان خلال الفترة من 1990 - 2020م	(6-3)
	يوضح نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات الدراسة	(1-4)

قائمة الجداول

	نتائج اختبار فيلبس بيرون لمتغيرات الدراسة	(2-4)
	يوضح نتائج اختبار الباوند للتكامل المشترك	(3-4)
	نتائج اختبار تقدير دالة معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل	(4-4)
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	نتائج اختبار ARCH الانحياز العام للمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 - 2020م	(6-4) (1-4)
	نتائج اختبار Breusch الانحياز العام للمعدل التضخم خلال الفترة من 1990 - 2020م	(7-4) (2-4)
	معامل تضخيم التباين الانحياز العام لعرض النقود خلال الفترة من 1990 - 2020م	(8-4) (3-4)

قائمة الأشكال

	الاتجاه العام لسعر الصرف خلال الفترة من 1990 - 2020م	(4-4)
	الاتجاه العام للاحتياطي النقدي القانوني خلال الفترة من 1990 - 2020م	(5-4)
رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق

قائمة الملحق

	بيانات البحث	1.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير سعر الصرف باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في المستوى	2.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير سعر الصرف باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوى	3.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل النمو باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في المستوى	4.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل النمو باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوى	5.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل التضخم باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في الفرق الأول	6.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل التضخم باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوى	7.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير عرض النقود باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في الفرق الأول	8.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير عرض النقود باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوى	9.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير الاحتياطي النقدي القانوني باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في الفرق الأول	10.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير الاحتياطي النقدي القانوني باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوى	11.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير هوامش المربحات باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في الفرق الأول	12.
	اختبار جذور الوحدة لمتغير هوامش المربحات باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوى	13.
	تقدير نموذج معدل النمو	14.
	تقدير نموذج معدل النمو باختبار باوند للحدود	15.
	تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج معدل النمو	16.

مستخلص البحث

تناول البحث السياسة النقدية ودورها في النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي في السودان خلال الفترة (1990 - 2020م) وتمثلت مشكلة البحث في ما هو دور السياسة النقدية في التأثير

على النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي ، وما هو حجم هذا التأثير ، وما مدى العلاقة بين الكمية المعروضة من النقود والنمو الاقتصادي ، كما افترض البحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الاحتياطي النقدي وبين النمو الاقتصادي ، وأيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكمية المعروضة من النقود والنمو الاقتصادي ، وتتبع أهمية البحث في معرفة نوع من أنواع السياسات الاقتصادية وهي السياسة النقدية التي تقوم بها الدول من أجل الدفع بالنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الاستقرار النقدي يحفز معدلات النمو الاقتصادي ويجعله يعمل في ظروف ملائمة وهذا يحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، وكانت أهداف البحث في التعرف على المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي عن السياسة النقدية وعن الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي ، والبحث في العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي واتبع البحث المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي لتقدير دالة النموذج والمنهج التحليلي القياسي عبر برنامج عرض الاقتصاد القياسي ('Eviews.v12Econometrics') ، توصل الباحثة إلى عدة نتائج منها أن تغير سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بالسلبية لعدم فاعلية سياسة تحرير سعر الصرف الأجنبي في تحسين معدل النمو الاقتصادي بالشكل الذي كان مستهدفاً ، وأن التضخم له تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل في السودان ، وعلى ضوء نتائج البحث أوصت الباحثة بعدة توصيات تمثلت في ربط زيادة المعروض النقدي بنمو الناتج المحلي الإجمالي للحد من الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار النقدي ، وزيادة فاعلية الجهاز المصرفي في التأثير على عرض النقود ، فضلاً عن زيادة دور المعروض النقدي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً وتفعيل السياسة النقدية بكامل أدواتها .

Abstract

The research reviewed the monetary policy and its role in economic development under monetary stability in Sudan during the period (1990 - 2020), the problem of the study is manifested by what is the role of the monetary policy in

affecting economic development under monetary stability and what is the volume of this effect? And what is the range of the relationship between the quantity of money supply and economic development, the hypotheses of the research are, there is a relation of statistical significance between the change in monetary reserve and economic development, there is also a relation of statistical significance between the quantity of money supply and economic development, the importance of the research stems from knowing one type of economic policies which is monetary policy which is adopted by states to post economic development and hence achieving economic and social development and hence achieving economic and social development and monetary stability motivates rates of economic development and enables it to work under suitable conditions which achieves economic prosperity for the society, the objectives the research are, to know about the concepts, the series and models of economic thought

monetary policy, monetary stability and economic development, to explore the relationship that connects the tools of monetary policy and economic development, the research adopted the inductive approach, descriptive and statistical analysis approach, descriptive and statistical analysis approach to estimate the model function, and the analytical econometric approach through

(Econometrics Eviews) program, the findings of the research are, the change in exchange rate negatively affects economic development in the long run due to the ineffectiveness of liberalization policy of foreign exchange rate in improving the targeted development rate, inflation has negative impact on economic development rate in the long-term in Sudan in the light of the research finding, the research recommended the following, correlated the increase of money supply and the growth of gross domestic product (GDP) to curb down inflationary pressures and maintain monetary stability, to increase the effectiveness of the banking system in affecting money supply, to increase the role of money supply in affecting the gross domestic product (GDP) and to activate the monetary policy with all of its tools

الفصل الأول

الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

أولاً: الإطار العام للبحث
ثانياً: الدراسات السابقة

مرت الكثير من الدول على مدار التاريخ الاقتصادي بمناخ يسوده الخوف من تعرض اقتصاديتها إلى إختلالات وأزمات اقتصادية من ركوض وتضخم وبطالة ، وذلك تسارعت هذه الدول في إيجاد سياسات اقتصادية مناسبة لتجنب اقتصاديتها من هذه الاختلالات ، والسودان من بين هذه الدول التي عانت من وضعية اقتصاديه صعبه فيما يتعلق بالاختلالات على المستوى الداخلي تتمثل في أزمات اقتصادية مرت به لأسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي، واختلالات خارجية متمثلة في وضعية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم ، مما أدى إلى انتهاج سياسات تصحيحية على مستوى الاقتصاد الكلي ، وللسياسة النقدية أهمية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وهي عبارة عن حالة تشغيل كامل للموارد المتاحة وتقادي التغيرات على المستوى العام للأسعار مع الحفاظ على معدل نمو حقيقي وأن الاستقرار النقدي هو النواة الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي تسعى الحكومة لتحقيقه وبغية استهداف معدلات منخفضة ومستقرة من التضخم ومن ثم تعزيز النمو في الاقتصاد ، كما يعد الاستقرار النقدي الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ، والذي يمكن تحقيقه عبر تقييد نمو المعروض النقدي فضلاً عن استقرار سعر الصرف من أجل تحقيق بيئة مواتية لمعدل مقبول من النمو الاقتصادي وخلق أسعار فائدة محفزة للاستثمار الأجنبي والذي يحفز النشاطات الاقتصادية كما يسهم في تحقيق معدلات منخفضة ومستقرة للتضخم واستقرار سعر الصرف ويعد شرطاً ضرورياً وكافياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في بيئة يسودها الاستقرار النقدي كما أن الحصول على استقرار ونمو في الاقتصاد مرتبط بشكل مباشر باستمرار الاستقرار النقدي من خلال الحفاظ على القوة الشرائية للنقود ، وأن يقوم النقد بأداء وظائفه الأساسية عبر الزمن والذي سيؤدي إلى انخفاض أسعار التكلفة والتمويل واستقرارها وهو ما يعود بالنفع على النشاط الاقتصادي ، ولذلك نجد أن غاية كل مجتمع هو الحصول على استقرار اقتصادي ويقابل ذلك حصر واهتمام موازي من قبل صناع

السياسات النقدية للعمل على تحقيق الاستقرار النقدي كونه من المستحيل أن تتحقق آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي دون توفير استقرار نقدي بالمقابل.

لقد كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي وخاصةً التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية العالمية والتي كان لها دور كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات وتغلبت أسعار الصرف لمختلف الدول والسودان خاصة ، مما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد. وهذا البحث محاولة للتعرف على دور السياسة النقدية في ظل الاستقرار النقدي وأثرها في تغيرات سعر الصرف والكمية المعروضة من النقود ومعدلات التضخم ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1990-2020 م .
مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في أن السياسة النقدية ذات فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل عدم وجود استقرار نقدي ، إذ يترتب على ذلك زيادة معدلات التضخم والإضرار بالهيكل الاقتصادية وانعكاس تدفقات رؤوس الأموال وهروبها إلى الخارج ، مما يقوض من الجهود الراهنة لتحقيق الاستقرار وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي :-

ما هو دور السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي ؟ وما حجم هذا التأثير؟ وتتفرع منه تساؤلات التالية :

- 1- هل يؤثر التغير في الاحتياطي النقدي على النمو الاقتصادي ؟
- 2- كيف تؤثر هوامش المربحات على النمو الاقتصادي ؟
- 3- ما مدى تأثير عمليات السوق المفتوح على النمو الاقتصادي ؟
- 4- ما هو تأثير معدلات التضخم على النمو الاقتصادي؟
- 5- وإلى أي مدى يؤثر تغير سعر الصرف على النمو في الاقتصادي؟
- 6- ما هي العلاقة بين الكمية المعروضة من النقود والنمو الاقتصادي ؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث العلمية في معرفة نوع من أنواع السياسات الاقتصادية - السياسة النقدية التي تقوم بها الدولة من أجل الرفع من النمو الاقتصادي ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أن الاستقرار النقدي يحفز معدلات النمو الاقتصادي ويجعله يعمل في ظروف ملائمة وهذا يحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ويعمل على تعزيز و بروز دور الاستقرار النقدي عبر جذب رؤوس الأموال الاجنية واستقطابها إلى البلد مما يؤدي إلى توفير فرص تشغيل كبيرة وتحقيق زيادة في الدخل مما ينعكس على معدل النمو الاقتصادي بشكل ايجابي ، تأتي الأهمية العملية للبحث في أنه يفيد الجهات ذات الاختصاص في بيان دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي، كما يفيد في رسم وضع الخطط لزيادة معدل النمو الاقتصادي في السودان خلال إضافته كدراسة متخصصة تبني على أسس علمية .

أهداف البحث:

- 1- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي عن السياسة النقدية ، عن الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي .
- 2- توضيح أهمية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي .
- 3- البحث في العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.
- 4- يحاول الجانب التطبيقي من البحث الوقف على التحولات إلى شهدها الاقتصاد السوداني ونموه خلال فترة البحث وبيان مدى تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي (استقرار المستوي العام للأسعار) والاستقرار النقدي الخارجي (استقرار سعر صرف العملة)
- 5- دراسة العلاقة بين مؤشرات الاستقرار النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990-2020).
- 6- بناء نماذج قياسية لمعرفة العلاقة بين السياسة النقدية وبين عوامل الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

7- تحليل وتقويم ومدى نجاح السياسة النقدية في السودان خلال الفترة (1990-2020م)

فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على العديد من الفرضيات والتي سنعمل على اختبار صحتها من عدمه وكذلك من خلال تحليل هذا الموضوع وتتمثل هذه الفرضيات في .:

الفرضية الرئيسية الأولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية و النمو الاقتصادي . وتتفرع منها الفرضيات التالية

1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الاحتياطي النقدي القانوني وبين النمو الاقتصادي .

2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات والنمو الاقتصادي .

3- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات السوق المفتوح والنمو الاقتصادي .

4- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو في الاقتصاد .

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف والنمو في الاقتصاد .

6- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكمية المعروض من النقود والنمو الاقتصادي .

منهج البحث:

اتبع في هذا البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري للبحث عن طريق جمع المعلومات من الدراسات والأبحاث والرسائل والكتب والدورات والتقارير وتصفح المواقع الالكترونية، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ويهدف إلى تحليل البيانات، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على بيانات بنك السودان وزارة المالية، مع الاستفادة من مختلف أدوات التحليل القياسي المتاحة بما يكفل دراسة وتحليل البيانات المالية والنقدية والاقتصادية المتاحة في فترة البحث وتحديد العوامل التي تحكم وضع الاقتصاد السوداني وتحديد اتجاهاته ودور أدوات السياسة النقدية في ذلك بغرض الوصول إلى تحديد التوليفة المناسبة من السياسات النقدية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، والمنهج القياسي لبناء نموذج البحث

نموذج البحث:

$$G = F (M2 + MR + RR) + INF + EX$$

حيث:

(G) معدل النمو الاقتصادي.

(M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور.

(MR) نسبة الاحتياطي النقدي.

(RR) هوامش المربحات.

(INF) معدل التضخم.

(EX) سعر الصرف الحقيقي.

مصادر البيانات:

يعتمد هذا البحث في شقه النظري على المصادر الثانوية المختلفة من المراجع العلمية والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والانترنت ،كما اعتمد في شقه العملي التطبيقي على جمع البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالبحث والحصول عليها من مصادرها الرسمية ، وتحليل هذه البيانات إحصائياً وقياس مدي تطورها من عدمه خلال وضع

البيانات في شكل رسم بياني واستخدام برامج إحصائية تبين دلالة العلاقات بينهما.

حدود البحث:

حدود مكانية (جمهورية السودان)

حدود زمانية (1990 - 2020)

هيكـل البـحث:

يشتمـل هـذا البـحث عـلى أربـعة فـصول حـيث يـحتوي الفـصل الأـول عـلى الإـطار العـام للـبـحث والـدارسـات السـابـقة ، والفـصل الثـاني يـتناول الإـطار النـظري للـبـحث، ودور السـياسة النـقدية والنـمو الاقـتصادي في ظل الاسـتقرار النـقدي ويـحتوي عـلى ثـلاثـة مباحـث المـبـحث الأـول السـياسة النـقدية والمـبـحث الثـاني يـحتوي عـلى النـمو في الاقـتصادي ، والمـبـحث الثـالث عـن الاسـتقرار النـقدي والفـصل الثـالث الإـطار التـطبيقي للسـياسة النـقدية ودورها في النـمو الاقـتصادي في ظل الاسـتقرار النـقدي في الاقـتصاد السـوداني المـبـحث الأـول السـياسة النـقدية في الاقـتصاد السـوداني والمـبـحث الثـاني عـن النـمو في الاقـتصاد السـوداني والمـبـحث الثـالث عـن العـوامل المـؤثر عـلى الاسـتقرار النـقدي في الاقـتصاد السـوداني والفـصل الرابـع التـحليل الوصفي والقياسي لـبعض مـتغيـرات البـحث وعـلاقتها مـع مـعدل النـمو الاقـتصادي في السـودان خـلال فـترة البـحث ، المـبـحث الأـول التـحليل الوصفي لـبعض مـتغيـرات البـحث خـلال فـترة البـحث في السـودان ، المـبـحث الثـاني سـكون واسـتقرار السـلسلة المـبـحث الثـالث الجـانب التـطبيقي للكشـف عـن اسـتقرار مـتغيـرات الدرسـة ، والخاتمة وتشمل النـتائج والتوصيات والمراجع والمصادر والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة :

1- دراسة الشاذلي عيسى حمد ، أثر السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (1989 – 2000م) - 2004م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأثر الكمي والنوعي الذي أحدثته السياسات المالية والنقدية على مفردات ومكونات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، وهدفت إلى التعرف على أدبيات تقويم أثر السياسة المالية والنقدية بصورة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة ، ودراسة أثر السياسة المالية والنقدية على مكونات ميزان المدفوعات ، وتمثلت فرضيات الدراسة في أن السياسة النقدية المستخدمة خلال فترة الدراسة ذات أثر ايجابي على ميزان المدفوعات السوداني ، وأيضاً في أن السياسة المالية والنقدية خلال الفترة أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي أدت إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في السودان ، استخدم المنهج الوصفي المعتد على التحليل الإحصائي لبيانات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، وتوصلت إلى أن الانفلات في السياسات المالية والنقدية قد ساهم عدم استقرار سعر الصرف وترتب على ذلك ضغوط على الحساب الجاري وضمور التدفقات خلال الفترة من (1992-1993م) حتى عجزت الدولة عن توفير العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية ، وأيضاً إلى قيام الحكومة بممارسة الاستدانة من الجهاز المصرفي بهدف معالجة مشاكل عجز الموازنة العامة ويعتبر سبباً رئيسياً من أسباب ظهور التضخم ، ووضعت توصياتها في العمل على استقرار سعر الصرف وذلك لإيجاد الثقة في سياسة التجارة الخارجية من جانب المصدرين والمستوردين سواء محليين أو أجانب ، وأيضاً عمل بعض الإصلاحات الهيكلية في جسد الاقتصاد السوداني تنقل هذا الاقتصاد من مرحلة التدهور إلى مرحلة الاستقرار والنمو المستدام والتوازن الاقتصادي .

(1) الشاذلي عيسى حمد ، أثر السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (1989 – 2000م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004م

2- دراسة: موسى عبد الله سعيد محمد، أدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي ، دراسة تجربة النظام المصرفي في السودان خلال الفترة من (1983-2004م) - 2006م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أثر أدوات السياسة النقدية الإسلامية المستخدمة في إدارة السيولة وما مدى تأثير الإصدارات الحكومية في تحسين إدارة الموازنة العامة ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات النقدية الإسلامية المستخدمة في إدارة السيولة ، وتوضيح الفروق الجوهرية للأدوات العامة للسياسة النقدية في النظامين الرأسمالي والإسلامي وتقييم تجربة الإصدارات الحكومية في السودان ودورها في تحسين إدارة الموازنة ، وبنيت الدراسة على عدة فرضيات أهمها استخدام أدوات التمويل الإسلامي ساهم في تمويل عجز الموازنة العامة مما أدى إلى الاستقرار في مستوى الأسعار ، والبنك المركزي في السودان يستطيع التحكم في إدارة السيولة والقاعدة النقدية عبر أدوات السياسة النقدية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية دون الحاجة إلى الأدوات التقليدية ، أدى استخدام أدوات التمويل الإسلامي إلى استقرار العمل المصرفي وشهادات المشاركة الحكومية بديل للاستدانة في النظام المصرفي ، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك لإثبات الفروض التي تم وضعها ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ، أهداف السياسة النقدية الإسلامية أكثر شمولاً من أهداف السياسة التقليدية ، ومقدرة المصارف الإسلامية على توليد الودائع المصرفية وتقديم التمويل لعملائها أكبر من مقدرة نظيرتها في النظام التقليدي وذلك بسبب استثناء ودائع الاستثمار في المصارف الإسلامية من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وأوصت الدراسة إلى أن استخدام السياسة النقدية الإسلامية والنظام المصرفي الإسلامي بديلاً للنظام المصرفي التقليدي والسياسة النقدية التقليدية لأن السياسة النقدية الإسلامية تميزت بالمرونة ومراعاة كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

(1) موسى عبد الله سعيد محمد ، أدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي في السودان ، دراسة تجربة النظام المصرفي في السودان خلال الفترة من (1983-2004م) رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2006م .

3-دراسة : سارة يونس الشيخ ، أثر السياسة النقدية والتمويلية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة(1990-2008م)-2010م⁽¹⁾

وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر السياسة النقدية والتمويلية الحالية في ضبط حركة الصادرات والواردات ، وهل السياسات التي أصدرها البنك المركزي أدت إلى زيادة الصادرات وهل ساهمت السياسات النقدية في تقوية القدرات التنافسية لسلع الصادر وفتح سوق جديد ،هدفت الدراسة إلى تقييم السياسات النقدية والتمويلية للميزان التجاري ومدى كفاءة هذه السياسات وتأثيرها على الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي ، وافترضت الدراسة أن السياسة النقدية والتمويلية المتبعة خلال فترة الدراسة ساهمت في زيادة حركة الصادرات الواردات السودانية ، وأن السياسات النقدية والتمويلية المتبعة خلال فترة الدراسة ساهمت في توجيه المصارف بتوظيف قدر كبير من سقوفها الائتمانية لتمويل سلع الصادر ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت إلى أن السياسة النقدية والتمويلية التي اتبعتها البنك المركزي خلال الفترة (1990-2008م) كان لها دور إيجابي في ضبط حركة الصادرات والواردات ، كما ساهمت في توجيه المصارف بتوظيف قدر كبير من سقوفها الائتمانية ، وأوصت بالاهتمام بتوسيع قطاع الصادرات الزراعة والحيوانية بما تتمتع به من مزايا نسبية في هذا المجال .

(1) دراسة سارة يونس الشيخ ، أثر السياسة النقدية والتمويلية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (1990-2008م) دراسة وصفية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م

4-دراسة أحمد إسماعيل المشهداني ، وحيدر حسين ال طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009م) -2012⁽¹⁾

كانت مشكلة الدراسة في أن يعد التضخم من أهم المشاكل التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية الكلية ، وكذلك الجزئية خاصة في غياب استراتيجية اقتصادية واضحة في العراق وبقاء الاقتصاد عرضة لاجتهادات متخذي القرار والضغوطات والمنظمات الدولية الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي ، وكان هدف الدراسة في أنه يهدف إلى دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة من لدن السلطة النقدية لتحقيق أهدافها ، فيما يحاول الجانب التطبيقي لدراسة الوقوف على أهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام (2003م) وبيان مدى تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي (استقرار مستوي الأسعار) والاستقرار النقدي الخارجي (استقرار سعر الصرف) في البلد ، وانطلق الدراسة من فرضيه مؤداها أن السياسة النقدية في العراق قد حققت نجاحاً نسبياً في رفع واستقرار قيمة الدينار العراقي باستخدام أدواتها التقليدية ، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي ، وتوصلت إلى أن بقاء السياسة النقدية غير قادر على إحداث الاستقرار السعري المطلوب في الاقتصاد العراقي كون الأخير يعاني من إختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة والاستثمار والأسواق المحلية ، كسوق العمل والسلع والخدمات ، إذا يحتاج إلي معالجة هذه الاختلالات والتي تنسق وتفاعل مشاركة السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى ، وقد أوصت علي أن تعمل السياسة النقدية جاهدة لحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملات الأجنبية عن طريق مزادات بيع العملة ، كون استقرار سعر الصرف يمثل أحد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في البلد ، وعلى أن تعمل السياسة النقدية على تطوير الأسواق المالية والنقدية من أجل تنفيذ

(1) احمد إسماعيل المشهداني ، حيدر حسين الطعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2003- 2009) ورقة علمية منشورة في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد الثالث والثلاثون ، 2012م

واستيعاب إجراءاتها غير المباشرة للسيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار.

5-دراسة إبراهيم حسين صلاح الدين ، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (دراسة حالة السودان)خلال الفترة من (1970-2005م) - (2013)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير المحددات الرئيسية (المباشرة) على عملية نمو الاقتصاد في الأجل الطويل ، ممثلة في القوى العاملة ورأس المال المادي والموارد الطبيعية ومستوى التقنية ، وتحديد مصادر نمو الاقتصاد وذلك بدراسة حالة السودان خلال الفترة (1970 - 2005م) ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد في السودان في الأجل الطويل ، وتحديد مصادر نمو الاقتصاد المتحقق خلال فترة الدراسة ، ما إذا كان نتيجة لتراكم عناصر أم تحسين نوعيتها ، وتمثلت فرضيات الدراسة في أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس لنمو الاقتصاد في السودان خلال فترة الدراسة ، ودراسة أثر المتغيرات الرئيسية على نمو الاقتصاد في الأجل الطويل ، وتوضيح ذلك بالاستعانة بالأساليب الرياضية والأشكال البيانية ، وأتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك بدراسة كل ما ورد في المراجع والكتب العلمية والدوريات المتخصصة والمقالات ، والمنهج الاستقرائي وذلك بإتباع منهجية البحث القياسي ممثلة في توصيف وتقدير النماذج القياسية وتحليلها ، توصلت إلى أن هنالك علاقة طردية (مباشرة) بين نمو الاقتصاد الذي تم قياسه بمستوى الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة المتغيرات التفسيرية ممثلة في عنصر العمل و رأس المال المادي والبشري التراكم الرأسمالي وحجم الموارد الطبيعية ومستوى التقنية ، كما أن الاستخدام غير الكفء لرأس المال وعدم توفر الأيدي العاملة الماهرة وخاصة في الدول النامية والتي تتصف بضعف التدريب لقوى العمل وانخفاض مستواها التعليمي أثر على نمو الاقتصاد ، ووضعت توصياتها في أن هنالك بعض السياسات العامة يمكن أن تساهم بصورة كبيرة في المحافظة على استمرارية نمو الاقتصاد في الأجل الطويل مثل تنمية وتطوير الصادرات وخاصة الصادرات التي تعتمد على الموارد الطبيعية التي يحظى بها السودان ، وبما أن القوى العاملة في السودان بحسب نتائج الدراسة تقسر معظم المتغيرات في نمو الاقتصاد والمصدر الرئيسي للنمو فلا بد للدولة أن تعطي إهتماماً

(1) إبراهيم حسين صلاح الدين بدر ، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (دراسة حالة السودان) خلال الفترة (1970-2005م) رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2013م.

كبير لترقيتها وزيادة قدرتها الإنتاجية من خلال مكافحة الأمراض بتقوية الخدمات الطبية وتوفير الغذاء ، وتحسين النظام التعليمي بتجويد نوعيته ، ورفع الأجور والمرتبات التي تعمل على زيادة دوافع العمل .

6- دراسة وعيل ميلود، هاشم جمال، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر ومصر والسعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة من (1990-2010م) -2014م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية ، وما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بمختلف السياسات التي تنتهجها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟ وهدفت الدراسة إلى تقييم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث في ظل المحددات الحديثة له، ومحاولة تفسير الاختلافات و التباينات الموجودة بين هذه الدول ،أي معرفة إلى أي مدى كان للدول المعنية السابق في أي من المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، وإبراز المتطلبات الحقيقية في كل من الجزائر ومصر والسعودية المرتبطة بالنمو الاقتصادي وتوضيح المواطن الإيجابية الدافعة للنمو الاقتصادي والمواطن السلبية له، كما وضعت فرضياتها في أن هنالك علاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته الحديثة في الدول الثلاث لكن بصورة أقل من تلك الموجودة في الدول المتقدمة والناشئة ، وأن هنالك أثر معنوي ذا دلالة ومعنوية إحصائية لكل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والرأس المال البشري والحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي ، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية والكمية والبرنامج الإحصائي (spss) في الجانب التطبيقي، وتوصلت إلى أن يتم دعم النمو الاقتصادي بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الأثر الإيجابي من خلال المستوى الجزئي أي (المؤسسة) والمستوى الكلي أي (الدولة) فعلى مستوى المؤسسة يؤدي إلى دخول الشركات

(1) وعيل ميلود ، هاشم جمال ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر ومصر والسعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة من (1990 -2010م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 1013-2014م

الأجنبية إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي ويؤدي إلى تطوير أساليب الإنتاج ، أما على مستوى الدولة فيؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الاستثمار المحلي ومن ثم زيادة الإنتاج الوطني، وأيضاً إلى تقارب كل من الجزائر ومصر والسعودية في مستويات الرأسمال البشري ، رغم تقدم مصر تم السعودية ثم الجزائر من خلال القيد في مختلف مراحل التعليم ونسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأن هنالك تطور مستمر في تحسين مستويات الرأسمال البشري في الدول الثلاث خلال الفترة من (1990- 2010م) ، ووضعت توصياتها في تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي وتسهيل الإجراءات القانونية المتعلقة بإنشاء المؤسسات ومباشرة نشاطها وتحويل أموالها وطرق تمويلها ، وأيضاً العمل على إصلاح الجانب المالي والتسويقي وتحسين أداء البنوك وأسواق رأس المال ورفع القيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.

7- دراسة بود خدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي (بين تحفيز

الطلب و تطوير العرض) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2014م) -2015⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو الاتجاه الرئيسي الذي يجب أن تسلكه السياسة الاقتصادية في تحقيق نمو النشاط الاقتصادي بالجزائر: هل في تحفيز الطلب أم في تطوير العرض؟ وهدفت الدراسة إلى النظر في الجدل بين اقتصاديات جانب الطلب واقتصاديات جانب العرض فيما يخص سياسات تحقيق النمو الاقتصادي ، والعمل على وضع تصور لطبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر التي تسهم في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل ، وتمثلت فرضيات الدراسة في ، فشل سياسة دعم الطلب في الجزائر في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي بسبب غياب جهاز إنتاجي متطور ، إن ضعف أداء القطاع الخاص وكفاءة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري مرتبطان بصرامة اللوائح التنظيمية للنشاط الاقتصادي ، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل مختلف الجوانب والاتجاهات الفكرية التي تخص السياسة الاقتصادية وتحليل الاتجاهات والآراء والذي يسمح

(1) بود خدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي (بين تحفيز الطلب و تطوير العرض) دراسة حالة

الجزائر خلال الفترة من (2001 - 2014م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، - 2015

بالتوصل إلى النتائج واستخدمت برنامج التحليل الإحصائي للوصول إلى هذه النتائج ، توصلت إلى إن توجه الجزائر لتطبيق سياسة جانب الطلب كان مبرراً في السنوات الأولى لضرورة التعافي الاقتصادي من التدهور الكبير للجانب الاقتصادي والاجتماعي في فترة التسعينات حيث كان الاقتصاد الجزائري بداية الألفية الثالثة في حاجة إلى دفعة اقتصادية كانت تمثل الدولة مصدرها الرئيسي من خلال إنفاقها العام خصوصاً بعد تزايد الانفراج المالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتزايد المداخيل ، ساهمت سياسات جانب العرض المتعلقة بإصلاح سوق السلع والخدمات في تطوير المنافسة والكفاءة في تخصيص الموارد فيه ومن ثم التأثير إيجابياً على تطور أدائه وديناميكيه ، في حين تهدف السياسات المتعلقة بإصلاح سوق العمل إلى تحسين مرونته بما يؤدي إلى تخفيف عنصر العمل وتطوير إنتاجيته ، ووضعت توصياتها واقتراحاتها في العمل على تغليب الطابع الاقتصادي على الطابع الاجتماعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر بحكم أن الطابع الاقتصادي هو الضامن لتمييز السياسة الاقتصادية بالواقعية ومن ثم تعزيز فعاليتها في التأثير إيجابياً على النشاط الاقتصادي ، وأيضاً تخصيص الدولة لنفقاتها العامة تدريجياً إلى مستويات تضمن من خلالها الحد من عجز الميزانية من جهة وعدم التأثير سلبياً على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى من خلال تعزيز التوجه الرشادة في الإنفاق العام .

8- دراسة: يمينة شبيرة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2014م) - 2016⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة من (2000-2014م) فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي ، وما هو دور السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم وضبط المعروض النقدي خلال فترة الدراسة ، وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية المطبقة من أجل الوصول إلى الهدف النهائي ، ومعرفة مراحل تطور مكونات الكتلة النقدية وتحليل مقابلاتها في الجزائر خلال

(1) يمينة شبيرة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2014م) رسالة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، 2016 .

فترة الدراسة ، وكانت وضعت فرضياتها في أن تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي وفق النظريات الاقتصادية وهل نجحت السياسة النقدية في التحكم ومراقبة الكتلة النقدية ومقابلاتها ، وضبط التضخم والسيولة واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن عرض النظام الاقتصادي وبالأخص الجانب النقدي له عدة إصلاحات خاصة ظهور قانون النقد والقروض ، الذي اعتبر نقلة نوعية في السياسة النقدية من خلال تحديد الأدوات النقدية واستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية ، ويعد تطبيق مجموعة من التدابير والسياسات بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من أهم أسباب انخفاض معدلات البطالة وبالرغم من ذلك لم توفق السياسة النقدية في تحقيق هدف العمالة التامة ' وكانت أهم مقترحاتها وتوصياتها في مواصلة العمل في تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسة النقدية المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر ، وإدراج السياسة المالية مع السياسة النقدية بحيث تأثير السياسة النقدية على النقود ، والسياسة المالية على الإيرادات وبالتالي تحقيق فعالية أكبر في الاستقرار النقدي.

9- دراسة: هيثم أحمد عيسى ، دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سوريا خلال الفترة من (1990-2016م) -2018م (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل العوامل والمحددات للاستقرار النقدي في سوريا خلال فترة الدراسة وخاصة خلال فترة الحرب بهدف الإجابة على ما هي أكثر المحددات الرئيسية المؤثرة في تحقيق الاستقرار النقدي في سوريا خلال فترة الدراسة ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستقرار النقدي ومحدداته الأساسية ودراسته وتحليله ، وكانت فرضياتها في أن أدى ارتفاع معدل التضخم بشكل مفرط إلى خلل كبير في الاستقرار النقدي خلال فترة الحرب على سوريا ، وأثرت الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الليرة سلبياً على الاستقرار النقدي خلال فترة الحرب على سوريا واتبع المنهج الاستنباطي من خلال التعرف على الأدبيات المتعلقة بالاستقرار النقدي ،

(1) هيثم أحمد عيسى ، دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة من (1990 - 2016م) رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة دمشق ، 2018م .

والمنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات من مصادرها الرسمية ، والمنهج التحليلي الإحصائي في تحليل البيانات ، وتوصلت إلى أن ارتفاع السيولة خلال سنوات الحرب مما أثر سلباً على مستويات الأسعار ومستويات التضخم ، وشهد الاقتصاد قبل الحرب فجوة تضخمية باستثناء عام (1999م) الذي شهد فجوة انكماشية بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من التغير في الكتلة النقدية ، إلا أن ومع اندلاع الحرب حقق معامل الاستقرار النقدي معدلات سالبة كبيرة بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وعدم التوسع في الإصدار النقدي ، ووضعت التوصيات في العمل على استقرار سعر الصرف الذي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار النقدي محاولة الحد من انخفاضه، وذلك عبر الإجراءات التدخلية والرقابة لمصرف سوريا المركزي ، وربط زيادة المعروض النقدي بنمو الناتج المحلي الإجمالي للحد من الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

10-دراسة : العقون عبد الجبار ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة (1990- 2016م) - 2020م⁽¹⁾

وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990- 2016م) مقارنة مع بعض دول الخليج العربي ، وهل كانت السياسة المالية المطبقة من طرف الجزائر ودول الخليج فعالة في علاج الاختلالات التي تتعرض لها اقتصاديات هذه البلدان ،هدفت الدراسة إلى قياس تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج العربي خلال الفترة (1990- 2026م) وتحليل وأقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج ، ووضعت فرضياتها في قصور السياسات المالية التي تنفذها السلطات الحكومية في الجزائر ودول الخليج العربي في علاج الاختلالات الهيكلية في بنائها الاقتصادي ، واتبعت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الإحصائي القياسي وتوصلت إلى أن أهداف السياسة المالية تتفاوت وتتضارب فيما بينها

(1) دراسة العقون عبد الجبار أ أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال فترة (1990- 2016م) رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، زيان بن عاشور الجلفة ، 2020م

فتحقيق عدالة الدخل قد يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية وتمويل بعض خطط التنمية قد يتطلب إحداث تضخم لفترة محدودة مما يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وأن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبياً كما أنه غير مستديم يتغير من فترة لأخرى وهذا راجع إلى افتقار الجزائر للنسيج الصناعي والإنتاجي المتنوع وارتباط معدل النمو الاقتصادي بقطاع النفط والظروف العالمية التي تتحكم به ، ووضعت توصياتها في تعزيز دور القطاع الخاص وربطه بمضون التنمية وتفعيله وتوسيع أنشطته وتوجيه موارده نحو مجالات أكثر إنتاجية لتساعد على تقليص الدور الذي يؤديه الإنفاق العام في دعم الأنشطة الاقتصادية ، والعمل على تنسيق الدائم والمستمر بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى من أجل أن تؤدي دورها وتحقيق أهدافها خصوصاً مع التغيرات التي شدها هذه الدول بسبب الظروف الدولية.

التعليق على الدراسات السابقة :-

الدراسات السابقة ناقشت أثر السياسة النقدية ودورها في الاستقرار النقدي وعلى النمو الاقتصادي وما يترتب عليها من آثار ، إذ نجد أن هذه الدراسة اتفقت مع الدراسات السابقة فيما توصلت إليه من نتائج وتحديد العلاقة الطردية أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي خلال فترات زمنية مختلفة مثل دراسة بود خدخ ، وما يميز هذه الدراسة أنها تمت خلال فترات زمنية مختلفة (1990- 2020) اختلفت فيها السياسات الاقتصادية وهذا بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضع الدراسة والمنهج الإحصائي التحليلي باستخدام (E- vews 12) في تحليل واختبار الفروض.

الفصل الثاني الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: السياسة النقدية
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي
المبحث الثالث: الاستقرار النقدي

المبحث الأول السياسة النقدية

تمهيد:

يأتي هذا الفصل في أربعة مباحث حيث يتناول المبحث الأول: السياسة النقدية، المبحث

الثاني: النمو الاقتصادي، المبحث الثالث: الاستقرار النقدي.

المطلب الأول:- مفهوم السياسة النقدية :-

تعتبر السياسة النقدية جزءاً ومكوناً أساسياً في السياسة الاقتصادية العامة للدولة وقد تطور مفهومها بتطور النظريات والأوضاع الاقتصادية ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار النقدي والأسواق المالية بصورة عامة وتلعب السياسة النقدية دوراً فاعلاً في عملية التوازن في سوق النقد حيث يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل لتخفيف التوازن بين النقود المعروضة المحددة من قبلها وبين الطلب على النقود القائم على التفضيل النقدي و يمكن أن تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والتشريعات والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي ، سوي بالزيادة أو بالنقصان ، بقية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الخارجي والداخلي للمحافظة على ثبات نسبي لمستوي الأسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في زمن معين (1) ويعرفها كينت (Kent) على أنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية (2)

وعرفها أيضاً جورج برينت علناً مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بقصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (3) وعرفت على أنها

(1) أكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضغط العرض النقدي في الجزائر ، (2000- 2009) رسالة ماجستير ، نقود وبنوك ، جامعة الجزائر ، 2010م ، ص 11 .

(2) صالح مفتاح ، النقود والسياسة ، دار الفجر للنشر والطباعة والتوزيع ، مصر 2005م ، ص 98 .

(3) لجلو موسي بخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010م ص 59 .

عمل مدروس تقوم به السلطات النقدية من خلال السيطرة علي النقد بالتوسع أو الانكماش من أجل تحقيق الاستقرار السعري بشكل أساسي والمساعدة والمحافظة علي استقرار النمو الاقتصادي (1)
شروط نجاح السياسة النقدية :-

إن شرط نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي يتوقف على عدة عوامل أهمها توفير أسواق نقدية منظمة، قوة عمل وتحكم البنك المركزي ومدى استقلالها ، حالة التوازن في ميزان المدفوعات ، الاستقرار السياسي ، وجود نظام معلومات فعال ، الوعي النقدي المصرفي الجيد لدي الأفراد ، هيكل النشاط الاقتصادي وجود نظام سعر الصرف مرن . (2)
علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية :-

1/ علاقة كمية النقود ومستوي النشاط الاقتصادي .:

إن التغيير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار ، وأشار كثيرون إلى أن التغيير في كمية النقود التي بحوزة الوسطاء الاقتصاديون يؤثر سلباً على الطلب ، عن طريق التغيير في كمية النقود.

2/ علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن :-

في السياسة الاقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل التضخم ، استقرار الصرف وتوازن المدفوعات الخارجية، وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فان السياسة تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيوليات اللازمة، بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي.

3/ علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:-

أن السياسة النقدية تؤثر علي السياسة المالية فعلي سبيل المثال يساهم تبني السلطة النقدية حيث تؤثر مباشرة علي قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار للأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية وتسهم الحد من العجز المالي التضخمي المستمر ، وعدم الاعتماد علي ضريبة التضخم لتمويل العجز الأمر الذي يساهم في تحقيقه.

(1) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السياسات النقدية في العراق ، العدد الثالث والثلاثون ، 2012م ص132

(2) مفيد عبد الأوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية ، مطبعة مزوار ، الجزائر 2007م ، ص63 .

المطلب الثاني:

يحتوي على النظريات النقدية في الفكر الاقتصادي ، اتجاهات السياسة النقدية
أولا النظريات النقدية في الفكر الاقتصادي :-

1- النظرية النقدية الكلاسيكية :-

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي ، نظراً للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبية للخطورة الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار إلى جانب تبيان أهم التفضيل النقدي وأثره على الاقتصاد ولقد قامت على عدة إفتراضاتمثل ثبات حجم المعاملات ، أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ، وأن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيلة للتبادل فقط ودورها محايد في الاقتصاد ، ومدونة الأجور والأسعار ، والاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل ، وجود علاقة سببية التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل ، ثبات سرعة دوران النقود على أساس هذه الفرضياتتم بناء معادلة التبادل التجاري وصاحبها (فشر)ورائدها وتتص على أن كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه طبعاً مع شروط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود والمعادلة الثانية هي معدل الأرصدة النقدية لرائدها الفريد مارشالوقد تم توجيه انتقادات إليها مثل تفرض النظرية أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود ومنة لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى وهذا غير صحيح فقد تتغير لأسباب أخرى مثل فشل موسم زراعي ، ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وعدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود ، حيث أن ذلك غير واقعي ، ودلت البيانات عن الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دوران النقود ، تتقلب في الأجل القصير بدرجة متتالية ، لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة ، عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند الي افتراض حالة التوظيف الكامل (1)

2- النظرية النقدية الكينزية :-

(1) بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006م ،

تعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي ، الاقتصادي ، تقدم على أساس الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد ، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية في التغيرات الاقتصادية سواء العمالة ، والإنتاج ، والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار ، بالتالي يؤثر على الوضع الاقتصادي ككل ، وتقوم هذه النظرية على عدة فرضيات ومنها أن الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي المعاملات ، والاحتياط ، والمضاربة ، وسعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة وعرضها ، ومعدل العائد للنقود يساوي صفراً يوجد نوعين من الأموال التي يستخدمها الأفراد للحفاظ علي ثروتهم وهي النقود و السندات وعند مستوى معدل فائدة منخفض يزيد الطلب على النقود ويتحدد الاستثمار وفق كينز على أساس معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ومن خلال إقبال المنتجين على الاستثمارات وعلية يرتفع الاستثمار وأن الزيادة في الاستثمار من شأنها أن تؤثر على الطلب الفعال الذي يتحدد وفقاً لقيمة الاستهلاك والاستثمار إذ لهما علاقة طردية مع الدخل ، وأن الزيادة في النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقاً للتحليل الكينزي، يمكن أن تحدث الحالة العكسية عند التخفيض من كمية النقود ، بالتالي فإن النقود محايد وفقاً لكنز ، وأن التحليل الكينزي يقر بان السياسة النقدية تؤثر على معدل الفائدة وبالتالي على الاستثمار ، وكذلك حجم التشغيل والإنتاج والدخل الوطني ، بالتالي الاقتصاد ككل (1)

3- نظرية السياسة النقدية في تحليل اقتصادي جانبي العرض :-

ظهرت هذه المدرسة في بداية عقد الثمانينات في القرن الماضي حيث تؤكد على العمل والادخار وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب ومن مؤيدي هذا المنهج (ارتز لاف بول كريج) إذا أكدوا علناً أهمية الدور الذي تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي ففي الوقت الذي يذهب اهتمام الكثيرين على إدارة الطلب الإجمالي يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والمجازفة الرأسمالية وبالتالي فإن هنالك عوامل تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع الضرائب ، وفي الوقت كانت نصوص

(1) عباس كاظم الدعيمي ، اثر السياسة النقدية والعالية في مؤشرات سواق الأوراق العالية ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008م ص10-11.

مشتركة مع النقديين ، ألا أن أنصار جانب العرض يأخذون عليهم تركيزهم علي المعروض النقدي وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض) إذ يؤكدون وبشكل خاص على مسألة الحوافز لزيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلات الركود التضخمي ، على هذا الأساس يرى أنصار المدرسة أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسة النقود الرخيصة ، بدلا من السياسات النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلباً في إمكانية إنعاش جانب العرض إذ أن الائتمان المسير وذا التكلفة المنخفضة من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية ، بمعنى أن إنخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلي تشجيع الاستثمار ، بالتالي زيادة الإنتاج ، وزيادة العرض الإجمالي وهنا سوق ينتقل اثر السياسة النقدية من خلال جانب العرض الإجمالي وليس الطلب الإجمالي أي أن أساس السياسة النقدية هو الائتمان الميسر⁽¹⁾

4- النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو) :-

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادية الأمريكي ملتون فيردمان ، حيث يبين التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب علي النقود لكن جاءت بأكثر شمولية وأكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يعمل التحليل الكينزي أخذ بعض الجوانب وقامت على عدة فرضيات ومنها استقلالية الكمية النقدية وعرض النقود عن طلب النقود ، استقرار دالة الطلب على النقود ، ورفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي ، يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب علي السلع والخدمات إلى جانب سرعة التداول النقدي عند الكلاسيك ، وعدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي وفي تحليلها يري فيردمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود بتأثر إيجاباً بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالتدخل القائم ، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون اقل تقلب من الدخل الجاري عند الكلاسيك وهذا يعني أن الطلب علي النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات

(1) مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية السياسة) ترجمة محمد إبراهيم ، دار المريخ ، ص 351-352 .

الاقتصادية المختلفة وقد أوضح النقديون أن التغيير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل ، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوي العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية ، غير أن المدى القصير تمارس النقود أثر مباشر وهاماً علناً للإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني (1)

5- النظرية النقدية النيو كلاسيكية (تحليل التوقعات العقلانية) :-

ظهرت هذه النظرية خلال عقد السبعينات في القرن الماضي بقيادة (روبرت لوكاس) و روبرت بارو وغيرهم ، وبأخذ هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي صيغهُ من ناحية تأكيد دور الأسعار ودور الأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب لكنه يطبق سمة جديدة لهذا التحليل وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدة الاقتصادية (الأفراد والمنشآت) تتلخص فرضيات في الأعوان الاقتصادية تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية التصرفات المختلفة لواضعي هذه النظريات ، بكون سلوك هؤلاء الأعوان عقلاني ، والاقتصاد الخاص يكون مستقر ويرجع سبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تخفف التصحيح الذاتي وقهر فترات الانكماش وضعفها ، حيازة النقود ، حيث أن التغييرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الحكومة أن يكون لها دوراً رئيسياً وبسيطاً في رسم السياسة الاقتصادية ، عرض العملية الإنتاج ، في طرق العمال (المؤسسات) مرتبط بالأجور (أسعار السلع) تؤدي التوقعات العقلانية حسب هذه النظرية إلي دور هام في النشاط الاقتصادي خاصة في مجالات الطلب على الأصول وتحديد أسعار الفائدة ، حيث أن التوقعات العائد تعتبر عامل هام في الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل وبالتالي تحديد أسعار الفائدة ، وخطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين والبنوك فقرارات المودعين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود فيما يخض الاحتياطي والاقتراض من البنك المركزي تتأثر بتوقعاتهم للعائد الذي يحصلون عليه من القروض ، والعائد المتوقع من النقود مقارنة بعوائد الأصل الأخرى يعتبر عاملاً هاماً في تحديد مقدار الطلب على النقود ،

(1) عوض إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، الحكمة للطباعة والنشر ، عمان، 1990م ص 267-268 .

فإذا كانت التوقعات العقلانية للعائد على النقود أكبر من عائد السندات مثلاً كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند ، وبالنسبة للكلاسيك الجدد ، فالنقود حيادية ليس لها تأثير على المدى القصير لا في حالة الصدمة المفاجئة ، يوافقون على معدل البطالة الطبيعي ، ولا يمكن أن يرتفع هذا إلي المعدل لان التوقعات عقلانية ، حيث أن كل السياسات تتجه نحو معدل البطالة الطبيعي⁽¹⁾

في خلاصة النظريات ، نجد أن الفكر الكلاسيكي أكدته على وظيفة النقود كوسيط للتبادل فقط ، وليس لها تأثير في تحقيق التوازن في الاقتصادي ، وأن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود، بينما نجد النظرية الكينزية اعتبرت النقود جوهر وأساس كل علاقة اقتصادية أي لا مجال لحيادها ، فالتغير في عرض النقود لا يمكن أن يؤدي إلى تغير الأسعار طالما لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل التام ، والسياسة النقدية في المجال الكينزي غير فعالة في تغير مستوى الدخل ما دام الاقتصاد في مصيدة السيولة لان الزيادة في عرض ستكون كلها على شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة ، وبالتالي فان التغير في عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل أما النظرية النقدية المعاصرة كانت أكثر شمولية و تؤكد على استقلال الكمية النقدية وان استقرار دالة الطلب على النقود ويتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات ، أما نظرية النيوكلاسيك تأكيد على المرنة الأسعار والأجور في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب ألا نهم يضعون سمة التوقعات العقلانية

ثانياً : اتجاهات السياسة النقدية :-

إن قيام السلطة النقدية بتوجيه السياسة النقدية إنما يتوقف علي طبيعة الأهداف المراد تحقيقها والتي تتوقف بدورها علالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية ويمكن أن تنقسم إلي :-

أ- الاتجاه التوسعي :-

(1) محمد ضيف الله القضايري ، دور السياسة النقدية ، دار غيداد للنشر والتوزيع ، عمان ص 56-58

يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو زيادة النشاط الاقتصادي حتى ولو أدى إلي ارتفاع مقبول في معدل التضخم ، سيؤدي بالطبع إلى زيادة الأسعار ، ألا أنه سيؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري بالإضافة إلى تحقيق مستوى أعلى للتشغيل ، هذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان .

ب- الاتجاه الانكماشى أو التقيدي :-

أذا ما رأَت السلطة النقدية أن هناك ارتفاعاً في معدل التضخم وزيادة في الأسعار والتي تقابلها دائماً زيادة في الأجور ، فإنها تعتمد إلى تقييد حجم الاتفاق وتدفع البنك المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع وتقييد الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار ، ويقوم البنك المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك (1) .
المطلب الثالث:

يحتوي على أهداف السياسة النقدية ، وأدوات السياسة النقدية

أولاً : أهداف السياسة النقدية :-

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي ، حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام ، إذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة قد ركزت على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وكان من أبرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية ، الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي إضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي ومن ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي أعطيت له الأهمية الكبيرة خلال فترة الستينات ومن أهم أهداف السياسة النقدية هي :-

أ- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار :-

إذ يعد موضوع استقرار الأسعار شرطاً أساسياً لحسن سير الاقتصاد ، إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغير الوضع الاقتصادي ، فالتغير

(1) أسامة محمد الغولي ، زينب عوض الله ، اقتصاديان النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديدة 2005، ص 25 .

في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين وبين المنتج والمستهلك ، وبين العامل وصاحب العمل ، مما يترتب عليه حدوث عدم استقرار طويل يولد معه آثار على قيمة وحدة النقد وعلى توزيع الدخل والثروة ومن ثم يترك آثار اقتصادية وغير اقتصادية وخيمة.

ب- تحقيق الاستقرار الكامل :-

تساهم السياسة النقدية بدور هام في تحقيق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) وتخفيض حجم البطالة ففي حالة الكساد تقوم السياسة النقدية بزيادة العرض النقدي الذي يسهم في رفع الطلب الفعال فيزداد بذلك الاستثمار والتشغيل الكامل في الاقتصاد الوطني .

ج- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع :-

أن النمو الاقتصادي يعد هدفاً مهماً تسعى إليه السياسة الاقتصادية في بلد ، وبعد خروج البلدان المتحاربة من الحرب العالمية الثانية وخصوصاً مدة الثمانينات من القرن الماضي ، وبروز البلدان التي كانت تحت الحكم الأجنبي حتى بعد الحرب ، أخذت تسعياً لتطوير اقتصاداتها والعمل على تنميتها ، فكان أمر طبيعي أن ينصرف جزء من اهتماماتها نحو انتهاج السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي فيها .

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :-

تسعى الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى تحسين ميزان المدفوعات من خلال التغيير في عرض النقود اتساعاً وانكماشاً للتأثير في العوامل الخاصة بقوى العرض والطلب في أسواق صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية ، وتلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) وتحقيق التوازن فيه من خلال إتباع

سياسة التعويم للسعر الصرف علي عكس من سياسة تثبيت سعر الصرف حيث تكون السياسة المالية أكثر فعالية في تحقيق ذلك (1).

و- المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي بما يخدم الاقتصاد الوطني:-

ويحقق من خلال تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة ، وإيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخلات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية ، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية التي تؤثر سلباً على مسار النشاط الاقتصادي .

هـ- تحقيق الاستقرار في سعر الفائدة :-

يعد تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة من أهم الأهداف نظراً لما يسببه التقلب من آثار سلبية على الاقتصاد القومي فداخلياً يؤثر على مستوى الاستثمار و خارجياً يؤثر على رؤوس الأموال .

ي- استقرار أسعار الصرف :-

يعد استقرار سعر الصرف مؤشراً مهماً للاستقرار النقدي إذ يهدف الى تقييد معدلات التضخم والعمل علي استقرار قيمة العملة المحلية ، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة ، بالوقت نفسه يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطيات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة ، لتحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية.(2)

ثانياً : أدوات السياسة النقدية :-

(1) دراسة بن عناية جلول ، مسعودي نادية ، أثر عوامل الاستقرار النقدي علي النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1990-2015م ، جامعة الحيلاني بو نعامة الجزائر ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2018م ص6-7 .

(2) عمر شريف ، السياسة الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي ، ورقة علمية الناشر جامعة باتنة ، بدون تاريخ نشر ص 15 .

لقد ابتكر الفكر الاقتصادي التقليدي أدوات ووسائل يمكن للسلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي استخدامها لتحقيق ماتراه من أهداف نقدية واقتصادية وهذه الوسائل والأدوات تتمثل في :-

1/ أدوات الرقابة الكمية :-

تهدف الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان عن طريق حجم الاحتياطات النقدية الإجمالي الودائع التي تحتفظ بها المصارف لكي يكون البنك المركزي قادراً على فرض رقابة على نشاط المصارف في خلق الائتمان المصرفي ومن أهم وسائل البنك المركزي في مجال الرقابة الكمية هي :-

أ - سياسة سعر الخصم :-

سعر الخصم هو عبارة عن سعر فائدة يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات وأذونات خزانة عند تقديمه لقروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق لدى المصارف عن طريق سعر الخصم يتدخل البنك المركزي للحد من إصدار النقود المصرفية أو التوسع فيها، عن طريق رفع سعر الخصم بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض خاصة في الأجل القصير، فينخفض نتيجة لذلك حجم الائتمان المصرفي لارتفاع تكلفة القروض نتيجة ارتفاع سعر الفائدة، والعكس في حالة الكساد وأن كان خفض سعر الخصم يعتبر غير فعال في مثل هذه الحالة بتوافر الاحتياجات النقدية لدى البنوك بسبب صعوبة استثمارها وإقراضها وذلك لانخفاض الطلب عليها في السوق، وذلك فإن البنوك في الغالب لا تلجأ إلى البنك المركزي للإقراض، أو خصم الأوراق المالية لديه، وبالرغم من ذلك فسياسة سعر الخصم تعتبر مؤشراً لرغبة وتوجيه السلطات النقدية لهذه المصارف لإتباع اتجاه انكماشى أو توسعي في نشاطها الائتماني واستثمارها المصرفي.

ب/ عمليات السوق المفتوحة:-

إن عمليات السوق المفتوحة يقصد بها دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والنقدية بأنواعها، وذلك للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في حجم الأرصدة

النقدية الحاضرة الموجودة لدى المصارف التجارية والأفراد من أجل التوسع أو التقليل في حجم النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية والأفراد في فترات التضخم يدخل البنك المركزي بائعاً للسندات بهدف تقليل عرض النقود والسيولة المحلية الإجمالية للاقتصاد الوطني، فيخفض نتيجة لذلك حجم الأرصدة لدى المصارف، ويزيد من حجم أرصدها فيخفض حجم النشاط الائتماني والاستثماري والحكومي من السوق المحلية فيزيد بذلك من حجم أرصدة المصارف والمؤسسات والأفراد مما يؤدي إلى التوسع في حجم الائتمان والنشاط الاستثماري عموماً، ودخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للسندات يهدف إلى تنشيط الوضع الاقتصادي حسب الحالة الماثلة، وهذا وبالرغم من أن فاعلية هذه السياسة غالباً ما تكون متواضعة في حالات الأزمات الاقتصادية، إلا أن هذه السياسة تترك تأثيراً واضحاً على أسعار الفائدة للسندات التي يبيعها أو يشتريها البنك المركزي من السوق المالي علواً أو هبوطاً بما يسبب في التوسع في الائتمان أو الانقاص منه.

ج/ تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:-

يقرر البنك المركزي هذه النسبة ويلزم بها المصارف عن طريق استقطاع جزء من ودائها كاحتياطيات نقدية تودع لديه فتتأثر بذلك قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان وفقاً لهذه النسبة، والتي يستخدمها البنك عن طريق إنقاصها أو رفعها وفقاً لمقتضيات الوضع الاقتصادي السائدة من رواج أو كساد، وتعد هذه السياسة من أكثر الوسائل فاعلية وأقلها كلفة في تحقيق الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي.⁽¹⁾

2/ أدوات الرقابة النوعية:-

إلى جانب الوسائل الكمية يقوم البنك المركزي باستخدام وسائل كيفية تهدف أساساً إلى التأثير على الائتمان لتوجيهها إلى الاستثمار المرغوب فيه فقد يكون العرض هو التأثير على الائتمان بالتوسع في مجالات الإنتاج الصناعي أو تشجيع بيع السلع الاستهلاكية، وما إلى ذلك ثم ينصرف هذا النوع من الرقابة إلى التأثير على أوجه الاستعمالات المختلفة التي يراد بها

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مدحت العقار، النقود والبنوك، والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980م، ص 107 - 110.

استخدام الائتمان المصرفي فيها، من أهم الدوافع إلى استخدام مثل هذه الرقابة هي تلافي العيوب التي تنجم عن الاعتماد على الرقابة الكمية بشكل خاص، ومن ذلك ما يترتب عنها بعض النتائج غير المتوقعة وغير المستهدفة وذلك نظراً لطبيعة السياسة الكمية التي لا تفرق بين القطاعات الاقتصادية أو بين أنواع القروض ذاتها عند تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وعلى اعتبار أن من مميزات السياسة الكمية أنها عامة المفعول، ومن ثم فإن اللجوء إليها يؤدي إلى تغير الأحوال الائتمانية بالنسبة لسائر مرافق الاقتصاد القومي دون استثناء، وغالباً ما تستخدم الرقابة الكيفية لتعزيز مفعول الرقابة الكمية في التأثير على حجم الائتمان، وتتخذ عدة أساليب وعدة أشكال وأهمها:-

1/ سياسة تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويسمى أيضاً تخصيص الائتمان، وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا، ولم يشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب على القروض فقط، بل أيضاً تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم تقدم الدول على وضع سياسة تأطير القرض ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في إحداث التضخم كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سبباً للتضخم ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض، فقد يكون تقيد القروض سواء قصيرة أو طويلة الأجل أو متوسطة.

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إرادته وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى.

2/ تنظيم القروض الاستهلاكية:-

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية، كما يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، يمكن تنويع هذا حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من قيمة المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.⁽¹⁾

3/ السياسة الانتقائية للقروض:

تستخدم هذه السياسة لتجنب مساوي السياسة الشمولية فيمراقبة منح الائتمان لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة القرضية الشمولية ينتج عنه ذلك توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية، لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تختلف فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مروية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، وإنها لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة ، فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية القرضية هو التأثير على توجيه القرض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:-

- أ. إقرار معدل خصم مفضل
- ب. إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.
- ج. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- د. تغيير مدة استحقاق القروض.

4/ وضع حد أقصى لسعر الفائدة:-

(1) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداويل النقود والائتمان، دار الحدائنة - بيروت، 1987م، ص 420 - 421.

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة الودائع للعملاء فتمنح الفوائد على الودائع التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حداً أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع التجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلاً حسب الظروف الاقتصادية فيخفف في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد.

5/ هامش الضمان المطلوب:

هو يمثل تلك النسبة من الأوراق المالية التي يرغب العملاء في شرائها وينبغي تمويلها عن طريق البنوك التجارية بواسطة القروض، والجزء المتبقي يمول بواسطة الأموال الخاصة ومن ثم فباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعاً للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد ففي حالة الانتعاش قد يتطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع النسبة أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقل القروض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنوك التجارية ولخفض هذه النسبة في حالة الاضمحلال الاقتصادي بغية تفعيل حركة الاستثمار⁽¹⁾

6/ أسلوب الإقناع الأدبي:-

الذي يتخذ شكل الاجتماعات بين مندوبي كل من البنك المركزي، والبنوك التجارية ومحاولة البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بهدف إتباع سياسات ائتمانية تتسجم والسياسة الاقتصادية للدولة أي إقناعها بالتضامن معه لتنفيذ سياسة معينة كالحد أو التوسع في الائتمان والتمويل لقطاعات اقتصادية معينة على حساب أخرى، وقد يتخذ هذا الإقناع صورة التصريحات التي يدعي لها البنك المركزي أو التوجيهات أو النصائح التي يسديها إلى البنوك التجارية بشأن السياسة الائتمانية الواجب انتهاجها ، فإذا كانت رغبة الدولة هي الحد من التوسع في منح الائتمان في قطاع معين فيكون في مقدور البنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان في ذلك القطاع دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي معين، وقد تلتزم البنوك التجارية بالإقناع الأدبي نظراً للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي.

أساليب أخرى:-

(1) سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار البهاء للنشر والتوزيع - قسنطينة، 2004م، ص 115 - 116.

كما أن السلطة النقدية قد تعتمد على الرقابة المباشرة في تعزيز كل من الرقابة الكمية النوعية علي الائتمان ، حيث يمكن أن تستخدم بدلاً منهما أو كبديل لأحدهما في تنظيم النشاط الائتماني للبنوك التجارية ، فقد يلجا البنك المركزي إلي هذا النوع من الرقابة (المباشرة) في حالة عدم تمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة عند استخدامه لأدوات الرقابة الغير مباشرة ، وتضمن مفهوم الرقابة المباشرة ما يتوفر لدي البنك المركزي من قدرة علي التأثير الأدبي علي البنوك التجارية قوة قانونية لذلك تشمل الرقابة المباشرة ما يلي :-

1/ الرقابة والتفتيش .:

تدعي أيضاً بالأسلوب المباشرة الميداني حيث يقوم البنك المركزي عن طريق موظفيه بإجراء ونص دوري وميداني لسجلات البنك وكشوفاته ومراقبة عمليات وذلك بهدف .: التحقق من مدي سلامة البيانات الدورية التي تقدم من البنوك إلى البنك المركزي وإنها تعكس الأرصدة القائمة في سجلاتها ، والتحقق من مدى كفاءة القائمين على إدارة البنوك التحقق من مدى التزام البنوك بأسعار الخدمات المصرفية ، وكذا أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خاصة عندما كان يتم تحديدها من طرف البنك المركزي.

2/ أسلوب الأوامر والتعليمات .:

ويتخذ هذا الأسلوب صورة القرارات الملزمة التنفيذ كأن يحدد البنك المركزي نصيب كل بنك في تمويل الصناعات الصغيرة وتحقيق القروض المقدمة لقطاع الصناعات الكمالية أي اتخذ1اد البنك المركزي لأي قرار (إلزامية التنفيذ)يرى من شأنه أن يدعم السياسة الاقتصادية العامة للدولة ويحقق الأهداف المسطرة(1)

(1) سلمان ناصر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الحديثة ، مكتبة الديام للطباعة والنشر بالجزائر ، 2006م ، ص 128 - 129 .

المبحث الثاني النمو الاقتصادي

المطلب الأول:

1/ مفهوم النمو :-

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً في التاريخ البشري ، ارتبطت فترات بظهور الرأسمالية وقدرتها الإلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، قبل هذا النظام بدائية تسعى للحصول علي وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها وتزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنظم ابتداءً من النظرية الكلاسيكية واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة أو غير ذلك، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه بالرغم من تعدد وجهات النظر اتفق معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (1).

يمكن أن يعرف أيضاً على أنه هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة يسبقها في الأجلين القصير أو الطويل ، أو هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استقلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي، والعكس صحيح. (2)

2/ أقسام النمو الاقتصادي:

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000م، ص 51.

(2) عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص 371.

1/ النمو المتوازن:-

وهو نمو القطاعات الاقتصادية نماء متساوياً ومتناسباً بحيث يتحقق بمجموعة نمو منظماً وسليماً ومتكاملاً ينقل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة متقدمة من النمو ومن أهم رواده شومبيتر، نيركسة، وأرتد لويس وردوان، كينز، رانجر.

2/ النمو غير المتوازن:-

هو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة مترابطاً لكن غير متساوياً أو متماثل أن لا يذهب أحد القطاعات الاقتصادية أو أحد فروع الإنتاج بعيداً جداً من خط سير النمو العام للاقتصاد الوطني كما يراها هيرشمان.

3/ النمو القياسي:

هو النمو الذي يجسد حالة إفادة شريحة الأغنياء أو الرأسماليين من عوائد النمو، ويقوم الملايين من أفراد المجتمع عند المستويات المتدنية للمعيشة والفقير الموقع مثل البرازيل، المكسيك.

4/ النمو الخانق:

هو النمو الذي لا يصاحب توسيع في النمو الديمقراطي وتمكين المرأة وهذا النوع من النمو سائد في الدول التي تقدمت في الجانب الاقتصادي لكن أنظمتها السياسية اتسمت بالقمع والاضطهادكم الأصوات الداعية لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل تشيلي، جنوب أفريقيا.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي:-

(1) بن عناية جلول، مسعودي نادية، أثر عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستعمال معطيات البانل خلال فترة الدراسة (1991م - 2012م) جامعة الجيلاني بو نعامة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2017م، ص 7.

أ/ المصادر المباشرة :- هي المصادر المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الإنتاجية والتأثير في إنتاجيتها وتتمثل في:-

1/ عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبيراً في عملية الإنتاج من ناحية أثره على النمو الديمقراطي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة موارد من الموارد الاقتصادية وأيضاً من ناحية الحجم الساعي للعمل الذي كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيله عملية الإنتاج.

ب/ عنصر رأس العمل: يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات وتجهيزات ومخزون ومباني وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى إلى الرفع من حجم الناتج لكن تعرض رأس المال إلى الإهلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال.

ج/ عنصر التكنولوجيا: في الواقع تشير دالة الإنتاج مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذا يمكن أن يتواجد نفس الكمية من عنصر العمل (أنتاج كمية أكبر بإضافة عامل التكنولوجي) ، فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة حجم عنصري العمل ورأس المال وإنما نتيجة العامل التكنولوجي من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج⁽¹⁾ والتي تقدر قيمتها من خلال حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال وتتأثر بعدة عوامل حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملاً رئيسياً في تحسينها إضافة إلى أهمية التعليم والبحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي والتأهيل وأيضاً تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج والعمل ورأس المال وحجم الناتج.

ب/ مصادر النمو الأساسية وتشمل:-

(1) سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م، ص 154

1/ الإطار المؤسساتي: يرى نورت أن الإطار المؤسساتي سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً يتمثل في القواعد التي تحكم النشاط في مجتمع معين، حيث أن له دوراً كبيراً في التأثير في عملية النمو الاقتصادي، سواء من خلال ما يوفره التأطير الاقتصادي من تحفيزات لأفراد المجتمع لمزاولة النشاط الاقتصادي من خلال جانب حماية حقوق الملكية التي الرغبة والدوافع الاستثمارية والاحتكار، أو من خلال ما يوفره من تخصص أمثل للمواد الاقتصادية، كما أن التأطير السياسي يزيد من فاعلية القرارات الاقتصادية المتخذة ويعزز من الشفافية في اتخاذ القرارات.

2/ الثقافة:- أن اختلاف الثقافات بين أفراد المجتمع من جهة واعتبار الثقافة عاملاً محدداً القيم وتفضيلات واعتقادات الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى يفسر إلى حد كبير اختلاف الأداء الاقتصادي بين المجتمعات، حيث أن الثقافة تعتبر الموجة الرئيسي لسلوك الأعوان الاقتصاديين ومن ثم فهي تحدد كيف ومتى ولماذا تمت عملية الإنتاج، وهذا يفسر لماذا تطور دول مقابل بقاء دول أخرى متخلفة.

3/ الجغرافيا: يعتبر العامل الجغرافي محدداً رئيسياً لتفضيلات الأعوان الاقتصاديين ولمجموعة الفرص التي يحوزونها في النشاط الاقتصادي حسب فرضية الجغرافيا لتفاوت الدخل بين الدول، والتي تشير في أحد اتجاهاتها إلى أهمية المناخ في التأثير على الجانب التحفيزي وبذل الجهد ومن ثم على مستوى الإنتاجية في النشاط الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيشير إلى دور الجغرافيا في التأثير على الجانب التكنولوجي خصوصاً في القطاع الزراعي، في حين أن الاتجاه الثالث يشير إلى أن الجغرافيا لها تأثير إلى توعية حياة الفرد من حيث نقشي الأمراض ومن ثم تؤثر على درجة التطور الاقتصادي.(1)

المطلب الثالث:

ويحتوي على خصائص وسمات النمو الاقتصادي ، أهمية النمو الاقتصادي

(1) سلوى علي سليمان، مرجع سابق ، ص 156.

خصائص وسمات النمو الاقتصادي:-

حدد سيمون كزنش الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971م نسبة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي:

أ/ المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:-

مرت كل الدول المتقدمة حالياً وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة 1970م إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي النصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال (200) سنة الماضية نحو (2%)، (1%) وبالنسبة للنمو السكاني (3%)، بالنسبة للنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي قد تضاعفت هذه المعدلات خلال (36) سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و(72) سنة بالنسبة للنمو السكاني (24) سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر.

2/ المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدلات الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، فقد أكدت الدراسات للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في الإنتاج، وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50 إلى 70 للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة. (1)

3/ المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

(1) ميشيل تودا رو ، ترجمة :. محمود حسن حسين ، محمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2006م ص 174 ،

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصة الثالثة للنمو وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكل الملائم لعملية النمو، حيث يمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى الخدمي وبصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور في الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات.

4/ المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيدولوجي:-

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والأيدولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:-

أ/ الرشد: ويتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، مما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلا بد من تطبيق أساليب حديثة في كل شيء سواء في المزرعة أو المجتمع والمواصلات، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها، وإنما أيضاً لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب/ التخطيط الاقتصادي: والذي يكون له التأثير الكبير في التسجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج/ التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:-

ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على المجتمعات الاجتماعية وتقليل الفروق الثروة، توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص. (1)

د/ تحسين الاتجاهات والمؤسسات: تعتبر ضرورياً من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمل وتشجيع المنافسة الفعالة، وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية، تحقيق المساواة أكثر في الفرص مما يساعد في رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق

(1) ميشيل تودا رو ، ترجمة :. محمود حسن حسين ، محمود حامد محمود ، مرجع سابق ، ص 175

غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء، الحفاظ على الوقت، الالتزام، القيادة، الاعتماد على الذات.

هـ/ الإمداد الاقتصادي الدولي: تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام، العمالة الرخيصة، كذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، وهذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة فكل هذا له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة، وأيضاً فتحت الإمكانيات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.

6/ الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: علي الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي في القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر علي ما يعادل أقل من ربع سكان العالم ، فالأقلية من السكان يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي ، في علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والمختلفة ، والنجدة آيلة إلي التوسع أكثر فأكثر (1)

أهمية النمو الاقتصادي :

1/ زيادة الأجور الحقيقية أي زيادة دخل الفرد الحقيقي مما يؤدي إلي رفع قدرة العشوائية لدي الأفراد والقضاء علي الفقر .

2/ القضاء علي تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

3/ زيادة عائدات الدولة ، بالتالي يسهل لها البحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع ، كما أن النمو الاقتصادي يؤدي بالدولة إلي إعادة توزيع الدخل علنا لأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم بالإضافة إلي أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء اعلي إحصائيات ومعطيات ميدانية .

المطلب الرابع : يحتوي على نظريات النمو الاقتصادي ، تقدير وقياس النمو الاقتصادي.

(1) ميشيل تودا رو ، ترجمة :. محمود حسن حسين ، محمود حامد محمود ، مرجع سابق ، ص 176 .

أولاً: نظريات النمو الاقتصادي :

1/ نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي :-

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي ألي كل من ، ادم سميث 1776م ودافيد ريكاردو (1817م) وتوماس مالتوس (1898م) وصولاً إلى كل من فرانك رامزي (1928م) وفرانك نايت (1944م) والذين يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث كقانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، ودور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي، وغيرها من المفاهيم التي اعتبرت انطلاقةً لاتجاهات جديدة أخرى في تطوير نظرية النمو الاقتصادي.

وقد أكد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776م على أن النمو الاقتصادي هو آلية تتحدد بفعل عوامل داخلية، حيث أشار إلى العامل الرئيسي في نمو إنتاجية عنصر العمل التي لا حدود لها هو تقسيم العمل الذي يرتبط بدوره بمدى اتساع السوق ومن ثم تراكم رأس المال المادي، وأشار سميث إلى أن تقسيم العمل يؤدي إلى تحقيق خاصية ارتفاع العوائد لعنصر العمل وذلك من خلال ما ينتج عنه من تحسين في مهارة عنصر العمل، ادخار الوقت وتجنب تضييعه في الانتقال من عمل لآخر، واخترع آليات جديدة، كما أكد على أن تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق حيث أنه كلما اتسع حجم السوق كلما أمكن ذلك من تقسيم أكبر للعمل ما بين الأفراد والمؤسسات هو ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية عنصر العمل على مستوى كاهل المؤسسات الناشطة.

على خلاف سميث فإن ريكاردو لم يعط دوراً كبيراً في تحليله لأثر التراكم الرأسمالي الناتج عن تقسيم العمل على الإنتاجية، إذ أشار إلى أن معدل الربح لا ينخفض بسبب المنافسة عن رأس المال كما رأى سميث⁽¹⁾ بل أن ذلك يعود إلى تناقص العوائد الناتج من ندرة الموارد الطبيعية وبالضبط الأراضي الخصبة، ينطلق ريكاردو في تحليله من الإشكالية المتعلقة بكيفية تأثير ندرة الموارد الطبيعية على الربحية في ظل تراكم المال المادي، مشيراً إلى أن ذلك يعالج في

(1) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م - ص 77 - 78

إطار ما يسمى حبسه بالمسار الطبيعي للأحداث ، حيث يشير إلى أنه في ظل تراكم رأس المال ونمو السكان وثبات معدل الأجر الحقيقي عند مستوى معين، فإن معدل الأرباح لا بد أن ينخفض نتيجة تناقص عوائد عنصر الأرض، بمعنى أنه كلما أضفت وحدة من رأس المال المستخدم فيها كلما انخفض حجم الناتج الذي يقابلها، باعتبار أن الريح يمثل الجزء من الدخل المتبقي بعد اقتطاع الريح وتكاليف وسائل الإنتاج، فإن انخفاض معدل نمو حجم الناتج يؤدي بالضرورة لانخفاض في الربحية وبافتراض وجود مستوى منخفض لمعدل الادخار فإن انخفاض الربحية يؤدي بدوره لانخفاض في التراكم الرأسمالي، ومن هنا فإن ريكاردو يرى بأن المسار الطبيعي للأحداث في الاقتصاد سوف يتوقف عند مرحلة معينة تمثل ما يسمى بالحالة المستقرة للاقتصاد، والتي يكون عندها مستوى الربحية عند الصفر مما يعني تحقيق معدل نمو مساو صفر، ويفسر ريكاردو ذلك من خلال الإشارة إلى أنه نتيجة لندرة الأراضي الخصبة كلما تزايد حجم عنصر العمل إلى رأس المال فإن الإنتاجية تتخفض بشكل يؤدي إلى انخفاض في الربحية بشكل تدريجي إلى غاية الوصول إلى مستوى معين من حجم عنصر العمل لرأس المال يكون عنده مستوى الربحية مساوياً للصفر وبالتالي توقف معدل النمو.

2/ نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية):-

- لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما باتت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي اهتمام الحكومات والاقتصاديين وسارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصة المدرسة (1) الكينزية والتي تمثلت في:-

- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد يتلاشى.

(1) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، مرجع سابق ، ص 79 - 80

- أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع تغير الدخل الفردي. رفض معظم النيوكلاسيكية قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاعلهم بعاملين إثنين هما التقدم التكنولوجي، ومرونة الطلب على الاستثمار.
- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي يعتبر مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.
- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يتحسبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.
- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال على عكس الكثيرين (هارور دومار) الذين يرون ثبات عناصر الإنتاج.
- أن عملية تكوين رأس المال هامة بالنسبة للنمو الاقتصادي خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هنالك ضرورة لزيادة العمل وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.
- وقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي ومنها:- (1)
- أ/ نموذج سولو - سوان:-
- طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية واشتملت على:-
- أن هنالك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي (0.05) متوسط الفرد في أغني الدول الغنية.

(1) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، مرجع سابق ، ص 80 - 82.

- أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول.
 - أن معدلات النمو الاقتصادي بالضرورة ثابتة مع الزمن.
 - إن المكانة النسبية للدول في التوزيع العالمي للدخل، يمكن أن تعدل.
- وأوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال وثبات أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى انعدم الاتجاهان الزمنية، وكذلك ثبات متوسطة معدل نمو دخل الفرد قيمه موجبة، بمعنى استمرارية لنمو دخل الفرد بطريقة منتظمة، ويمكن كتابة النموذج في الصورة التالية:-

$$Y = f(k, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج، حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة وكذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الفلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع زيادة استخدام عوامل الإنتاج وتقول المعادلة الأساسية للنمو الاقتصادي في نموذج سولوسون أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة ثلاثة عوامل هي:-

- الاستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل إهلاك رأس المال للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه انخفاض رأس المال العامل.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني، والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد

يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حلة مستقرة باضطراد تنمو فيه أهم العوامل بمعدل ثابت ومن المعادلة يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في رأس المال مساوياً للصفر.⁽¹⁾

(1) خلف حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم التاب الحديث، عمان ، 2006م، ص 127- 128

ب/ نموذج جيمس ميد:-

لقد أخذ جيمس ميد بالأسلوب الكلاسيكي الحديث واستخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة واستخدم نفس الفرضيات في نموذج سولوسوان كما افترض منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار.

$$Y = F (K . L . N . T)$$

Y = الناتج الصافي أو الدخل الوطني

K = المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات

L = القدرة المتاحة من قوة العمل

N = القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية يفترض (ميد) ثابت

T = عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى فالنمو حسب هذا يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta \gamma}{\gamma} = \frac{\Delta K}{K} + \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta \gamma}{\gamma} + \frac{VK}{\gamma}$$

$$\frac{\Delta \gamma}{\gamma} = \frac{\Delta K}{K} + \frac{\Delta L}{L} + \frac{VK}{\gamma}$$

النمو السنوي للناتج $\frac{\Delta \gamma}{\gamma}$ الحدي لرأس المال وهي تمثل الجزء من $\frac{VK}{\gamma}$

الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات معدل $\frac{\Delta k}{K}$ السنوي لرأس المال

الناتج الحدي لعنصر العمل والتي تمثل الدخل القومي، والذي يدفع كأجور لقوة العمل $\frac{WL}{\gamma}$

$$\frac{\Delta L}{L} = \text{معدل النمو السنوي لقوة العمل} \quad \frac{\Delta \gamma}{\gamma} = \text{دل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي (1)}$$

وتغير هذه المعادلة الأساسية والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي المتمثل بمعدل نمو الناتج وقد قال ثبات السكان معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات فهذا يؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض (1)

3/ نظرية النمو الكينزية:-

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929م ظهرت أفكار كينز، وقد أهتم أساساً بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي الكلي وركز في تحليله على المتغيرات الكلية وهي العمل، وسعر الفائدة وعرض النقود ومعدلات الاستثمار ، يفترض كينز دائماً في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولاً وفي الدخل ثانياً، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار بالمضاعف الكنزي.

لقد وضع كينز عدد من أسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:-

- كان كينز له اهتمام بالاقتصاد الكلي عكس سابقاته الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة معتبرين في ذلك الأرباح هي المصدر للتراكم الرأسمالي لأنه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

(1) خلف حسن خلف، التنمية ، مرجع سابق، ص 130 - 133.

- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقداً بذلك النظرة الكلاسيكية وقانون ساي.

- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك التراكم أو القصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

- حسب كينز أن الادخار ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقه، الذين يرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولاً ثم في مستوى الدخل ثانياً، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، والذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

- لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائياً.

- لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجمعي، ولم يتعرض كثيراً لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن الزيادة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

4/ نظرية النمو الجديدة (الداخلية) :-

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الأداء الاقتصادي فيما بين الدول جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي ، هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية، كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير

(1) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية مديرية دار الكتابة للطباعة، بغداد، 1988م، ص 70 - 71.

الاختلافات الحاصلة بين معدلات النمو في البلدان المختلفة، وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وأفرات خارجية مرافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث العلمي والتطوير بملفات إنتاجية رأس المال من الانخفاض، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

أن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تقترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم، وترى نظرية النمو الداخلي أن هنالك عدة مصادر للنمو وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيك مع وجود بعض الاختلافات فالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية بقدرة العمال على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص القلة عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني ومن أبرز الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات الأخرى هي:-

- أن نماذج النمو الداخلي تلخصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي في أكثر الأحيان كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال للمستثمر، وبافتراض أن استثمار القطاع العام والخاص في رأس البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دوراً مهماً في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل . (1)

(1) صالح صالحي ، أدوات السياسة النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث وضافية حلقات عمل صندوق النقد العربي ، العدد الثاني ، أبو ظبي 1996م ، ص 27-30

وفي خلاصة النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف الزمان والمكان ومتطلبات تحقيق التنمية ، ومن النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الاقتصادي نجد نظرية النمو الاقتصادي عند المفكرين الكلاسيك وتحديداً آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس والذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية وخاصة بالزراعة والربط بالزيادة السكانية ، وهذا بالإضافة إلى نظرية الكلاسيك المحدثه (النيو كلاسيكة) التي تربط النمو الاقتصادي أساساً بالادخار والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي وفكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والتشريعات وتحقيق التوازنات في الأسواق ، وأخيراً ظهرت نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري والإنفاق الحكومي والنظم السياسية .

تقدير وقياس النمو الاقتصادي:-

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً صريحاً عن حقيقة الأداء الاقتصادي وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد ومن هذا المنطلق تمكن أهمية قياس النمو الاقتصادي التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفير البيانات الإحصائية وكذلك كيفية بناء المؤشرات من الأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج وبالتالي تبرز ثلاثة طرق لقياسه وترجع بالأساس إلى التساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

أ/ طريقة القيمة المضافة:-

تعرف القيمة المضافة أنها: ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج أما حسابياً فتقدر القيمة المضافة كما يلي:-

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن:- المنتجات النهائية هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات أو تجهيزات.

المنتجات الوسيطة:- وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج. وتعتبر القيمة المضافة من أكثر الطرق دالة وتعبيراً عن حجم الناتج المتحصل عليه من عملية الإنتاج كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام حيث يكون

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي. أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيمة المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى ولذلك جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيمة في حساب الناتج الداخلي الخام.

ب/ طريقة الدخل:-

يقيس الناتج الداخلي إجمالي الدخل المتحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي يكون. الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني حيث أن الناتج الداخلي الخام هو مقدار تكلفة عوامل الإنتاج الداخلي الوطني:- مجموع الأجرور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الديون وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج بتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة للحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق آخر أن:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الإهلاك - قيمة الإعانات . (1)

3/ طريقة الإنفاق:-

يتساوى الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، تفسر ذلك بتطبيق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع وخدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع، حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل.

وبالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي - حيث أن الإنفاق الكلي =

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

Y = الدخل الوطني.

C = يمثل الإنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I = يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G = يمثل إنفاق القطاع الحكومي

$(X - M)$ = يمثل إنفاق القطاع الخارجي. (2)

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي:

اتفقت جميع المدارس الاقتصادية والنقدية على أن هنالك علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي و معدل التوظيف والتضخم في الأجل الطويل والقصير.

(1) علي مكيد، عماد معوشي، قياس اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية

للمنمو الاقتصادي في الجرائد، المطبعة الجديدة، الجزائر، 2003، ص 173

(2) علي مكيد، عماد معوشي، مرجع سابق، ص 174.

النظرية النقدية:

يرى الاقتصاديون النقديون أن العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي و نمو حجم النقود المتاحة في الاقتصاد إيجابية تتجه من كمية النقود إلى الناتج المحلي ، مما يعكس الأثر الذي يتركه التغير في كمية النقود المعروضة على الناتج المحلي الإجمالي ، وفي الواقع أن هذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية ولاسيما فشر ، حيث يرون أن التغير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير وإلى التقلبات في الأسعار في الأجل الطويل ، ونتيجة لذلك فإن التغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود ، ففي حالة حدوث ارتفاع كبير ف المستوى العام للأسعار (تضخم) ترى النظرية النقدية أن تقييد عرض النقود يكبح جماح الزيادة في الإنفاق الكلي ، أما في حالة الركود فإن النظرية تتصح بزيادة معدل عرض النقود لأن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.

النظرية الكينزية:

ترى النظرية الكينزية الحديثة ، استناداً إلى أفكار جون مينا رد كينز مؤسس هذه المدرسة وإلى أفكار فلبس أن الاقتصاد الذي يعاني من حالة عدم التشغيل يحتاج إلى زيادة محدودة في الطلب الكلي ، إما عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ، أو عن طريق زيادة عرض النقود ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال ، تزداد المبيعات وتزداد أرباح المنتجين مما يغريهم بزيادة التوظيف ، وهكذا يمكن أن ينتقل الاقتصاد من حالة التشغيل غير الكامل إلى حالة التشغيل الكامل ، ويمكن أن يستمر الطلب بالزيادة فيؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي أو التضخم المرغوب فيه ، في حالة التشغيل الغير كامل فإن كينز يعمل إلى الزيادة في الدخل عن طريق الإنفاق العاماً أو عن طريق زيادة الإصدار النقدي ، لكن في التشغيل الكامل يمكن أن يميل الأفراد إلى الاكتناز بحيث لا تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة حجم الطلب الكلي ويرى كينز في حالة التشغيل الكامل ضرورة زيادة معدلات الضرائب ورفع

أسعار الفائدة لكي ينخفض طلب الاستثمار وينخفض الإنتاج والأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل والطلب الكلي. (1)

المطلب الثاني: أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي:

إن هنالك جدل قائم بين الاقتصاديين يتمحور بأن عرض النقود من المتغيرات الحساسة جداً في أي اقتصاد فهو الذي يحدد أداء أي نشاط اقتصادي ، فضلاً عن وصفه من أدوات السياسة النقدية وإذا يحفز النمو الاقتصادي عبر تأثيره في الاستثمار ومن ثم الناتج ولذلك يعتقدون أن المتغيرات هي شعار المعتاد للمدرسة النقدية ، ومن ثم فإن التغيرات في كمية النقود المتداولة هي مصدر التغيرات الأخرى ، وبمعنى آخر فإن التغيرات في حجم المعروض النقدي لها علاقة وثيقة بمعدل التضخم ، وإن جعل التضخم في الحدود المقبولة له انعكاس ايجابية في النمو الاقتصادي، فالمعروض من النقود أدخل الاقتصاد المعدة للإنفاق ، وتعتقد لجنة السوق المفتوح الاتحادية في الولايات المتحدة أن سلوك النقود والائتمان ستظل لها قيمة بوصفها معيار لقياس الأداء المالي والاقتصادي لأي دولة ، إذ أنه من المعروف أن نمو المعروض من النقود إذ زاد عن معدل النمو الاقتصادي فسوف يكون هنالك مزيداً من النقود تطارد الكمية نفسها من السلع والخدمات لكن بأقل إنتاجاً ، ويترتب على ذلك زيادة في معدلات التضخم.

أن العلاقة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي لا تزال تلقى إهتماماً كبيراً في مجال السياسة النقدية ، نظراً لأهمية النمو الاقتصادي بوصفه هدفاً مهماً للسياسة النقدية وهو زيادة الناتج المحلي وزيادة النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار ، ويزداد التضخم عندما يتجاوز نمو المعروض النقدي للنمو الاقتصادي لفترة من الوقت ، ويرتبط النمو النقدي بالطلب على النقود الذي ينشأ نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، أو زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد.

هنالك أنواع ودراسات والاتجاهات حول تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، الاتجاه الأول يجد بأن المعروض النقدي له تأثير على الناتج

(1) بن عناية جلول ، مسعود نادية ، مرجع سابق ، ص 7-8 .

المحلي والمستوى العام للأسعار، وليس له ارتباط كبير بمستوى الناتج ، وأن العامل النقدي الذي يسهم في زيادة النمو الاقتصادي ، أن هنالك حاجة لزيادة المعروض النقدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، فالزيادة في عرض النقود تنعكس بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي . (1)

المبحث الثالث الاستقرار النقدي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار النقدي:.

يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمار ، ويقصد به تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار واستقرار صرف العملة وتوفير هيكل أسعار ملائم ، ويعرف أيضاً

(1) سعدون حسين فرحان ، ثابت خليل إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 146 - 147

بأنه: ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحيته

يعد الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي تعتمد عليها لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، ولذلك تسعى السلطات النقدية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي لمساهمته الفعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ، ويرتكز تحقيق الاستقرار النقدي على بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة وتستهدف الحفاظ على معدلات التضخم المنخفض والمستقر بما يضمن استقرار قيمة العملة الوطنية ويساهم في توفير البيئة الملائمة للاستثمار، ودعم النمو الاقتصادي ، وهذا يفرض على السياسة النقدية اختيار نظام سعر صرف تستطيع من خلاله تحقيق معدلات تضخمية منخفضة وملائمة لاقتصادها ، إذا يركز الاستقرار النقدي على ثلاثة دعائم رئيسية هي استقرار المستوى العام للأسعار و استقرار سعر صرف العملة وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ، وبهذا يعد أحد أركان البيئة الجاذبة للاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية والاستثمار يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي (1)

المطلب الثاني: أنواع الاستقرار النقدي:

أ/ الاستقرار النقدي الداخلي :

يعتبر التضخم وسعر الفائدة و السيولة المحلية أحد أهم مؤشرات الاستقرار النقدي لما لها من آثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي ويبين البحث الجوانب الأساسية لهما:

1-التضخم : اختلفت تعريفات التضخم من فترة زمنية إلى أخرى وحتى ضمن نفس الفترة وذلك حسب وجهات نظر المفكرين ، فمنهم من ركز في تعريفه على مظهر التضخم حيث تم

(1) طوقان أدهم ، أميمه إبراهيم ، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ، دار سوريا للنشر والتوزيع ، 2005م ،

تعريفه على أنه (الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما) كما عرف على أنه عبارة عن (الانخفاض المستمر والمتواصل قي القيمة الحقيقية لوحدة النقد) في حين أعتمد البعض في تعريفه لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم وهو (كل زيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار) كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه وحيث عرف التضخم على أنه (زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار.

أنواع التضخم : تختلف أنواع التضخم حسب المعيار المتبع فيالتمييز فيما بينهما وتشارك جميع هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة فيما يلي أنواع التضخم حسب الاعتماد على بعض المعايير

أولاً: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الثمن .:

1-**التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بسماع الدولة للضغوط التضخمية بممارسة تأثيرها على الأسعار دون تدخلها للحد منها ، مما يؤدي ارتفاع الأسعار استجابة لفائض الطلب ، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب ، مما يساعد على تزايد الضغوط التضخمية وضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي والعوامل النفسية للأفراد وزيادة تكاليف الإنتاج وزيادة الكتلة النقدية

2-**التضخم المكبوت :** يكون التضخم في هذه الحالة مستمر ولكن بشكل غير واضح بسبب تدخل الدولة للحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية من خلال القيود والإجراءات المباشرة التي تضعها على الأسعار للحد من ارتفاعها المستمر ولو بشكل مؤقت بالإضافة إلى تفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات.

ثانياً: معيار حدة التضخم :

أ/ التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار بحدود (2%) سنوياً وبالتالي يحصل ارتفاع الأسعار في المدى الطويل نسبياً ويتقبل الأفراد هذا النوع من التضخم لأنه يأتي بدفعات صغيرة الأمر الذي يجعله عادياً

ب/ التضخم الجامح: هذا النوع من التضخم يضعف الاقتصاد ، وذلك لأنه نظراً لارتفاع الأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف ، حيث ترتفع بمقدار مليون أو تريليون بالمائة سنوياً بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب للسلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومنها ضعف وفقدان المدخرات لقيمتها ووظائفها كمخزن للقيمة وكوسيط للمبادلة ، وتدهور ميزان المدفوعات وفقدان الدولة لمواردها من الاحتياطيات من العملات الأجنبية ، تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين ، يمثل المحور الأول قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، بينما المحور الثاني في تحديد مصدر التضخم من خلال تطبيق بعض المعايير⁽¹⁾

أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

إن تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار في معدلاته هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية لاسيما النقدية منها سواء في البلدان النامية أو المتقدمة ، وقد أثير نقاش كبير حول طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وهذا النقاش أفضى إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي النقدي والمالي يكون عند

(1) سامولسون بول ، نورد هاوس وليام ، الاقتصاد ، ترجمه هشام عبد الله ، 2002م ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ص

أدنى مستوى من التضخم وهو عامل إيجابي يساند النمو الاقتصادي ويحافظ على إدامته واستقراره.

فالنمو الاقتصادي المرتفع والمستدام مع انخفاض التضخم هو الهدف المركزي لواضعي السياسات الاقتصادية الكلية ، ولذلك كانت نسبة التضخم وأحده من أكثر الموضوعات جدلاً ونقاشاً على مدى السنوات الماضية ، فالتضخم المرتفع يفرض قيلاً ليس على النمو الاقتصادي بل على توزيع الدخل (إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء) ، وفي السنوات الأخيرة اتجهت العديد من المصارف المركزية إلى التركيز على استقرار الأسعار قامت السياسية النقدية عبر أسعار الفائدة ، أو نمو الكتلة النقدية ، بقية تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر، وقد اهتم محافظو المصارف المركزية ، ومعظم المراقبين باستقرار الأسعار بوصفه هدفاً يستحق تفعيل أدوات السياسة النقدية لتحقيقه إذ يعتقدون أن التضخم هو مكلف ومضر بالنشاط الاقتصادي ، ومن هذه الأضرار التي تتعلق بالمخاطر وعدم اليقين الناجم عن التضخم ، كما يؤثر التضخم المرتفع على كفاءة أداء آليات الاقتصاد الكلي ونتيجة ذلك يتأثر النمو الاقتصادي من خلال قنوات التضخم التي تظهر من خلال الجانب المالي فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع معدل التضخم يعطل كفاءة أداء الأسواق المالية والخطط الاستثمارية طويلة الأجل للشركات ، فضلاً عن ذلك يزيد من تقادم تقلبات الأسعار في سوق السلع والسوق النقدي عبر زيادة تكلفة التحوط المالي بين الشركاء التجاريين.

2 - سعر الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة في المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة ، حيث أن التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة تؤثر في الحالات التوازنية للاقتصاد ، ويميز الاقتصاديون عند دراسة أثر سعر الفائدة على الاقتصاد بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ، ويعرف سعر الفائدة الاسمي على أنه (السعر الذي يدفعه المستثمرين عند إقراض الأموال ، أو ما يدفعه البنك على الإيداعات) أما سعر الفائدة الحقيقي هو (سعر الفائدة المصحح بعد حساب أثر التضخم) وبالتالي فهو يقيس التكلفة الحقيقية للاقتراض ولذا فهو يحدد القوة الشرائية وكمية الاستثمار.

ويعرف سعر الفائدة من منظور التحليل الكينزي بأنه ظاهرة نقدية بحتة ، ويعتبر سعر الفائدة هو الأداة التي تسمح لعرض النقود بالتأثير على النشاط الاقتصادي مستبعداً بذلك فكرة حيادية النقود وأعتبر كينز أن سعر الفائدة هو ثمن التنازل عن السيولة ومحدد بكل من الغرض النقدي باعتباره متغير خارجي في يد السلطات النقدية ، وتفضيل السيولة ، ويتحدد هذا السعر بتلاقي قوى الطلب والعرض أي عندما يتلاقى التفضيل النقدي مع كمية النقود المعروضة في السوق.

3-السيولة المحلية:

يعتبر دراسة الكتلة النقدية أمراً مهماً وضرورياً لكل الدول على حد سواء لما له من انعكاسات مباشرة على اقتصادياتها ، وهذا بطبيعة الحال يستدعي أن تقوم السلطات النقدية في هذه الدول بدراسة الكتلة النقدية ، وتحليل العوامل المؤثرة فيها ، وذلك لأن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد لا تنتج عن قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها وإنما تشترك معها قرارات وسلوكيات الوحدات الاقتصادية في المجتمع.(1)

ب/ الاستقرار النقدي الخارجي: (سعر الصرف):

تسعى الاقتصاديات العالمية في الوقت الراهن إلى تحقيق الاستقرار النقدي لما له من دور مهم في رفع الحركة الاقتصادية ، وفي تجنب الاقتصاد الآثار السلبية للتغيرات التي يتعرض لها ، ويعتمد الاستقرار النقدي بشكل رئيسي على استقرار سعر الصرف ، فإذا كان هذا السعر يتسم بالواقعية والمصدقية والثقة والشفافية ، فإنه يخدم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها ويسهم في تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، والاستمرار في تحسين وتعزيز احتياطات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف إلى جانب دور الدولة في تجنب الاقتصاد الوطني للضغوط التضخمية ، بالإضافة إلى تغييره يؤثر على أسعار السلع الدولية المتاجر بها مقارنة بالسلع المحلية. ونتيجة اختلاف أسعار السلع بين الدول واختلاف المعدلات التضخم أصبح ينظر بشكل رئيسي إلى قدرة أسعار الصرف على

(1) بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الثالث والعشرون ، 2003م ، ص 1-3.

تنفيذ المعاملات الدولية وليس على تسمية السعر الرسمي المعلن في الدولة ، والذي يشتري وتباع به هذه السلع ، وتبعاً لذلك ظهرت أشكال مختلفة لأسعار الصرف وهي:-

1-سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، كما يعرف على أنه سعر العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية وهو سعر يتحدد عن طريق اللقاء بين العرض والطلب في سوق الصرف وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل بعملة واحدة فقط ، تقوم السلطات النقدية بتحديد هذا السعر كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى وفق ما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية عن طريق وضع القوانين للصرف ، وهذا السعر لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة من السلع والخدمات بين البلدان وذلك لا يحظى باهتمام كبير لدى الاقتصاديين ، في حالة التسعير غير المباشر فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبي بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له ب(E) ويتغير هذا السعر يومياً وتسمى التغيرات التي تطرأ عليه تدهوراً أو تحسیناً.

وباستخدام طريقة التسعير الغير مباشر فإن التحسين يعني انخفاض سعر الصرف الاسمي والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E) كما يمكن له أن يأخذ منحى مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل ، كما يمكن له أن يتذبذب بشدة.

كما أن سعر الصرف الاسمي غير قادر على قياس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة للتطورات والتغيرات في معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في الدولة بالإضافة إلى أنه غير قادر على قياس سلوكيات المتعاملين في سوق سعر الصرف الناجمة عن العوامل النفسية ، من هنا ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف هو سعر الصرف الحقيقي الذي يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الاسمي ، ومعدلات التضخم بإدخال تعديلات مناسبة.(1)

ب/ سعر الصرف الحقيقي:

(1) طارق شوقي ، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في الجزائر ، خلال الفترة من (1990-2000م) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الحاج يخضر ، الجزائر ، 2009م ، ص 19-20.

يقصد بسعر الصرف الحقيقي التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين ، فتعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم يعطينا مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات ، وبالتالي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤه بوحدة واحدة من النقد المحلي.

فعلى فرض أن مستوى الأسعار في البلد المحلي (p) وفي البلد الأجنبي (p^*) وسعر الصرف الاسمي (E) فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف من خلال المعادلة التالية

$$E = \frac{Ep^*}{p}$$

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار ، وعلى العكس فإن انخفاض مؤشر سعر الصرف الحقيقي يشكل عاملاً إيجابياً ويؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للصادرات ، وبالتالي تظهر أهميه بالنسبة لميزان المدفوعات من ناحية أو من قدرته على التعبير عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة في السوق العالمي من ناحية ثانية ، هنالك عدة مقياس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالمقياس المعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك ومقياس السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة (p^t) والسلع الغير قابلة للتجارة (p^N) ومقياس قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار والذي يستخدم لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

ج/ السعر الصرف الموازي:

هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب وعلى العملات الأجنبية القابلة لتحويل ، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قانون. (1)
أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي:

(1) عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية ، دراسة تحليلية تقييميه ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 203م ، ص 46-47.

إن النقاشات بين مدرستي سعر الصرف كثيرة ، وهي مدرسة سعر الصرف الثابت ، ومدرسة سعر الصرف المرن ، إذ تعتقد مدرسة نظام سعر الصرف الثابت بأنه يجعل البيئة الاقتصادية مستقرة والتي توفر مناخاً ملائماً لتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة فضلاً عن أداء النشاطات الاقتصادية فعاليتها في مناخ اقتصادي مستقر مما يحفز النمو الاقتصادي ويعمل على استقرار معدلاته ، في حين يؤكد أنصار مدرسة سعر الصرف المرن بأن تحركات سعر الصرف تعمل على إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية (عناصر الإنتاج) بصورة تتحقق فيها أعلى إنتاجية حدية لهذه الموارد مما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

وإن أنصار مدرسة سعر الصرف الثابت يؤكدون بأن تقلبات سعر الصرف تلحق مخاطرة عالية وهذا يجعل المستثمرين الأجانب يعزفون عن توجيه استثماراتهم إتجاه الدول التي تعاني من تقلبات مفرطة في أسعار صرف عملاتها مما يخفض معدلات النمو الاقتصادي ، في حين مؤيدون مدرسة سعر الصرف المرن بأن مرونة سعر الصرف ضرورية لامتناس الصدقات النقدية والحقيقية لاسيما الخارجية منها ، مما يجعل متخذي القرارات الاقتصادية يسعون بالخبرات لمواجهة هذه الصدقات ، وهم في هذا الصدد ينتقدون مدرسة نظام سعر الصرف الثابت التي يعتقدون بأن أداءها تقف عائقاً أمام أمثلية توزيع الموارد وأن ادعائها بضرورة استقرار سعر الصرف له أسس نظرية ضعيفة ، في حين أن أنصار مدرسة سعر الصرف الثابت يرون أن استقرار سعر الصرف هو شرط ضروري وكافي لتحقيق معدلات التضخم المنخفض ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي الذي يعد بيئة ملائمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على استقراره مع زيادة معدل النمو، فانخفاض التكاليف الحقيقية تأتي أسرع في السلع المتاجر بها مقارنة بالسلع غير المتاجر بها ومن ثم أسعارها تميل إلى الانخفاض النسبي مقارنة بالثابتة ، مما يعني أن السعر الحقيقي للدولار سوف ينخفض عبر الزمن ، ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن أسعار صرف الصرف المرنة هي أفضل من أسعار سعر الصرف الثابتة على أساس أسعار الصرف المرنة توفر أفضل حماية ضد

الصدمات الخارجية ، وبحلول نهاية عام (1998م) سمحت العديد من البلدان بتعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى. (1)

دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف:

اتبعت الدول ابتداءً من عام (1931م) وسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت أهم تلك الوسائل هي:

1- تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها وعملات الدول الأخرى صعوداً أو هبوطاً وفي الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملتها ، ولكن كثيراً ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشكلاتها الاقتصادية ، وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات ، فلقد عانت الدول الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي ، بالتالي من النقص في الأرصدة وأرصدة العملات الأجنبية ، فرأت بعض الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها وربطها بالذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي ، فتتخفف القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى إنخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات

كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدول تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات ، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مرونة العرض والطلب للصادرات والواردات ، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرناً وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرناً كذلك ، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات.

2- الرقابة على الصرف:

يشتمل هذا النظام على تدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف ، أي التأثير على ظروف العرض والطلب للصرف الأجنبي والهدف من وراء هذا

(1) دراسة سعدون حسين فرحان ، ثابت خليل إبراهيم ، الاستقرار النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية خلال الفترة من (1990-2010م) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الموصل ، 2012م ، ص 146 - 149.

- التدخل يتمثل غالباً في تشجيع الصناعات التصديرية ، وتحديد مجالات إستخدام الصرف الأجنبي ، كما قد يتمثل الهدف في اختيار المتعاملين والدول التي سيتم التعامل معها. (1)
- ومن التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية للرقابة هي :
- أ. منع التسوية القبلية للواردات.
- ب. الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية معينة.
- ج. تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج بقصد السياحة.
- د. تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة ، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

3- وسائل الرقابة على النقد الأجنبي:

تتخذ وسائل الرقابة على النقد الأجنبي صورتين: رقابة مباشرة ، ورقابة غير مباشرة ، وتتمثل الرقابة المباشرة في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير والرقابة على الصرف الأجنبي والإتجار الحكومي المباشر، أما أساليب الرقابة الغير مباشرة فتتخصص في الرسوم الجمركية وإعانات التصدير وتغير القيمة الخارجية للعملة. (2)

الآثار المترتبة عن عدم استقرار سعر الصرف:

تنتج عن عدم استقرار أسعار الصرف تكاليف تتعدى الحدود الوطنية للبلد المعني ومن جملة هذه التكاليف ما يلي:

1- إن عدم استقرار أسعار الصرف يشكل عائقاً للسلطات النقدية لتحقيق ظروف اقتصادية وطنية مستقرة.

(1) صبحي قادريس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 352.

(2) قدي عبد المجيد ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2005 ، ص 136.

2- إن الاضطرابات في إحدى العملات الرئيسية مثلاً يمكن أن يدفع سعر الصرف إلى تجاوز الحد من الارتفاع نتيجة أثره على أسعار الفائدة الحقيقية والميزان التجاري ، ويعني تجاوز هذا أن سعر الصرف تغير بمقدار يفوق المستوى الضروري لموازنة الفوارق الدولية في الأسعار ، وهو الأمر الذي يضع السلطات في البلدان الشريكة تجارياً في مأزق وبين خيارين كلاهما مكلف وهما إما أن تغير سياستها النقدية لمواجهة الأمر، أما أن تقبل التغيرات في سعر صرفها وما ينتج عنه من آثار على تكاليفها وأسعارها الداخلية وقد تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على الميزان المدفوعات من خلال ارتفاع إنخفاض قيمة العملة.

- ففي حالة الانخفاض تتأثر الصادرات بانخفاض أثمانها ، فإذا كان الطلب على الصادرات مرناً فإن النسبة المؤدية من الزيادة في الكميات المطلوبة سوف تكون أكبر من النسبة في الهبوط في أسعارها وذلك فإن مكاسب العملة الأجنبية من الصادرات سوف تزداد ، ويحدث العكس في حالة إذا لم يكن الطلب مرناً.

أما بالنسبة للواردات فإن انخفاض قيمة العملة يرفع أسعار الواردات بالعملة المحلية ولكن أسعارها بالعملة الأجنبية تظل دون تغير ، فإذا أدت الزيادة في الأسعار المحلية للواردات إلى تخفيض الكمية المطلوبة فإن إنقاص العملة الأجنبية على الواردات سوف يهبط ، ومع ذلك فإن أسعار الواردات لها أثر في إنخفاض قيمة العملة ، ويمكن أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية بفعل زيادة التكاليف لاسيما إذا كان الطلب على الواردات غير مرن (الطلب على المواد الغذائية والمواد الأولية).

- ففي حالة الإرتفاع فإن أسعار الصادرات سوف ترتفع في الأسواق العالمية الأجنبية ، فإذا كان الطلب على الصادرات مرناً فإن النسبة المئوية من الهبوط في الكمية المطلوبة سوف تكون أكبر من النسبة المئوية في الزيادة في السعر ، وسوف تنخفض المكاسب من العملة الأجنبية، أما إذا كان الطلب على الصادرات غير مرن فإن النسبة المئوية من الزيادة في السعر سوف تكون أكبر من الهبوط في الكمية المطلوبة ، وسوف تزداد المكاسب من العملة الأجنبية ، بالنسبة للواردات فإن ارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى إنخفاض الأسعار المحلية لها ، وبذلك سوف تزداد الكمية المطلوبة ، وبما أنه لا يوجد أي تغيير في أسعار العملة الأجنبية المنفقة

على الواردات ، وإذا كان الطلب على الواردات عديم المرونة تماماً فلن يحصل تغيير في إنفاق العملة الأجنبية. (1)

المطلب الثالث: الإجراءات التي تتبع للاستقرار النقدي:

- 1- حصول توازن نسبي في التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أي زيادة الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى زيادة الفجوة التضخمية.
- 2- تحقيق الانسجام في معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية والسيطرة على حجم إنفاقها.
- 3- زيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي في القطاع العام وإلى جميع القطاعات ، أي ضرورة توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيض موجة التضخم الحالية.
- 4- السيطرة على نشاط مكاتب الصرافة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس المضاربة.

(1) حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص 114 - 115.

- 5- السيطرة على المصارف الخاصة (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجهاً لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.
- 6- تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية.
- 7- المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.
- 8- المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- 9- المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.⁽¹⁾

المطلب الرابع: محددات ومعايير الاستقرار النقدي:

أ/ معيار معامل الاستقرار النقدي (معيار الضغط التضخمي):

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينهما وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي ، هذا المناخ ملائم لوجود التضخم والمنطق ككل من وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي فإن هذا سيمثل في شكل وجود فائض طلب ، أي وجود اختلاف حقيقي بين الإنفاق النقدي وبين السعر الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع ، ولاستخلاص الصيغة الرياضية لهذا المعيار يتم الاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود ضمن إطار رئيسي وليس مطلق حيث يجري مقارنة تطور حجم السيولة بتطور الطلب على السيولة ويأخذ المعيار الصيغة التالية

$$\text{LOGM} + \text{LOGV} = \text{IOGP} + \text{LOGY}$$

(1) طوقان أميه ، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ، مطبعة الدار ، الأردن ، 2005م ، ص 6.

$M.V=M.Y$ حيث أن (V) تمثل سرعة دوران النقود (M) تمثل عرض النقود (P) تمثل الأسعار

(Y) تمثل الناتج القومي الإجمالي

وعند تحويل المعادلة إلى معادلة نمو تصبح :

$P = \frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta Y}{Y}$ حيث أن (P) معامل الاستقرار النقدي $(\frac{\Delta M}{M})$ معامل النمو في العرض النقدي $(\frac{\Delta Y}{Y})$ يمثل معامل النمو في إجمالي الإنتاج القومي الحقيقي ، يشير معامل الاستقرار النقدي أنه إذا تساوى معامل نمو العرض النقدي ومعامل النمو في إجمالي الناتج القومي ، أي إذا قيمة (P) تساوى الصفر $(P=0)$ فإن هذا يدل على وجود استقرار في مستويات الأسعار ، أما إذا زاد معامل نمو عرض النقد على معامل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ، مما يعني أن (P) موجبة فإن هنالك حالة تضخم خفيفة، أو على حسب القرب أو البعد من النصف ، وإذا كانت قيمة (P) سالبة وبعيدة من الصفر فإن تلك يدل على وجود تضخم حاد والعكس أما إذا كانت قيمة (P) أقل من الصفر فإن ذلك يدل على أن هنالك حالة انكماش خفيفة أو حادة على حسب القرب أو البعد من الصفر. (1)

ب/ معيار الإفراط النقدي:

هو يعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم ، فإذا تمت معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الحقيقي من كمية النقود فإن ذلك يمكن عند مستوي معين أو مرغوب من الأسعار ، ويتحدد حجم الإفراط النقدي المولد لتضخم بالشكل التالي

$$\mu = \frac{M}{Y}$$

(μ) متوسط الوحدة من الناتج الوطني الحقيقي في الكتلة النقدية

(M) كمية النقود

(Y) الناتج الوطني بالأسعار الثابتة (الحقيقية)

(1) محمود عبد الفضيل ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص 23-

بالتالي نقول أن هذا المعيار كذلك يستند إلى النظرية المعاصرة التي ترى التغير في نصيب الوحدة المنتجة هي كمية النقود هو المتغير الإستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار ، وهذا يؤكد رائد المدرسة ملبتون فيردمان على الحجم من كمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معامل تغيره في كل فترة زمنية ، الأثر الذي يمارسه معامل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ، ومعامل تغير الطلب على النقود ، وسرعة دورانها ، هو المحافظة على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس يكون في حالتين هما ، إذا كان الطلب على النقود وسرعة دورانها ثابتة في الأجل القصير ، فإن التغير في نصيب الوحدة المنتجة في كمية النقود يكون ثابت كما تبغى كمية النقود على الناتج الوطني ثابتته كي تحافظ على مستوى الأسعار السائد عند فترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود وانخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل ، فينبغي أن تزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغى أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الذائد على مستوى الأسعار الملائم الضروري للحفاظ على استقرار على النحو التالي

$$M_I = M_t - Y_t$$

حيث:

(M_I) حجم الإفراط النقدي

(M_t) كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

(Y_t) حجم الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة.

كما أن فائض كمية النقود على حجمها الأمثل إفراط نقدي ويكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعد في ارتفاع الأسعار. (1)

ج/ معيار الفجوة التضخمية (العرض والطلب):.

(1) فرج بن ناوي بن نجيب الفترى ، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، 2004م ، ص 55- 56.

يهدف هذا المعيار إلى تحديد الثغرة المتاحة من السلع والخدمات ومدى نقصانها وزيادتها عن القدرة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين ، بالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من حجم القوة الشرائية لدى المستهلكين.

وتحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد في فترة زمنية معينة إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود ، كما أن فائض الطلب الكلي هو عبارة عن زيادة الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) في الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) ، وأن فائض عرض النقود هو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود ، وعلى هذا الأساس يتم قياس الفجوة التضخمية هذه ، لمعالجة الفجوة التضخمية يتطلب سياسة نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود ، ويؤدي الانخفاض في عرض النقود إلى ارتفاع حجم الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل ، بذلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية.

د/ معيار فائض الطلب كمقياس للفجوة التضخمية:

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار وذلك أن الزيادة في الطلب الكلي إذا لم تقابل تحديد المستوي العام للأسعار وزيادة في الإنتاج فأنها تدفع إلى زيادة النفقات وينتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي ، وقياس فائض الطلب الكلي انطلاقاً من المعدلة التالية

$$D = (CP + CG + I + S) - Y$$

حيث:

(D) فائض الطلب الخام (نسبة القياس) (CP) الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية
 (CG) الاستهلاك العام بالأسعار الجارية (I) الاستهلاك المحلي بالأسعار الثابتة
 (S) الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية (Y) الناتج المحلي الخام للأسعار
 الثابتة (سنة الأساس) ، من هنا إذا زاد مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية على الناتج

المحلي بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات⁽¹⁾

في الصيغة الإجمالية لفائض الطلب نرى أنها تمثل أكثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الكلي الفعال والمتاح من السلع والخدمات كما يلي

$$D = (CP + CG + I + (X-M))$$

حيث:

(X) الصادرات بالأسعار الخارجية (M) الواردات بالأسعار الجارية

نجد أن في :

- حالة التوازن : رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر وهنا لا يتأثر حجم الطلب.
 - حالة الفائض : هو تفوق قيمة الصادرات بنوعيتها وقيمة الواردات بنوعيتها وهنا لا بد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب للحصول على صافي فائض الطلب.
- وعند حساب الفجوة التضخمية حسب هذا المعيار فأنتهي طرح جانب الموارد هذا من الجانب الاستخدامات التي يمكن التعبير عنها بالصورة الرياضية التالية
- الفجوة التضخمية = إجمالي الاستخدامات - إجمالي الموارد
- بتعويض كل من ما تمثله الاستخدامات والموارد نجد أن
- الفجوة التضخمية = (الاستثمارات + الاستهلاك + الصادرات) - (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة + المستوردات)

هـ/ معيار فائض عرض النقد كمقياس للفجوة التضخمية:.

تحدث الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد ليحتفظوا به من دخل حقيقي في شكل نقود عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة ، أي أن الفجوة التضخمية (النقدية) هي عبارة عن فائض عرض النقد خلال فترة زمنية محددة ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية

(1) نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، ط2 ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984م ، ص 28.

$$IC = \Delta M \left(\left(\frac{M}{RGNP} \right) - \Delta GNP \right)$$

حيث:

(IC) الفجوة التضخمية
(M) تمثل الطلب على النقود
(RGNP) الناتج القومي الإجمالي الحقيقي
(ΔGNP) التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

لهذا المعيار أهمية خاصة عن ما هو معروف أن هنالك نسبة معينة من كمية النقود إلى إجمالي الناتج القومي يميل الأفراد للاحتفاظ بها ، فعند زيادة الناتج القومي بمقدار معين فإن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية نقود تتناسب مع هذه الزيادة ، بالاستثناء لهذا المعيار أيضاً فإنه يمكن المحافظة على الاستقرار النقدي وتفاذي الاختلال ، وعندما تتناسب الزيادة في العرض النقدي مع الزيادة في الناتج القومي. (1)

(1) أحمد رمضان ، ونعمة الله ، وآخرون ، مبادي الاقتصاد الكلي ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2004م ' ص 233-

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للسياسة النقدية ودورها في النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السوداني

المبحث الأول: السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني

المبحث الثاني: النمو في الاقتصاد السوداني

المبحث الثالث: العوامل المؤثر على الاستقرار النقدي في الاقتصاد

سوداني

المبحث الأول: السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني

تمهيد:

يحتوي على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني
المبحث الثاني النمو في الاقتصاد السوداني والمبحث الثالث العوامل المؤثر على الاستقرار
النقدي في الاقتصاد السوداني
المبحث الأول : السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني

نال السودان استقلاله في عام 1956 وبهذا فهو أول دول أفريقيا جنوب الصحراء تتال
استقلالها ، وليس كغيره من الدول الأفريقية كان تحت احتلال الحكم الثنائي البريطاني
والمصري من عام 1899-1956م ، ويقع السودان بين خطي طول 14- 38 شرقاً
وخطي 4- 22 شمال خط الاستواء يمر فوق أرضيه نهر النيل من جنوبه إلى شماله ، والنيل
الأبيض والأزرق ليلتقيان في الخرطوم ، وهذا يضم إلى جانبه مساحات وأسعه من الأراضي
الزراعية الخصبة التي تقدر بحوالي 80 مليون هكتار ، واشترك في حدوده سبعة دول ،
فضلاً عن ذلك يحظى السودان بإطلال على البحر الأحمر عبر ساحل طويل حوالي 309
كيلو متر ، مما أعطاه ميزة نسبية في التجارة الخارجية متمثلة في زيادة تنافسية صادراته
وسهولة الحصول على احتياجاته من العالم الخارجي.

ظلت السياسة النقدية منذ أول ظهورها وحتى منتصف التسعينات مجرد انعكاس لنتائج السياسة
المالية دون أن يكون لها دور فعال ، واستقلالية عن وزارة المالية ، واقتصر الدور الأساسي
لها في تمويل عجز الموازنة العامة ، وتوفير التمويل للمؤسسات الحكومية الكبيرة بصفة
خاصة ، والمشاريع الزراعية الكبيرة و توجيه البنوك بتخصيص تمويل لقطاعات ذات أولوية
، واستمر هذا الدور غير النشط للسياسة النقدية حتى في المرحلة التي كان يعمل فيها القطاع
المصرفي السوداني بالنظام التقليدي ، كما ظل على نفس الوتيرة حتى بعد التحول للنظام
المصرفي الإسلامي سنة 1983م ، أخذت السياسة النقدية في السودان بعد منتصف
التسعينات وضعاً نشطاً ومستقلاً عن السياسة المالية حيث أصبحت هنالك منهجية محددة يتم
وبموجبها تحديد الأهداف والوسائل والإجراءات كما تغيرت المنهجية لتحول من النظام

المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي وبناء على هذه التطورات تم تقسيمها إلى عدة مراحل يتم تناولها في خمسة مطالب وهي.

المطلب الأول : تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1990 – 2004م) :

- استخدام التمويل الريفي بتوظيف 50% من جملة الودائع في ذات المنطقة التي يوجد بها البنك .

- تحديد سقف فرعي لقطاع الزراعة .

- تحديد مؤسسات للقيام بعمليات الصادر.

- مراعاة أن يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 40% من السقف المقرر لكل البنوك في عام 1990م .

- انتهاء سياسة التحديد الاقتصادي وما يتضمنه من إزالة القصور المصرفية في السياسة النقدية والتمويلية في العام 1992م .

- توسيع قاعدة القطاعات ذات الأولوية والتي تشمل كافة القطاعات حتى التجارة المحلية .

- توحيد تاريخ إصدار السياسة المالية والنقدية في إطار التنسيق لخلق توليفة اقتصادية تلائم التغيرات الاقتصادية العالمية والتنمية الداخلية في العام 1990م .

- رفع نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية إلى 90% في العام 1993م (1).

- إضافة هدف وهو مساعدة البنوك على توفيق أوضاعها طبقاً لمتطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1994م .

- استخدام الاحتياطي النقدي كأداة لتحكم في نمو حجم التمويل وذلك بدلاً عن السقوف الكلية في العام 1990م .

- تحديد هوامش أرباح المربحات .

- إلغاء السقوف التمويلية والإبقاء على السقوف القطاعية لتمويل القطاعات ذات الأولوية في عام 1994م .

- تحديد نسبة من السيولة الداخلية للبنوك لمقابلة السحوبات اليومية .

(1) مجلة بنك السودان ، الإدارة العامة للبحوث والنشر ، 2010م ، ص 205 - 206

- إضافة هدف جديد وهو إبراز شخصية المصرف الإسلامي في عام 1994م وتوجيهه بتمويل المؤسسات العامة والمسجلة لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية .
- الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية شراءً وبيعاً وقبول الأسهم كضمان للتمويل .
- حظر تمويل صرافات النقد الأجنبي .
- صدر في يوليو 1995م السياسة النقدية التمويلية للفترة الانتقالية (يوليو - ديسمبر) وذلك تماشياً مع قرار مجلس الوزراء رقم (138) والذي قرر أن تبدأ السنة المالية في الأول من يناير حتى الثلاثين من ديسمبر في كل عام .
- إضافة هدف جديد وهو التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى البنوك في إطار مشروع توفيق أوضاع البنوك التجارية وتشجيع قيام محفظة تمويلية وتطويرها .
- السماح بتمويل واستيراد الأجهزة الطبية و مدخلات الصناعة .
- فرض احتياطي نقدي قانوني على الودائع بالعملات الأجنبية في عام 1997م .
- زيادة نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية من 90% إلى 95% من إجمالي التمويل الممنوح في العام 1997م .
- السماح لفروع البنوك الأجنبية بقبول الودائع الاستثمارية بالعملة المحلية .
- الاهتمام بجانب العرض .
- دعم أهداف سياسة التحرير .
- خفض تكلفة التمويل في إطار انخفاض معدلات التضخم .
- البدء في تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية .
- زيادة نسبة تمويل القطاعات الصناعية من 25% إلى 30% من جملة التمويل .
- تحديد نسبة 25% من إجمالي التمويل لقطاع الصادر .
- توحيد هوامش المربحات ونسب المشاركات لكافة القطاعات وخفضها إلى 36% .
- خفض نسبة المشاركة للتجارة المحلية من 80% إلى 70% .

تم إدخال بعض التعديلات على ضوابط تمويل السلع بغرض الاتجار المحلي كالآتي :

1/ توجيه البنوك بتخزين كل السلع الممولة بمبالغ تفوق العشرة مليون جنيه تخزيناً مباشراً لصالح البنوك وتحت إشرافه ويجوز الإفراج الجزئي عن البضاعة مقابل ضمانات كافية .

2/ على البنوك تصفية العمليات المتعلقة بالاتجار المحلي خلال الفترة أقصاها ثلاثة أشهر (بدلاً عن شهرين كما جاء في السياسة السابقة) من تاريخ منح التمويل .

3/ في مجال ضوابط تمويل الحكومة تم حظر تقديم أي تمويل للحكومة المركزية والحكومة الولائية والمحليات .⁽¹⁾

شهد العام 1999م صدور السياسة المصرفية الشاملة والتي ركزت على ستة محاور رئيسية

على النحو التالي :

المحور الأول :

تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ومن خلاله تم وضع الأهداف مثل إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي ومؤسساته وتوفيق أوضاعها لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة ومقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقدي العالمي ، عن طريق زيادة معتبرة في رؤوس أموال المصارف المملوكة للدولة ودمج المصارف وزيادة مدخراتها وخفض ديونها المتعثرة للمستوى المقبول عالمياً ، والحد من ظاهر الاختلاسات والتزوير والشيكات المرتدة ، وتخفيض تكلفتها الإدارية ومراجعة كافة القوانين التي تحكم عملها وأسس ضوابط تراخيص المصارف والفروع الجديدة ، وإنشاء الشركات التابعة لها والتخطيط لإحداث نقلة نوعية في الكوادر البشرية العاملة في الجهاز المصرفي ، وتحديث العمل المصرفي بإدخال التقنية المصرفية الحديثة ، والاهتمام بالبحوث والإحصاء بالبنوك التجارية والمؤسسات المالية في الخدمة الوقائية التي يقدمها بنك السودان للمصارف من أجل حمايتها من المخاطر المصرفية وتأمين سلامتها واستقرارها وحصر ومتابعة

(1) عبد الباسط محمد المصطفى ، أثر تطبيق مقررات لجنة بازل وبرنامج إعادة الهيكلة على الجهاز المصرفي في السودان ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م ، ص 107 - 108

المؤسسات التي تمارس جزءاً من العمل المصرفي وإخضاعها لسياسات وتوجيهات بنك السودان .

المحور الثاني :

تأصيل العمل المصرفي وذلك من خلال بلورة النموذج الأمثل للمصرف الإسلامي والاستمرار في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

المحور الثالث :

تنظيم سوق النقد الأجنبي وذلك بإزالة التشوهات عبر تحديد المعاملات وفق متطلبات العرض والإفصاح عن ذلك بما في ذلك سعر الصرف وحركة حيازة النقد الأجنبي وغيرها المحور الرابع :

التمويل ، وأبرز الموجهات تمثلت في خفض تكلفة التمويل المصرفي لتتماشى مع الانخفاض المستمر في معدلات التضخم ، وضمان تدفق التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية وبرامج الدعم الاجتماعي ، والتحويل التدريجي لتمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى التمويل بصيغة المربحة.⁽¹⁾

المحور الخامس :

العمليات المصرفية أبرز الموجهات في هذا المحور وتمثلت في مراجعة الأسس والضوابط التي تحكم إدارة الحسابات ودفاتر الشيكات وتوحيدها في كل المصارف بهدف احتواء عمليات التزوير والاختلاسات والشيكات المرتدة ومراجعة التعريف المصرفية في ضوء الانخفاض المستمر في معدلات التضخم ، وذلك بالتنسيق مع اتحاد المصارف السودانية ، والنظر في تشجيع الجمهور على التعامل مع النظام المصرفي لجذب مزيد من الودائع مع الأخذ في الاعتبار تكلفة المصارف ومصلحة المتعاملين معها في إطار الأسس الشرعية وإدخال وسائل جديدة للتعامل المالي مثل الشيكات المضمونة وبطاقات الدفع ، وإعادة النظر في الشيك وتوظيفه كألية أو وسيلة للضمانات وبصفة خاصة دور الشيك الآجل بهدف احتواء المشاكل الناتجة عن هذه العمليات وتوعية جمهور المتعاملين على حسن التعامل مع العملة الوطنية .

(1) موسى الفاضل مكي ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1992 -

2012م ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2015م - ص 193 - 194

المحور السادس :

التقنية ، حيث تم اعتبار تقنية العمل المصرفي في جميع المصارف جزءاً أصيلاً من برامج رقابة بنك السودان ومتطلباته وتوفيق الأوضاع ، كما هدفت السياسة النقدية خلال الفترة (1999 -2004م) التي تحققت الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مرونة استقرار سعر الصرف مع إتاحة موارد أكثر للمصارف لتمويل القطاعات وفقاً للأولويات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال:

- تراوحت هوامش المربحات المطلوب تطبيقها خلال الفترة (1990 -2003م) بين 25% - 10% حيث سارت في اتجاه تنازلي ، على أن يتم التقيد بمنشور صيغة المربحة الصادر من بنك السودان المركزي .
- تراوحت نسبة السيولة الداخلية المطلوبة من المصارف الاحتفاظ بها بين 10% إلى 15% مع إزالة قيد الإلزام وترك النسبة كمؤشر .
- وجهت السياسة النقدية خلال الفترة بنزول نسبة الديون المتعثرة إلى 6%
- السماح باستخدام كافة صيغ التمويل الإسلامي ماعدا المضاربة المطلقة وألا يتجاوز التمويل بصيغة المربحة 30% من إجمالي رصيد التمويل بنهاية العام .
- الاستمرار في إزالة القيود في السياسات المصرفية حتى تكون منسجمة مع الإصلاحات المشابهة التي تمت في مجالات السياسة الكلية الأخرى مثل تحرير سوق السلع والخدمات وتحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية .
- تفعيل قدرة البنك المركزي على إدارة السيولة وذلك باستيعابه لتمويل المؤسسات العامة في إطار السياسة النقدية وتحويل ودائع المؤسسات العامة إلى البنوك التجارية أو استخدامه كأداة إضافية للتأثير على المستوى الكلي للسيولة .
- تحديد نسبة لا تزيد عن 5% من إجمالي التمويل للقطاعات الأخرى.
- تركت السياسة النقدية تحديد نسب المشاركة وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب من المضاربات في كل القطاعات للمصارف .

- سمحت السياسة النقدية بالاستثمار في بيع وشراء الأسهم المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والسوق الثانوية وكذلك شهادات مشاركة حكومة السودان (شهادة).
- سمحت السياسة النقدية للمصارف بقبول الأسهم المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية كضمان للتمويل ماعدا الأسهم المصدرة من قبل البنك مقدم التمويل ، وكذلك يمكن للمصارف قبول شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة حكومة السودان (شهادة) كضمان لمنح التمويل.
- السماح للمصارف بالاحتفاظ بأصول سائلة إضافية في شكل شهادات شمم وشهادة وأسهم الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- دمج التمويل المقدم من خلال نافذتي العجز المالي المفاجئ ، والعجز السيولي المتوقع في نافذة موحدة تسمى (نافذة تمويل العجز المالي) بينما تظل نافذة التمويل الاستثماري منفصلة.
- قبول الودائع الاستثمارية بالعملة المحلية في كل البنوك المحلية كضمان للتمويل.
- لتقليل المخاطر الناتجة عن خطابات الضمان ، وصدرت العديد من الضوابط للمصارف.
- على المصارف الاستفسار عن المخاطر عملائها من بنك السودان قبل الدخول معهم في عمليات تفوق الخمسة مليون دينار .
- إعطاء المصارف قدرأً أوسع من المرونة في مجال تمويل القطاع الخاص وذلك بإزالة عدد من القيود المطلوبة لمنح التمويل ، وذلك بإعادة النظر في منشور أسس وضوابط التمويل المصرفي.(1)
- إلغاء الحظر على تمويل بعض القطاعات خاصة قطاعي العقارات والاستيراد والسماح للمصارف بتمويل كافة الأنشطة الاقتصادية عدا المحظورة بموجب منشور السياسة النقدية كما تم في العام 2000م إلغاء السقوف القطاعية للتمويل.
- تبسيط إجراءات التمويل وإعادة النظر في بعض الضوابط مثل نسبة التركيز والضمانات وغيرها .

(1)موسى الفاضل مكي ، مرجع سابق ، ص 195 - 196

- السماح لأي مجموعة من المصارف تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة تمويل الزراعة والصناعة والتنمية الاجتماعية والأجهزة والمعدات الطبية والتشخيصية والعلاجية مع إخطار بنك السودان قبل بدء التنفيذ. (1)
 - إلزام المصارف بإعلان التعريف المصرفية وعرضها في مكان بارز وتقديمها للجمهور عند الطلب وإرسال نسخة منها إلى بنك السودان.
 - السماح للمصارف بقبول الرهن العائم وشهادات التخزين كضمانات التمويل ، حسب الأسس والضوابط التي يصدرها بنك السودان .
- كما تم إحداث نقلة نوعية في إدارة السياسة النقدية خلال العامين 2002 - 2003م حيث تم التحول وإلى استنزاف النمو في عرض النقود في إجراءات السياسة النقدية بدلاً عن سعر الصرف وتم تشكيل وحدة نقدية في بنك السودان لتقوم بتنفيذ السياسات التي تقدمها اللجنة العليا للسياسات النقدية والمالية ، وهي لجنة مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي برئاسة وزير المالية وتضم وزراء الدولة بوزارة المالية ومحافظ بنك السودان ونواب المحافظ والقيادات التنفيذية في كل من وزارة المالية وبنك السودان وتهدف اللجنة لمتابعة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية ، وتجتمع اللجنة كل أسبوعين في بنك السودان ، وقد أثبتت هذه الطريقة نجاحها. (2)

المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2005 - 2011م):

(1) موسى الفاضل مكي ، مرجع سابق ، ص 196 - 197

(2) سياسات بنك السودان المركزي للأعوام ، (2005، 2006م)

جاءت السياسة النقدية والتمويلية للعامين 2005، 2006م لأول مرة كما تتابع بعد ذلك للسنوات التالية (حتى نهاية فترة البحث) في إطار منشور واحد سمي (سياسات بنك السودان المركزي) ويشمل كل سياسات البنك المركزي المتمثلة معظمها في السياسة النقدية التمويلية والسياسة المصرفية ، وسياسات النقد الأجنبي ، وكذلك رؤية البنك المركزي لمرحلة ما بعد السلام (اتفاقية السلام الشامل عام 2005م) والتي تقتضي نظام لا مركزي في تنفيذ السياسات وقيام نظام مصرفي مزدوج ، كم تم تقسيم سياسات بنك السودان المركزي إلى عدد من المحاور من ضمنها محور السياسة النقدية والتمويلية ، كما هدفت السياسة النقدية خلال عام 2005 ، 2006م إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مرونة واستقرار سعر الصرف من خلال الآتي :

1/ توظيف آليات إدارة السيولة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي وتعديلات هوامش المربحات ، ونسبة الاحتياطي القانوني وغيرها وفق ما تقتضيه الظروف ، وذلك لضمان حصر النمو في عرض النقود في إطار ما هو مستهدف.

2/ إجراء التنبؤات واستقرار المتغيرات المختلفة في كافة الأنشطة التي تؤثر في نمو عرض النقود ، و ثم تتابع تنسيق الإدارات المختلفة لضمان إدارة السيولة .

3/ توقعت السياسة النقدية أن يكون للقطاع الخاص حظ أوفر من التمويل نسبة لزيادة المتوقعة في الودائع نتيجة لدخول أربعة مصارف جديدة ، ولصغر حجم التمويل بالعجز في الموازنة العامة.

4/ استمرار إتاحة التمويل للمصارف من خلال نافذة العجز السيولي خلال الفترة من 1/1 من 25 إلى 30 من العام 2005م وفقاً لعدد من الضوابط على أن يتم إلغاء نافذة العجز السيولي من 1/7/2005م وتشجيع المصارف لامتلاك صكوك قابلة للتداول ، وحتى في حالة حدوث عجز سيولي للمصارف يمكن لبنك السودان شراء الصكوك ، مع استمرار العمل بالنافذة الاستثمارية لسد الفجوة الموسمية في التمويل ولدعم قدرة المصارف في مواجهة طلبات التمويل الكبير .

5/ يجوز لأي مجموعة من المصارف تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة كتمويل الزراعة والصناعة والصادر والتنمية الاجتماعية والأجهزة والمعدات الطبية والتشخيصية والعلاجية ، مع إخطار بنك السودان قبل بدء التنفيذ

6/ بعد تحديد نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع على كل مصرف توجيهه 50% من النسبة كمؤشر للتمويل لفترة أكثر من عام إلى عامين ، وذلك باستخدام الصيغ الإسلامية المعمول بها عدا صيغتي المرابحة والمضاربة المطلقة ، وذلك لتشجيع المصارف لمنح التمويل الجماعي والمحافظ للقطاعات الإنتاجية ضمن محافظ تساهم فيها المصارف المحلية وبعض المؤسسات الخارجية عبر نافذة البنك المركزي ، وعلى كل مصرف توجيه نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية (الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين ، كما اشتمل منشور سياسات بنك السودان على عدد من النقاط جدير ذكرها لارتباطها بمحور السياسة النقدية وهي توسيع قاعدة الخدمات المصرفية ، والعمل على مراجعة وتفعيل القوانين والتشريعات خاصة تلك المتعلقة بقانون بيع الأموال المرهونة ، وقانون الإفلاس ، وقانون استرداد الديون لحفظ حقوق المصارف في استرداد مديونياتها من العملاء المقصرين دون تأخير في الإجراءات ، والعمل على إصدار قانون الشيكات ، ورفع مستوى كفاءة الإدارة ونزاهتها بالمصارف والشفافية في العمل المصرفي ، وتقوية المراكز المالية للمصارف ، حيث تحفز المصارف على الاندماج وتشجيع اقتصاديات الحجم الكبير ، ورفع إدارة الكيانات المصرفية ، وتحسين ربحيتها وتطوير نظم إدارة المخاطر ، وتطوير نظم الرقابة الداخلية بالمصارف ، وأخيراً في مجال التقنية المصرفية استكمال ربط فروع المصارف برئاساتها إلكترونياً وإتاحة الخدمات المصرفية الإلكترونية الأخرى ، ونشاء أنظمة المدفوعات والتسويات المتقدمة والمتطورة كالمقاصة الآلية ، ومحول القيود القومي ووضع الأسس والضوابط لتشغيل أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع ، وتطوير وسائل التفتيش والرقابة الإلكترونية ، والعمل على تعديل السياسات والضوابط المتأثرة بإدخال التقنية المصرفية وهي:

1/ مرحلة مابعد السلام : يقوم بنك السودان بتنفيذ البند (14) من اتفاقية قسمة الثروة ، يؤكد التزامه بالمبادئ الأساسية المتمثلة في وحدة البنك المركزي ، ووحدة السلطة النقدية ووحدة السياسة النقدية ووحدة العملة.

2/ كما أشار أنه من التحديات التي تواجه البنك المركزي مستقبلاً في آلية تنفيذ السياسات وقيام نظام مصرفي ثنائي ، إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب ، وفي هذا الإطار توقعت السياسة قيام مصارف إقليمية تعمل في كافة أنحاء القطر يتم الترخيص لها من رئاسة ، ومصارف إقليمية تعمل في الحدود الجغرافية للولايات الجنوبية ويتم الترخيص لها من فروع بنك جنوب السودان الذي يعمل وفقاً للسياسات والضوابط التي يصدرها بنك السودان ، على أن يبدأ العمل في إطار عمله ، يتم الاتفاق عليها مع الطرف الآخر، ولمواكبة هذه التحديات ستكون هنالك إعادة هيكلة بنك السودان وتدريب العاملين به تحقيقاً كدوره المرتقب.

3/ يتم تمويل المصارف من نوافذ بنك السودان المركزي عبر النافذة الاستثمارية لسد الفجوة الموسمية في التمويل ولدعم قدرات المصارف في مواجهة طلبات التمويل الكبير إضافة إلى توفير الدعم السيولي للمصارف التي تواجه مصاعب مؤقتة عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية .

4/ الاستمرار في بناء الاحتياطات وإدارتها وفق الضوابط المعمول بها .

5/ الاستمرار في تشجيع الصادرات غير البترولية وذلك بتحسين قدرتها التنافسية وتسهيل تمويل وتقليل أثر مخاطر التصدير خاصة بعد قيام الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

6/ تشجيع نهج المصرف الشامل للمصارف التي تمتلك القواعد الرأسمالية والقدرات الإدارية اللازمة .

7/ توسيع قاعدة الخدمات المصرفية من خلال حث وتحفيز المصارف بتوسيع قاعدة خدماتها المصرفية وقاعدة عملائها بتتويع الخدمات المصرفية والانتشار الجغرافي وتشجيعها على ابتداع وتطوير الأدوات اللازمة لجذب الودائع والمدخرات المستقرة لدخول التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل.

8/ العمل على استكمال الأسس والضوابط وعمل المصارف التقليدية بالجنوب للإسراع باستيعاب اقتصاد جنوب السودان في الإطار العام للاقتصاد الوطني.

9/ الاستمرار في وضع الأسس والضوابط لتراخيص وعمل المؤسسات المالية غير المصرفية لتتطلع بدورها في الوساطة المالية وتوسيع قاعدة أنشطتها.

10/ استكمال ربط فروع المصارف برئاستها إلكترونياً والإسراع بربط بنوك جنوب السودان لاستيعاب المشروعات المالية.

11/ إنشاء وتشغيل أنظمة المدفوعات والتسويات المتقدمة ووضع الضوابط التقنية والإدارية والرقابة عليها ، وكذلك توفير البنيات الأساسية.

12/ في إطار تنفيذ بنك السودان المركزي للبند (4) من اتفاقية قسمة الثروة ، والتأكد على الالتزام بالمبادئ الأساسية المتمثلة في وحدة بنك السودان المركزي ، ووحدة السلطة النقدية ، وحدة السياسة النقدية ، والعمل المستمر للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي في إطار التركيز على المحاور التالية:

- إعادة هيكلة بنك السودان المركزي ، وتدريب العاملين به وتطبيق نظام المصرفي المزدوج
- قيام بنك جنوب السودان وتأسيس النظام المصرفي التقليدي وإعداد الأسس والضوابط والإجراءات التي تحكم التراخيص بإنشاء المصارف التقليدية في الجنوب.
- إصدار العملة الجديدة .

- إعادة صياغة سياسات بنك السودان المركزي لتستوعب قيام النظام المصرفي التقليدي (1) شهد هذه الفترة تحولاً جذرياً في السياسة النقدية والتمويلية من سياسة موجهة إلى نظام مصرفي إسلامي ، إلى سياسة موجهة إلى نظام مصرفي ثنائي ، وكان البنك المركزي قد أطلق على النظام المصرفي خلال هذه الفترة اسم (النظام المصرفي المزدوج) و أن النظام المصرفي المزدوج يعني وجود مصارف إسلامية وأخرى تقليدية تعمل جنباً إلى جنب في كافة أنحاء البلاد ، ويمكن ملاحظة ذلك في تجربة اندونيسيا وماليزيا ، وكذلك طبق هذا النظام في السودان خلال هذه الفترة ، وتم تسميته بالنظام المصرفي الثنائي ، حيث يوجد نظام مصرفي

(1) مرجع سابق ، ص 196 - 198

إسلامي في شمال السودان يعامل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ، وأخر في جنوب السودان يتعامل بسعر الفائدة وفقاً لنظم الوضعية أو التقليدية ولا يسمح بقيام بنك تقليدي في شمال السودان ولا إسلامي في الجنوب ، وبالتالي هنالك فصل سياسي تام بين النظامين وذلك مصطلح ثنائي هو الأنسب في هذه الحالة ، المهم في هذه الفترة طبق السودان النظام المصرفي الثنائي وفقاً لسياسة النقدية موحدة حيث تم في بداية عام 2007م وتم تبديل العملة من الدينار إلى الجنيه السوداني على أن يساوي الجنيه السوداني واحد جنيه من قيمة مائة دينار ، على أن يشرف بنك السودان المركزي على المصارف في شمال السودان ، وبنك جنوب السودان على المصارف العاملة في الجنوب وكذلك وفقاً لاتفاقية السلام الشامل (CAP) وقد تم صياغة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة وفقاً لموجهات الخطة الإستراتيجية الخمسية القومية (2007 - 2011م) والموازنة العامة للدولة لكل عام ، والتنسيق بين السياسة النقدية والمالية ، كما تواجه السياسة خلال هذه الفترة تحدي الأزمة المالية العالمية وأثرها السالب على أسعار النفط وبالتالي تؤثر على الاقتصاد العام. (1) ، وضعت السياسة لبنك السودان المركزي للفترة (2007 - 2008م) في إطار السياسات الاقتصادية الكلية مراعية المبادئ الأساسية النقدية والمصرفية والعمل على الأغراض التي نصت عليها تطبيق النظام المصرفي المزدوج (إسلامي) في الشمال (وتقليدي) في الجنوب وإنشاء بنك جنوب السودان المركزي كفرع للبنك المركزي ليدير النافذة التقليدية في الجنوب ، وإصدار سياسة نقدية واحدة في بنك السودان المركزي تكون ملزمة لكل المؤسسات المصرفية والمالية واستقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية إضافة إلى مسؤولية البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار والمحافظة على سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي ، وإصدار العملة ، كما اشتمل على محور إضافي وهو محور إصدار وإدارة السيولة ، على أنه لتحقيق السياسة النقدية غير المباشرة يقوم بنك السودان المركزي بإدارة السيولة بالتركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تتناسب مع النظام التقليدي والنظام الإسلامي بالقدر الذي يحقق النمو ويقابل احتياجات الأنشطة الاقتصادية في الشمال والجنوب ، ويتفادى خلق

(1) موسى الفاضل مكي ، مرجع سابق ، ص 202

ضغوط تضخمية ، مراجعة أسس وضوابط منح التمويل المصرفي لتشمل البنوك التقليدية ، إضافة إلى ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وفيما يلي أهم إيجاز لأهم موجّهات السياسة للفترة (2007 - 2011م):

1/ تشجيع بنك السودان المركزي والمصارف الإسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت للقطاع التمويل الأصغر والحرفين وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر.

2/ الشروع في تنفيذ البرنامج الثنائي لزيادة الحد الأدنى المدفوع لرأس المال من 30 مليون إلى 60 مليون جنيه خلال الفترة (2007 - 2011م) بمقدار 10 مليون جنيه عن كل عام

3/ تبني بنك السودان المركزي وضع رؤية مستقلة وخطة استراتيجيه لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر كآلية للحد من نسبة الفقر بالبلاد وذلك بالتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات.

المطلب الثالث: التطورات في السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة (2012- 2020م) :

يمثل العام 2012م مواصلة لبداية حقبة جديدة في السودان ابتدأت في النصف الثاني من عام 2011م وهي مرحلة ما بعد الانفصال وبداية الدول الثانية ، والتي كانت أهم تحديتها في مجال السياسة النقدية التحول من النظام المصرفي المزدوج الذي تم إتباعه منذ عام 2005م إلى النظام المصرفي الإسلامي مرة أخرى ، لذا كانت السياسة النقدية في العام 2012 مستوعبة لهذا التحول السياسي الجغرافي .

وقد استندت على موجّهات وأهداف البرنامج الثلاثي (2012 - 2014) والذي كانت السياسة النقدية أحد محاوره والذي تم تصميمه وإجازته للتصدي للآثار السالبة لخروج موارد البترول المنتج في الجنوب بعد الانفصال ، وهدفت السياسة بالتنسيق مع السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام عن طريق سياسة نقدية ومالية ترشيدية للوصول إلى معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 17% عن طريق استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدره 15% باستخدام أدوات السياسة التمويلية والسياسة الغير مباشرة ، حيث فرضت السياسة على المصارف الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدي بنك السودان المركزي في شكل

احتياطي نقدي قانوني بنسبة 3% من جملة الودائع وهوامش مرابحات 12% في العام ، وتم تعديل نسبة الاحتياطي القانوني من 13% إلى 15% اعتباراً من 2012 /4/15م تمشياً مع متطلبات الوضع السيولي في الاقتصاد ، كما أشارت السياسة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي إلى التزام بنك السودان المركزي بتنفيذ سياسة سعر الصرف التي حددها البرنامج الاسعافي في العام 2012 - 2014م والتي تهدف إلى الوصول تدريجياً لسعر صرف مستقر خلال فترة البرنامج وتحديد عوامل العرض والطلب في السوق الموحدة ، كما حددت السياسة توظيف نسبة 12% على الأقل من المحفظة الاستثمارية لكل مصرف للعام 2012م لتمويل مشروعات وبرامج التمويل الصغير والأصغر ذو البعد الاجتماعي ، وتشجيع المصارف والمؤسسات لتقديم التمويل الأصغر للوصول إلى الشرائح المستهدفة وذلك إضافة إلى المواصلة في تعميق صلاة الجهاز المصرفي ، وشهدت هذه الفترة توسع في القاعدة النقدية .

(1)

وهدفت السياسة النقدية في هذه الفترة إلى :

- 1/ النزول بمتوسط معدل التضخم إلى 17% وإلى 12% بنهاية الفترة .
- 2/ تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمساهمة الفاعلة في إنفاذ أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي ، وسيعمل بنك السودان المركزي بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6,3% .
- 3/ سيعمل بنك السودان المركزي على إصطلاح استراتيجية الشمول المالي وذلك بالعمل على تعزيز البنية التحتية والقانون وتحفيز المصارف لدعم الاستراتيجية بغرض تحقيق التعمق المالي في أنحاء السودان مما يساعد في استقطاب الودائع والمدخرات بأنواعها لتوظيفها في تمويل القطاعات المنتجة.
- 4/ سيواصل بنك السودان المركزي في حفز ودفع المصارف لتوظيف نسبة 12% من محفظة التمويل لديها لتوسيع قاعدة التمويل الأصغر .
- 5/ العمل على استقرار مستوى الأسعار ، وأيضاً تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

6/ الاستفادة القصوى من تقانة الاتصالات والمعلومات بالاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظام الدفع الالكتروني وزيادة انتشارها ، وتعزيز الصيرفة الالكترونية ، وتطوير الإحصاء .

7/ المساهمة في تحفيز وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي لجذب موارد النقد .

8/ تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير والمتوسط ، وتوجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص .

9/ المساهمة في ترقية وتنمية الصادرات غير البترولية ودعم إستراتيجية إحلال الواردات.

رقم الجدول (1-3) عرض النقود خلال الفترة من 1990 – 2020 م :

(بالجنيهات)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
1990	31,64	2005	14,031,40
1991	52,69	2006	1787,80
1992	141,59	2007	19714,60

22933,20	2008	268,58	1993
28314,50	2009	405,35	1994
35497,90	2010	705,87	1995
41853,00	2011	166	1996
58663,30	2012	159,714	1997
66445,7	2013	206,950	1998
77739	2014	257,920	1999
93,842,6	2015	346,670	2000
51,663,9	2016	432,210	2001
203,567,5	2017	563,267	2002
430,986,0	2018	734.090	2003
689,797,6	2019	960,440	2004
1,284,976,3	2020		

مصدر الجدول : بنك السودان المركزي

جدول رقم (2-3) الاحتياطي النقدي القانوني خلال الفترة من 1990 – 2020م :

(بالجنيهات)

النسبة %	السنة	النسبة %	السنة
11	2005	28	1990
10	2006	27	1991
11	2007	29	1992

11	2008	30	1993
10	2009	25	1994
9	2010	28	1995
10	2011	30	1996
11	2012	41	1997
12	2013	36	1998
16	2014	38	1999
12	2015	21	2000
13	2016	14	2001
18	2017	16	2002
15	2018	17	2003
20	2019	10	2004
28	2020		

مصدر الجدول : بنك السودان المركزي

جدول رقم (3-3) هوامش المرباحات خلال الفترة من 1990 – 2020م:

(بالجنيحات)

النسبة %	السنة	النسبة %	السنة
10	2005	29	1990
10	2006	28	1991
10	2007	32,9	1992
10	2008	27,2	1993

9	2009	28	1994
9	2010	25	1995
10,7	2011	31	1996
11,3	2012	36	1997
12	2013	30	1998
16,7	2014	20	1999
12,4	2015	18	2000
12	2016	14	2001
13,6	2017	12	2002
14,4	2018	12	2003
15,7	2019	10	2004
17,3	2020		

مصدر الجدول : بنك السودان المركزي

المبحث الثاني

النمو في الاقتصاد السوداني

المطلب الأول: الملامح الرئيسية لاقتصاد السودان :

لقد اهتم كثير من الاقتصاديين بإبراز الملامح التي تتميز اقتصاديات الدول النامية ومنهم الاقتصادي بينشتاين الذي صنف هذه الملامح إلى عدة مجموعات منها اقتصادية واجتماعية

وثقافية وسياسية وتقنية وغيرها ، فملامح اقتصاد السودان يشبه على حد كبير ملامح اقتصاديات الدول النامية والتي تشمل:

أ/ الملامح الاقتصادية وهي :

1/ انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد وصغر حجم إنتاج قطاعات الاقتصاد ، وذلك بسبب قلة رأس المال المادي ونقص الأيدي العاملة الماهرة وغيرها من عوامل الإنتاج الأخرى التي تؤثر في الإنتاج والإنتاجية.

2/ انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي والذي يعتمد على حجم الدخل القومي وعدد السكان

3/ يعتمد اقتصاد السودان بشكل أساسي على قطاع الزراعة باعتباره المصدر الرئيسي لتوليد القيمة المضافة والدخول لمعظم أفراد المجتمع ، وبالتالي فهو المحرك الرئيسي لعملية تراكم رأس المال والادخار والدافع للاستثمار ، والتنمية بالإضافة إلى ذلك يساهم قطاع الزراعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية .

4/ يساهم القطاع التقليدي بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي ، مما جعل هذا القطاع يقوم بدور هام في اقتصاد السودان ، رغم أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً كبيراً وانتشار لطرق الاستثمار الحديث ، خاصة في مجالات الطرق والخدمات العامة والمواصلات والبناء والنشيد ومجالات الإنتاج والتصدير .

5/ صغر حجم ما يدخره الفرد نظراً لقلته دخله من جانب وإنفاق معظم دخله على شراء السلع الضرورية من مأكّل ومشرب وملبس وعلاج من جانب آخر وهذا يجعل المدخرات قليلة للغاية لا يساعد على توسع الاستثمار. (1)

6/ معظم صادرات الدول النامية بصفة عامة وصادرات السودان بصفة خاصة تعتمد على القطاع الزراعي ، وبعض الموارد الطبيعية وتصدر في شكل مواد أولية وذلك بسبب ضعف مساهمة قطاع الصناعة في عملية التصنيع ، مما يفقد الاقتصاد مصدراً مهماً من مصادر توليد القيمة المضافة .

(1) قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، حقائق الماضي وروى المستقبل ، 1968 - 2005م دار جامعة الخرطوم للنشر ، 2006م ، ص 403 - 404

7/ يعتمد اقتصاد السودان بدرجة كبيرة على الواردات لمقابلة احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية وتشكل أكثر من نصف الواردات ، ولكن بدأت تتناقص في السنوات الأخيرة وخاصةً بداية الألفية الثالثة نتيجة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد.

د/ الملامح السياسية:

هنالك عدد من الملامح السياسية تؤثر في اقتصاد السودان والتي تسبب عدم الاستقرار ومنها على سبيل المثال .:

1/ عدم نضوج أساليب الحكم الراشد.

2/ عدم توحيد الرؤى بين المجتمعات الحزبية المختلفة.

3/ انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية المتعاقبة ، والتي تسبب عدم الاستقرار السياسي والتي لم تترك مجالاً لتطوير الديمقراطية ، ومن ثم الاستقرار الأحوال السياسية وهي عامل مهم لخلق بيئة اقتصادية ملائمة لأغراض نمو الاقتصاد.

ب/ الملامح السكانية (الديمغرافية):

تتميز معظم الدول النامية بما فيها السودان بخصائص ديمغرافية واضحة تميزها عن الدول المتقدمة يمكن إيجازها في الآتي .:

1/ ارتفاع معدلات الخصوبة والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة المواليدومن ثم زيادة معدلات السكان.

2/ ارتفاع نسبة الوفيات بسبب عدم توفر الرعاية الصحية الأولية والوقاية بقدر ملائم وعدم الاهتمام بالخدمات الطبية للأمومة والطفولة.

3/ انتشار سوء التغذية بسبب ضعف الدخل.

4/ ارتفاع معدلات نمو السكان والذي يفوق في بعض الأحيان معدلات نمو الاقتصاد مما ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد والمستوى المعيشي .

ج/ الملامح الثقافية وهي:

1/ قلة مؤسسات التعليم والمعلمين وانخفاض نوعيتها وجودتها مما يحد من فرص التعليم وتوفير العمالة المهرة .

2/ ارتفاع نسبة الأمية وخاصة في الريف .

3/ انتشار أساليب تخديم الأطفال كأيدي عاملة رخيصة.

4/ ينقسم المجتمع إلى طبقتين ، طبقا دنيا محرومة من كثير من متطلبات الحياة الضرورية وطبقا عليا ذات نفوذ أوسع ورفاهية عالية ، وهذا يعني عدم وجود طبقة وسطى في المجتمع السوداني .

و/ الملامح التقنية ومتمثلة في :

1/ يسود استخدام التقنية التقليدية في إنتاج كثير من السلع والخدمات ، وهذا النوع من الأساليب الإنتاجية لا يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية .

2/ تقتصر معظم الدول النامية بما فيها السودان لوسائل وبرامج التدريب الضرورية والكافية التي تساعد في رفع كفاءة الأفراد الإنتاجية.

3/ ضعف إنتاجية أفراد قوى العمل وذلك بسبب انخفاض نوعية التعليم والتقنية المستحمة.

4/ قلة الإبداعات والابتكارات بسبب قلة الإنفاق على أعمال البحث والتطوير. (1)

المطلب الثاني : معوقات نمو اقتصاد السودان :

السودان بلد غني بثرواته الطبيعية والبشرية ، فإذا أمكن استقلالها يمكنه تحقيق نمو اقتصادي متزايد ومستقر في الأجل الطويل ، ينعكس إيجابياً على رفاهية مواطنيه ، إلا أن هنالك العديد من المعوقات التي اعترضت مسار اقتصاده خاصة في الثلاثة عقود الأخيرة مما أدى إلى فشل السودان في استقلال إمكاناته الطبيعية والبشرية والتي تسبب في تدهور وتذبذب معدلات نمو اقتصاده وعمقت من فقر مواطنيه وتتلخص هذه المعوقات في :

1/ تدني الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي والصناعي بسبب تأثير المناخ على قطاع الزراعة صاحبة النصيب الأكبر في الإنتاج في معدل نمو الاقتصاد، وتدني قطاع الصناعة بسبب ضعف البنية التحتية وقلة المعرفة التقنية ، وعدم توفر العمالة الماهرة ، وسوء التخطيط بالإضافة للسياسات غير المحفزة للإستثمار في هذا القطاع .

(1) عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، ط3 ، جامعة القران الكريم للنشر ، الخرطوم ، 2005م ص 11- 12

2/ ضعف هيكل الاقتصاد السوداني والذي ورثه منذ الاستقلال ، والذي يشكل قطاع الزراعة المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي (7.40%) في عام 2005م وفشلت الحكومة المتعاقبة في تغييره . (1)

3/ يتأثر نمو اقتصاد السودان بدرجة كبيرة بعدم الاستقرار السياسي والذي نتجت عنه أنظمة ديمقراطية لفترات قصيرة ، وأنظمة عسكرية لفترات طويلة نسبياً حيث أن الأنظمة الديمقراطية تمارس السياسة أكثر وترك مساحة كبيرة لسياسات الاستقرار الاقتصادي والنمو ، بينما الأنظمة العسكرية هي الأكثر عرضة للصدمات الخارجية ، ومن ثم تتأثر بها قطاعات الإنتاج والأعمال ومن أمثلة الصدمات الخارجية وخاصة في عقد التسعينات هي: .

أ/ الحصار الاقتصادي المعلن وغير المعلن والذي له تأثير سالب على الإنتاج خاصة قطاع الصادر.

ب/ توقف القروض والمساعدات الخارجية ، ولم يستطيع السودان الاستفادة من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية .

ج/ الحروب الأهلية في الجنوب والشرق والغرب والتي استنزفت كثيراً من موارد البلاد المادية والبشرية ، فضلاً عن ذلك عدم الاستقرار السياسي يخلق نوعاً من المناخ الطارد للإستثمار المحلي والأجنبي ، إلى جانب انعدم المناخ المناسب لاستقرار الحكم الذي من خلاله لم يتمكن الجهاز التنفيذي في البلاد من رسم سياسات اقتصادية تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي ونمو مستدام بالإضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي أفقد الدولة القدرة على إدارة الكوارث الطبيعية مما أدى إلى تفاقم أثارها السالبة.

4/ ورث السودان تركيبة مؤسسية ليست ضعيفة فحسب ، بل منهاراً كلياً من الحكومات المتتالية ، وهذه التركيبة المؤسسية لم تتغير بحيث تدعم النمو الاقتصادي ، كما فشلت في تقديم حلول للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات السكانية والعرقية المختلفة.

5/ تشكل النزاعات والحروب الأهلية في السودان أحد المعوقات الرئيسة لنمو الاقتصاد ، حيث أنها أثرت سلباً على تحقيق استقرار الاقتصاد وتوسعت هذه النزاعات والحروب في عقد

(1) قسوم خيرى بلال ، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، مرجع سابق ، ص 38- 39

التسعينات وبداية الألفية الثالثة ، وأصبحت أجزاء كبيرة من البلاد مساح لعمليات المعارك مما شكل عبئاً كبيراً على موارد الدولة المالية والبشرية التي يفترض أن توجه للتنمية ، إلى جانب ذلك أدت الحروب إلى تجفيف مناطق الزراعة من القوى العاملة في الريف والتي هاجرت إلى المدن حيث النشاط الهامشي ، كما دمرت البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يترتب عنه تدهور في معدلات نموه الاقتصادي.

6/ الكوارث الطبيعية ممثلة في موجات الجفاف والتصحر التي اجتاحت بعض مناطق السودان والسيول والفيضانات التي أدت إلى تدمير البنية الأساسية للقطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الزراعة ، وهذه الكوارث أثرت سلباً على معدلات نمو الاقتصاد.

7/ عدم استقرار السياسات الخارجية والتقلبات في العلاقات الدولية أدى إلى تراجع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من قروض ومعونات مما أدى إلى توقف إنشاء وصيانة البنيات التحتية والتي بدورها أثرت سلباً على الإنتاج وخاصة الصادر ومن ثم أدت إلى تناقص معدلات نمو الاقتصاد في عقدي الثمانينات والتسعينات .

8/ هجرة كثير من العقول إلى خارج البلاد بسبب تدهور أوضاع السودان الاقتصادية مؤدية إلى نقص الأيدي العاملة المتعلمة والمدرية ، مما ترتب عن ذلك مزيد من نقص الإنتاج والإنتاجية ومن ثم تراجع معدل نمو الاقتصاد.

9/ اختلال الحساب الخارجي بسبب تدهور أحوال الاقتصاد مما أدى إلى اتساع الفجوة في ميزان المدفوعات وتراكم الديون الخارجية وفوائدها ونتج عن ذلك مزيد من التراجع في معدلات نمو الاقتصاد.

10/ غياب البرامج والخطط الاقتصادية الشاملة أدى إلى خلل في توازن الاقتصاد الكلي الذي بدوره تسبب في ارتفاع معدلات التضخم ، وتذبذب سعر الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية وظهور اضطرابات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لسياسات التحكم في إدارة الاقتصاد وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى إعاقة حركة الاقتصاد ومن ثم تباطؤ نموه.

مطلوب من الدولة أن تتبنى خطط وبرامج علمية مدروسة لتذليل هذه المعوقات للنهوض للاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق والنمو المستدام. (1)

المطلب الثالث : برامج وخطط ترقية نمو اقتصاد السودان:

يعتبر السودان من أوائل الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي عرفت وضع البرامج والخطط الاقتصادية لترقية ونمو اقتصادها ، حيث هنالك عدد من الخطط والبرامج قامت بتنفيذها الدولة خلال فترة التسعينات والألفيات بهدف ترقية أداء الاقتصاد لتحقيق نمو متزايد ومستقر ، فبالرغم من هذه البرامج والخطط المختلفة في مدها الزمني إلا إنها متشابهة في موجهاتها وأهدافها ووسائلها وسياساتها التي ترتبط بقطاعات الاقتصاد خاصة قطاع الزراعة صاحب النصيب الأكبر في نمو الاقتصاد.

ففي عام 1990-1994م تم وضع برنامج اقتصادي رباعي خلال هذه الفترة ، ولكن قبل أن يوضع موضع التنفيذ تم تغيير نظامها في السودان بقيام ثورة الإنقاذ والتي بادرت بعقد مؤتمر شامل ، استناداً على توصياته تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي في الفترة من 1990-1993م ، وحشدت له كل الطاقات المتاحة مع تعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والموسمية للدولة ، وبذلك يعتبر البرنامج الثلاثي 1990-1993م أول برنامج يصبو اهتمامه نحو معالجة المشاكل التي أعاققت نمو الاقتصاد وذلك بتحديد الأسعار، وإلغاء دعم السلع وتوحيد وتحرير سعر الصرف وتحويل ملكية الدولة للمؤسسات العامة للقطاع الخاص ، وإلغاء قيود الصادرات والواردات ، هذه الإجراءات ترتب عنها ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2,8% في العام 1990م إلى 5% في عام 1991م وانخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 29,4% في عام 1990م إلى 29,2% في عام 1991م بسبب الإصلاحات الهيكلية ، ونجح البرنامج في المدى القصير في زيادة الإنتاج لقطاعات مختلفة ، إلا أن البرنامج لم يوفق في تحقيق الاستقرار والنمو في المدى المتوسط ، وذلك بسبب حصر اهتمامه في الإصلاح الهيكلي دون ربطه بالإصلاح الاقتصادي الشامل

(1) عبد الوهاب عثمان الشيخ ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة ، 1970-2000م ، شركة مطابع السودان للعملة ، 2002م ، ص 25 - 26

وخاصة في مجال قطاع المال والنقود مع عدم واقعية سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم ، انتهجت الدولة عقب البرنامج الثلاثي إلى وضع إستراتيجية قومية شاملة مدتها عشرة سنوات من 1993 - 2003م واستندت هذه الإستراتيجية على رؤى شاملة وحلقات مترابطة ومتناسقة بين نمو الاقتصاد والسياسات المالية والنقدية والتجارية والتنمية الاجتماعية ، حيث قسمت الإستراتيجية إلى ثلاثة برامج ، الأول ، الثاني ثلاثيان ، والثالث رباعي ، فأداء الاقتصاد الكلي خلال البرنامج الأول كان سالباً بسبب غياب المنهجية الشمولية في معالجة خلل التوازن الاقتصادي العرض الكلي والطلب الكلي ، ويعتبر هذه المنهجية ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام ، أما البرنامج الثاني فكان ناجحاً في أداء الاقتصاد الكلي ، حيث كان شاملاً للإصلاح الاقتصادي والمالي ومن خلاله استطاعت الدولة وضع قيود على التوسع النقدي والذي نتج استقرار نسبي في الأسعار وسعر الصرف وتراجع معدل التضخم مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصاد من 1,8% في عام 1994م إلى 8,9% في عام 1995م.

ولكن سرعان ما تراجعت كل هذه المؤشرات الإيجابية عن أداء الاقتصاد وخاصة عندما تخلت الدولة عن سياسة التوازن المالي عام 1995م حيث ارتفعت معدلات التضخم حتى وصلت 166% وتدهور نظام سعر الصرف وتراجع معدل نمو الاقتصاد إلى 4% في عام 1996م. فلقد استجاب الاقتصاد لهذه الإجراءات حيث تم إيقاف تدهور أدائه وأظهرت المؤشرات الاقتصادية نتائج ايجابية ، فزاد معدل نمو الاقتصاد بنسبة 6,7% فاق النمو المستهدف في البرامج 5% كما انخفض معدل التضخم 166% إلى 32% ، توصلت البرامج قصيرة المدى للأعوام 1997 - 1999م ، بدأ البرنامج الرباعي الثالث في عام 2000م بإصلاحات هيكلية متزامنة مع إصلاحات اقتصادية واجتماعية ، نتج عنها مواصلة الاقتصاد نموه الكبير المستدام إذ بلغ في المتوسط للأعوام من 2000 - 2005م حوالي 7,1% ، وتعززت استدامة نمو الاقتصاد بدخول البترول في هيكل الإنتاجي أغسطس 1999م الذي أدى إلى تغيرات هيكلية في تركيبة اقتصاد السودان وباستمرارية الإصلاحات الاقتصادية توالى نمو اقتصاد السودان بمعدلات ايجابية.

وفي الختام يمكن أن نلخص إلى نمو اقتصاد السودان كان متذبذباً وغير مستقر خلال بداية التسعينات وذلك لعدم تضمين البرامج والخطط الاقتصادية في هذه الفترة لبرامج إصلاحية شاملة ، ولكن مع بداية الألفية الثالثة بدأ اقتصاد السودان مواصلة نموه الايجابي بسبب الإصلاحات الهيكلية والضبط المالي الذي تم مؤخراً بالإضافة إلى دخول البترول والذي وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9,9% في العام 2005م مما أدى إلى تغيرات في تركيبة اقتصاد السودان انعكس على مساهمات قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث انخفض مساهمة قطاع الزراعة وزادت مساهمة قطاع الصناعة والخدمات بنسبة كبير في الناتج المحلي الإجمالي. (1)

جدول رقم (4-3) مؤشرات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990-2020م :

(بالجنيحات)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
1990	1,2	2005	8,3
1991	11,3	2006	10,0
1992	9,2	2007	10,5
1993	6,7	2008	7,7
1994	7,2	2009	6,9
1995	3,5	2010	5,2
1996	4,7	2011	1,2
1997	6,1	2012	1,4

(1) عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، مرجع سابق ، ص 116 - 126

4,4	2013	18,0	1998
3,6	2014	6,0	1999
3,7	2015	8,3	2000
3,9	2016	6,1	2001
4,7	2017	6,5	2002
2,8	2018	6,0	2003
1,3	2019	9,1	2004
1,6	2020		

مصدر الجدول : بنك السودان المركزي

المبحث الثالث

العوامل المؤثر على الاستقرار النقدي في الاقتصاد السوداني

المطلب الأول : التضخم في السودان أسبابه والعوامل المؤثرة فيه

أولاً : مشكلة التضخم

ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من مشكلة التضخم لفترة طويلة واختلاف حدته من فترة لأخرى وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في حدوثه. ويعزى ارتفاع معدل التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترات طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلى جانب سياسات العملية الاقتصادية برمتها وقد لعب الإنفاق الحكومي المتعاضم دوراً كبيراً في ارتفاع حدة التضخم لاسيما لايقابله إنتاج حقيقي مثل الصرف علي الأمن والدفاع الذي بلغ (75%) من ميزانية الدولة بالإضافة إلي

الصرف على مستحقات اتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة والأطراف الأخرى وزيادة حجم السيولة الناتجة عن استنادة الحكومة من الجهاز المصرفي لمواجهة العجز في الموازنة وانفصال جنوب السودان إذ أحدث صدمة واختلالات أساسية وهيكلية في الاقتصاد وتكمن مشكلة ارتفاع معدلات التضخم في توزيع الدخل والثروة التي تتركز بنسبة عند فئة معينة بينما يزداد الفقراء فقراً ، وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون أن المعدلات المنخفضة للتضخم ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي إلا أن النسبة المرتفعة للتضخم يمكن اعتبارها بمثابة أزمة اقتصادية يتبقي وضع حلول لها .وأدى تزايد الواردات من الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم إلي حدوث تضخم مستورد(1).

ويمر الاقتصاد السوداني بجملة من التحديات تتمثل في الفجوة في الميزان الداخلي وتتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة وعدم استقرار سعر الصرف وتآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة والفجوة الخارجية عجز الحساب الجاري وعجز ميزان المدفوعات ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية مما ينعكس سلبياً على استقرار سعر الصرف وتدهور العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي ، واستمرار ارتفاع الأسعار بشكل مطرد كأكبر مشكلة ضاغطة يواجهها اقتصاد السودان وهي من أهم المشكلات وأبعدها تأثيراً في معاش الناس و، واستعادة الاستقرار الاقتصادي هو مفتاح السير في طريق التنمية ، ولذلك فإن التضخم ظاهر اقتصادي كلي، وبالتالي فهو يعكس تفاعل القوة والعوامل الاقتصادية الكلية التي تشكل التوازن الداخلي والخارجي وتعكس أثر العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويعتبر التضخم من الأمراض الاقتصادية الشائعة لما يحدثه من تشوهات أساسية في الاقتصاد ويعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية لصالح أصحاب الدخل المرتفعة ، بينما تتآكل القيم الحقيقية للأصول النقدية ودخول أصحاب الدخل المحدود، ويخلق التضخم نوعاً من عدم اليقين يصعب اتخاذ القرارات الاقتصادية ويتعطل معها الاستثمار ويتراجع الإنتاج والإنتاجية وأن التضخم يؤثر على الشرائح الضعيفة وذوي الدخل المحدودة ، والتضخم في السودان ظاهر مركبة ومعقدة

(1) الانترنت، موقع بنك السودان المركزي ' الساعة 11:30 'اليوم 22\5\2021

ناتجة عن تفاعل وتدخل عدة مسببات سواء من ناحية الطلب الكلي أو مستوى تكلفة الإنتاج أو العوامل الهيكلية وتشير الدراسات التي تمت بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن أهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط بأداء سعر الصرف ونمو عرض النقود وارتفاع تكاليف الإنتاج وتوضح نتائج تلك الدراسات أن أثر سعر الصرف علي معدل التضخم أكبر وأهم من أثر المتغيرات النقدية أي أثر نمو الكتلة النقدية وهذا مخالف لما هو معروف عن مسببات التضخم في الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى المتغيرات النقدية أو التوسع النقدي هو السبب الرئيسي للتضخم وأيضاً ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة وتدهور سعر صرف العملة الوطنية ، فهناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم السائدة محلياً وارتفاع الأسعار للسلع المستوردة ، ومن العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدني الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفته فقد شهد الاقتصاد السوداني تدنياً واضحاً في معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي منذ عام (2011م) حيث انخفض معدل النمو من (5,2) في عام (2010) والي(1,9) وفي عام (2011) تم إلي (1,7) في عام(2012) وذلك نسبا لخروج موارد البترول الموازنة العامة وقد لعبت المعوقات الهيكلية التي تحد من الإنتاج دوراً إضافياً في استمرار تدني معدلات النمو مما أدى إلي زيادة الاستيراد لسد فجوة الاستهلاك المحلي وزيادة آثار التضخم المستورد على الأسعار المحلية ، ومن أسباب التضخم أيضاً ما يسمى التوقعات التضخمية ويقصد بها الحالة التي تصبح بها توقعات المتعاملين في السودان للمعدلات المستقبلية للأسعار وسعر الصرف عاملاً مهماً في تقديرات الآنية حيث يتم تقدير التكلفة الحالية علي أساس سعر الصرف المتوقع ومستوى الأسعار المتوقعة في المستقبل وعندما تتمكن هذه الظاهرة يدخل التضخم في حلقة مفرغة وينتج عنها الارتفاع التلقائي في مستوى الأسعار وفي هذه المرحلة تصعب السيطرة على التضخم عن طريق الإجراءات النقدية وحدها ويحتاج الإصلاح إلي إجراءات أخرى لتغيير الحالة النفسية للمتعاملين في السوق ومن هنا تصبح التوقعات التضخمية واحدة من أهم أسباب العوامل المساهمة في ارتفاع معدلات التضخم ، ظل السودان كغيره من الدول يعاني من التضخم لفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترى إلي أخرى ولقد لعبت السياسات الاقتصادية غير

الملائمة دوراً رئيساً في حدوثه وبعزبارتفاع معدل التضخم لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترات طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلى جانب تسييس العملية الاقتصادية برمتها ، تكمن مشكلة ارتفاع معدلات التضخم في توزيع الدخل والثروات التي تتركز بنسبة كثيرة عند فئة معينة (1).

ثانياً: أسباب التضخم في السودان:

منذ ثمانيات القرن الماضي دخلت البلاد مرحلة حرجة من عمرها حيث شهد الاقتصاد السوداني تدهور ملحوظ ومستمر حيث أدى ذلك إلى إختلالات كبيرة في التوازن الداخلي والخارجي للدولة ، ومن ثم العجز الذي شهدته الموازنة العامة ، وشح موارد النقد الأجنبي وتفاقم أمر المديونية الخارجية وكذلك المديونية الداخلية ، وهذا بالإضافة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والادخار والاستثمار، كما أن عدم استقرار السياسات وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية ، وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين مضافاً إلى ذلك البنية الاقتصادية والعلمية غير اللاتقة والتي أحدثت تدهوراً ملحوظاً في شروط التبادل التجاري والارتفاع في تكاليف القروض مما أدى إلى عدم الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل عجز الموازنة ومشروعات التنمية ، وكانت تلك جزء من العوامل المسببة للتدهور الذي يعاني منه الاقتصاد السوداني ومن أهم أسباب التضخم في السودان هي:

1/ عجز الموازنة :

يتمثل عجز الموازنة في ضعف الناتج المحلي ، وتعتمد الدولة في تمويل العجز على المصدرين ، وبعد تقليص الدعم الخارجي ركزت الدولة على الموارد الذاتية مما زاد العبء على بنك السودان ، وأيضاً يتم تمويل عجز الموازنة من خلال الاستدانة من الجهاز المصرفي (طباعة النقود) إذ أن هذا التمويل لا يعتمد على موارد حقيقية فبالناتالي سيكون هو المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية ، وهذا الوضع شهدته السودان خاصة في فترة التسعينات حيث كان المصدر الرئيسي لتمويل العجز هو التوسع في الإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بصورة مذهلة ، وكاد أن يؤدي بالاققتصاد إلى الانهيار.

(1) أحمد عبد الله التوم ، ورقة علمية بعنوان التضخم في السودان رؤية المستقبلية

2/ التوسع النقدي:

التضخم في طبيعته ظاهرة نقدية تنمو وتتغذى بالتوسع النقدي ، وإن ارتفاع معدل نمو عرض النقود تعتبر من أهم مصادر ارتفاع الأسعار المحلية ، وأن هنالك علاقة طردية بين النمو النقدي وارتفاع معدلات التضخم.⁽¹⁾ حيث شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً مضطرباً في معدلات نمو عرض النقود في السودان وذلك لعدة عوامل منها زيادة عجز الموازنة العامة وتمويلها عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفي ، وهذا بالإضافة إلى التمويل المباشر لما يعرف بسلع البرنامج الثلاثي والالتزامات الأخرى ، إلى ذلك فإن تغطية دعم سياسة تجارة الذهب التي ينتج عنها تسرب نقدي كبير (يمثل التسرب النقدي الناتج من تجارة الذهب حوالي 25% من جملة عرض النقود)

3/ تدني الإنتاج وارتفاع التكاليف:

من العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدني الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفته ، فقد شهد الاقتصاد السوداني تدني وأضح في معدلات النمو المحلي للناتج الإجمالي منذ عام 2011 حيث انخفض معدل النمو من 2,5% في عام 2010 إلى العام 1,9% في العام 2011 ومن ثم إلى 1,7% في عام 2012 وذلك لعدة أسباب أهمها انفصال الجنوب وخروج موارد النفط وبروز وتنامي الاختلالات في هيكل الاقتصاد ، لقد لعبت المعوقات الهيكلية التي تحد من الإنتاج دوراً إضافياً في استمرار تدني معدلات النمو مما أدى إلى زيادة الاستيراد لسد الفجوة الاستهلاكية وزيادة آثار التضخم المستورد أدى إلى تدني معدلات النمو وزيادة الاختناقات الهيكلية ، وارتفاع تكاليف الإنتاج أحدث ضعف في تنافسية الصادرات وبالتالي لم تستفيد الصادرات السودانية من إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية كما كان متوقفاً .

(1) عبد الله اللين عبد الله ، أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان (2010 - 2020م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2021م ، ص 53- 55

4/ ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي:

تؤثر مستويات الإنفاق الحكومي تأثيراً مباشراً على مكونات السيولة المحلية وذلك ناتج من أن جزء كبير من مكونات الإنفاق تذهب إلى الأجور والمرتبات والمشتريات السلعية والخدمية مما يولد مزيد من السيولة وارتفاع دخول الأفراد دون أن يقابلها القدر المناسب من السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب عن العرض الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار. (1)

ثالثاً : العوامل المؤثرة على التضخم في السودان:

أ/ العوامل الداخلية:

1/ تزايد العجز في الموازنة العامة.

2/ تركيبة الأسواق بشكل غير مناسب.

3/ العقوبات ذات الطابع البنوي.

ب/ العوامل الخارجية:

يرتبط اقتصاد السودان باقتصاد الدول الكبيرة ويتأثر ببعض العوامل التي تؤدي إلى التضخم فهناك ارتباط وثيق بباقي العالم في تجارة السلع والخدمات ، وتؤثر العوامل الخارجية في مستوى الأسعار الداخلية ، بمعنى أن الدول النامية تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المستوردة الغير تنافسية والتي يمكن إنتاجها محلياً مثل مدخلات الزراعة والصناعة والتي هي الأخرى تتأثر بالمتغيرات في أسعار السلع المستوردة مثل المنتجات الزراعية والمعادن والنفط الخام. (2)

رابعاً : آثار التضخم في السودان

أ/ الآثار الاقتصادية: تتمثل في الآتي

1/ النمو الهائل للنشاط الهامشي في القطاع الموازي ويتمثل النشاط الهامشي في سوق المضاربة بالعملة والعقارات وأعمال السمسرة وفي أسواق المحاصيل الرئيسية لتحقيق أعلى

1/ منشورات بنك السودان المركزي ، حول استراتيجيه السودان لمعالجة التضخم ، 2012 ، ص 41 - 42

(2) العالم عبد الغني ، الأرقام القياسية ومعدلات التضخم ، مجلة بنك السودان للبحوث ، 2000م ، ص 36

معدل من الأرباح وقد نتج عن ذلك خلل في توظيف الموارد بين القطاعات الإنتاجية مما أدى إلى انحسار في معدلات النمو.

2/ تآكل المدخرات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

3/ إرتفاع تكلفة السلع القابلة لتصدير مما أضعف موقعها التنافسي وأدى إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية ومن ثم نقص في الموارد من النقد الأجنبي وبالتالي تفاقم عجز الموازنة.

4/ التذبذب في أسعار الصرف هبوطاً ونزولاً.

5/ يؤثر التضخم تأثيراً كبيراً في إعادة توزيع الثروة القومية بين مختلف الفئات الاجتماعية كما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد في المجتمع وعدم الاستخدام الأمثل لها.
ب/ الآثار الاجتماعية:

يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يلحق بأصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين تصعب دخولهم النقدية عن اللحاق بمستوى الأسعار ، إلى أنه يستفيد منه أصحاب الدخل المتغيرة من تجار ومنتجين .ومن أهم أخطار التضخم تكمن في طبيعة تراكميته ، فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الاقتصادي تستفحل وتنتشر بصورة تراكميته فيغدو التضخم لصيقاً بالاقتصاد القومي وسمه من سماته الأساسية ، ويؤدي أيضاً إلى خلق توتر وعدم الأمن الاجتماعي ويهدد بدرجة كبيرة الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لرفع عجلة البنية الاقتصادية.(1)

جدول رقم (3-5) مؤشرات التضخم في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من

1990-2020 م :

(بالجنيهات)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
1990	67,38	2005	8,5
1991	122,52	2006	7,2
1992	119,24	2007	8,1
1993	101,18	2008	14,3
1994	115,18	2009	10
1995	68,93	2010	15

(1) محمد أبو عبيدة ، أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 2000 - 2015م ، رسالة

ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2017م ص 137

18	2011	130,44	1996
35,1	2012	47,2	1997
37,1	2013	17	1998
36,9	2014	16,2	1999
17,1	2015	18	2000
30,59	2016	4,9	2001
25,50	2017	8,3	2002
72,9	2018	7,7	2003
56,5	2019	8,5	2004
269,3	2020		

مصدر الجدول : وزارة المالية

المطلب الثاني: سعر الصرف في السودان:

ظل السودان ولفترات طويلة يعاني من إختلالات بنيوية (هيكلية) في ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية وانعكس ذلك سلباً على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد والأمر الذي أدى إلى تقلبات سعر الصرف في المدى القصير مما حد بالسلطة النقدية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة إلى بذل الجهود إلى إيجاد آليات تعين على استقرار سعر الصرف في المدى الطويل حيث أن سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وينعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في السودان.

أولاً: سياسات سعر الصرف في السودان:

تعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات الاقتصادية الكلية الهامة وتستخدم بواسطة عدد من الدول خاصة النامية في إطار السياسات الأخرى لاستهداف مؤشرات حقيقية مثل النمو

الاقتصادي الموجب المستدام وتخفيف معدل التضخم وعجز الحساب الجاري وغيرها وتستهدف المحافظة على سعر الصرف واستقرار معدل التضخم وتخفيفه. (1)

ثانياً : إجراءات سياسة سعر الصرف في السودان:

تبنى البنك المركزي سياسات متمثلة في إتاحة المزيد من حرية التعامل والمرونة في سوق النقد الأجنبي وتحقيق سعر صرف حقيقي وتهيئة المناخ للإستثمار ثم إجراء بعض التعديلات في سياسات النقد الأجنبي على النحو التالي:

- 1/ تم الاستمرار في سياسات الوصول إلى القيمة الحقيقية للجنبة السوداني.
- 2/ تم إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية وقد سمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.
- 3/ تم السماح للمصارف بإصدار خطابات الضمان بالنقد الأجنبي لصالح المستفيدين بالداخل بغرض بعض التوضيحات لمصطلحات الاستيراد ، هدفت سياسات النقد الأجنبي في فترة الدراسة إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف تتابع سياسة سعر الصرف المرن والمدار ، وتعزيز بناء احتياطي النقد الأجنبي واستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره ، وفيما يلي استعراض الأداء للسياسات النقد الأجنبي للعام 2006، توحيد معاملة مبيعات بنك السودان من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات وأيضاً إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار ، والسماح لشركات الصرافة بالتعامل مع المقاولين الأجانب المتعاقدين مع الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، وكذلك السماح لها ببيع النقد الأجنبي بغرض تحويل فوائد مبيعات شركات الطيران الأجنبية العاملة بالبلاد ، في مجال سعر الصرف سجل سعر الدينار مقابل الدولار 230,67 دينار في عام 2005م إلى 202,48 في عام 2006م ، في عام 2007م تم إجراء عدد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة ، وذلك للسماح بفتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي لتحويلات من الخارج فقط وأيضاً حظر الصرافات من البيع لأغراض الاستيراد ، وإلغاء نسب الهوامش المحصلة على الاعتماد الخاص وترك

(1) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الحادي وثلاثون للعام 2005م ص 161

المصارف تحدد الهامش المناسب حسب الجدارة الائتمانية للعميل ، أما في مجال سعر الصرف فقد ارتفع سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من مبلغ 2,0133 جنية للدولار بنهاية ديسمبر 2006 إلى مبلغ 2,0526 جنية بنهاية ديسمبر 2007 ، وفي عام 2008 تركزت سياسة النقد الأجنبي بشكل أساسي على تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق سعر صرف مستقر ومرن وبناء الاحتياطات وتفعيل مابين المصارف. (1) ، في عام 2009م تم تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للاستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض السلع المستوردة وسجل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2,325 جنية خلال العام 2009م مقارنة ب 2,091 جنية في العام 2008م ، أما في 2010م ركزت سياسة النقد الأجنبي على إزالة القيود على إجراءات فتح الحسابات الجارية الحرة بالنقد الأجنبي بشرط أن يكون الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري الحر مبلغ 5,000 يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى ، وأيضاً السحب لأغراض السفر بموجب المستندات المؤيدة ، وغير مسموح بيع حصيلة الصادر لمستوردين آخريون في عام 2011م تبنى البنك المركزي سياسات عديدة متمثلة في إتاحة المزيد من حرية التعامل والمرونة في سوق النقد وتخفيض سعر الصرف الحقيقي ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من الإجراءات والضوابط والتدابير المنظمة لعمليات النقد الأجنبي ومنها:.

أ/ تحديد هامش الاستيراد النقدي بنسبة 100% لكل طرق الدفع باستثناء الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية و مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والاستيراد الأجل الذي تكون فتره عام أو أكثر.

ب/ إصدار قائمة السلع المحظورة استيرادها بالتنسيق مع الجمارك ، وإصدار قرار من وزارة الخارجية رقم (2) بأن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية باستثناء التسويات الخاصة بالاتجار والتامين وشركات الطيران بالدولار بغرض الضغط على أسواق سعر الصرف ، في نهاية يناير قد وصل سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار 2,6836.

(1) تقارير بنك السودان المركزي للعام، الثالث والثلاثون ، للعام 2007 ، ص 27

ج/ ترشيد استخدام النقد الأجنبي وإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتحرير التعامل به وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح الأسعار الأمر الذي شجع المصارف والصرافات على جذب موارد النقد بلغت بالمصارف 1,634 مليون دولار والصرافات 121 مليون دولار بنهاية العام 2011م . (1)

استمر البنك المركزي في ترشيد استخدام النقد الأجنبي لأغراض غير منظورة مثل السفر والعلاج والدراسة بالخارج وغيرها ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض المبالغ التي تقوم ببيعها المصارف والصرافات للأغراض غير المنظورة من 426 مليون دولار في عام 2010م إلى 222 مليون دولار في العام 2012م وانخفض بنسبة 48% ، ومن الأغراض الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لدرء الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان ، ف عام 2013م قام بنك السودان بتصحيح سعر الصرف للجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته ، حيث تم تخفيض قيمته من 5,4 جنية للدولار إلى 4,4 للدولار في سبتمبر 2013م .

وفي عام 2014م لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر الصرف للعملة المحلية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني بهدف الوصول إلى سعر صرف موحد ومستقر لتحديد قوى الطلب والعرض في سوق النقد الأجنبي وقد بلغت نسبة التخفيض إلى 6% وفي عام 2015 قام بنك السودان المركزي بتنفيذ حزمة من السياسات

والضوابط والإجراءات والتي أسهمت في ترشيد الاستيراد وزيادة موارد النقد الأجنبي والاستقرار النسبي في سعر الصرف ، إضافة إلى التزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملات الأجنبية ، أما في جانب تشجيع الصادرات فقد تم تبسيط إجراءات الصادر واستيراد الحاصلات ، كما تم السماح باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمتها لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي ، وشهد نهاية 2016م تغيرات في سعر الصرف وسياسات إدارته لتحرير جزئي لسعر الصرف فوصل سعر الصرف 18,6 جنية للدولار إلى 9,5 جنية للدولار حيث هدفت إلى تحقيق استقرار وتقارب

(1) تقارير بنك السودان المركزي للعام 2010م ص 53

الفجوة بين السوق المنظم والسوق الغير منظم ومرونة سعر الصرف وبتخاذها جملة من الإجراءات وهذه بعضاً منها:

- 1/ السعي لحرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير التعاملات الجارية عبر مزيد من الحرية والاستخدام للحسابات والودائع والتحويلات للمصارف والشركات.
- 2/ الاستمرار في ترشيد الطلب على النقد الأجنبي.
- 3/ استقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.
- 4/ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽¹⁾

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذت إلى إحداث استقرار نسبي في سعر الصرف في عام 2016م حيث تقلصت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق إلى 5% فقط في المتوسط في ديسمبر 2016م حيث أصدر بنك السودان المركزي عدد من الضوابط والإجراءات بهدف التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي .

بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية في أكتوبر 2017م تم إجراء إصدار حزمة من السياسات الخاصة بنظام سعر الصرف ، حيث تم استيعاب حافز سعر صرف العملات كالدولار وحساب الأسعار التقاطعية ، ثم تعديل سعر الصرف بتضمين حافز تشجيع الصادرات ، وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ضمن السعر التأسيري ، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف ثم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة للإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق ، ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ، نتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي 2002 في ديسمبر 2017م إلى 71% في ديسمبر 2018.⁽²⁾

(1) تقارير بنك السودان المركزي للعام 2010م ، ص 54

(2) تقارير بنك السودان المركزي ، الثامن والخمسون ، 2018م

توقف العمل بآلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق وتطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي في أبريل 2019م وذلك بسبب عدم تمكنها من تحقيق أهدافها والتي على رأسها تقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف ، بعد استعادة مهمة تحديد سعر الصرف بواسطة البنك المركزي في ابريل 2019م استمرت الأسعار في الارتفاع ، حيث ارتفعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 71% في ديسمبر إلى 87% في ديسمبر 2019م وذلك بسبب التوسع النقدي وزيادة عمليات المضاربة في العملة في ظل عدم توفر الاحتياطات الكافية لدي البنك المركزي لدعم استقرار سعر الصرف بجانب التطبيق الجزئي لحزمة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت في إطار عملية إصلاح سعر الصرف (1).

جدول رقم (6-3) مؤشرات سعر الصرف في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-

2020 م : (بالجنيحات)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
1990	20,100	2005	23,100
1991	20,700	2006	20,100
1992	10,000	2007	20,775
1993	21,500	2008	20,913
1994	31,500	2009	221,00
1995	83,200	2010	231,70
1996	14,600	2011	266,00
1997	15,791	2012	356,37
1998	25,935	2013	474,22
1999	25,735	2014	571.15
2000	25,735	2015	601,07
2001	26,143	2016	655,40
2002	26,200	2017	699,79

(1) تقارير بنك السودان المركزي ،التاسع والخمسون، 2019

475,00	2018	26,000	2003
450,00	2019	25,000	2004
525,00	2020		

مصدر الجدول : وزارة المالية

الفصل الرابع

التحليل الوصفي والقياسي لبعض متغيرات البحث وعلاقتها مع معدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة البحث

- المبحث الأول: التحليل الوصفي لبعض متغيرات الدراسة خلال فترة البحث
- المبحث الثاني: سكون واستقرار السلسلة
- المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للكشف عن استقرار متغيرات البحث

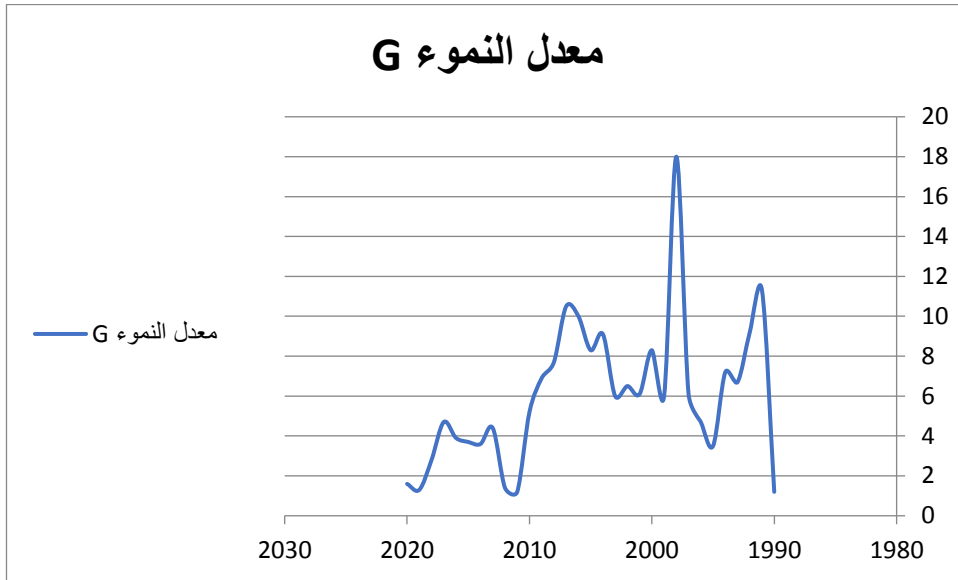
المبحث الأول
التحليل الوصفي لبعض متغيرات والعلاقة مع معدل النمو الاقتصادي في السودان
خلال فترة الدراسة

مقدمة

مع التغيرات في الاقتصاد التي حدثت في العالم وما يعرف بالأزمات الاقتصادية العالمية وخاصة في السودان والتي كان لها دور كبير فيتأثر النشاط الاقتصادي ومن ثم انعكس ذلك على معدل النمو الاقتصادي وأدى لمواصلة التأثير على عواملها، وسوف ندرس بعض متغيرات الاقتصاد المتأثرة بالصدمات الاقتصادية وتقلباتها المتمثلة في ، (G) معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، و (M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور. و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي. و (RR) هوامش المربحات. و (INF) معدل التضخم. و (EX) سعر الصرف الحقيقي كمتغيرات مستقلة ، مما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي و تحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد

. ومن خلال ما تقدم يمكن تحليل معدل النمو من خلال العوامل المؤثرة لها في السودان خلال فترة الدراسة ، ومن ثم تقسيمها لفترت من قبل انفصال الجنوب خلال الفترة من 1990-2010 وبعد انفصال الجنوب خلال الفترة من 2011-2020 والعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

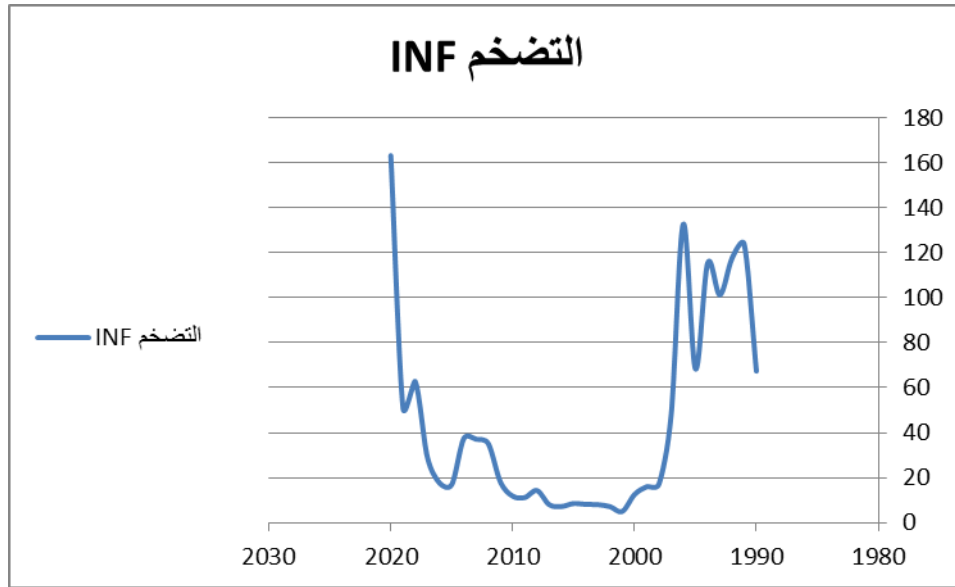
الشكل رقم (1-4) الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في السودان للفترة من 1990-2020م



المصدر: من نتائج التحليل لبرامج الإكسل 2010

من خلال استقراء الجدول رقم(1-4) والشكل رقم(1-4)، يلاحظ أن خط الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي غير مستقر من حيث الارتفاع والانخفاض لتعرضه لصدمات ، وأن أعلى معدل نمو اقتصادي في العام 1998م وقدر بحوالي (18%)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نمو أغلب القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الزراعي والصناعي، بحيث تم إعادة تأهيل المشروعات الزراعية الكبرى واكتمال بنياتها الأساسية، وتحسن موقف هطول الأمطار في مناطق الزراعة المطرية. أما قطاع الصناعة والتعدين فقد ارتفع معدل نموه الحقيقي، ويرجع ذلك للإصلاحات التي تمت في بعض الصناعات الرئيسية، وقد تمثل ذلك في استحداث بند مال التركيز لدعم وتأهيل البنيات الأساسية للقطاع الصناعي بهدف رفع الطاقة الإنتاجية لمصانع السكر والنسيج والاسمنت، إضافة إلى تخفيض رسوم الإنتاج على بعض السلع المصنعة محلياً والإعفاء الكامل للبعض الآخر. وأدني معدل نمو يعادل 1.2 في العام 1990م وذلك بسبب التضخم مرتفع وعدم إعادة تأهيل المشروعات الزراعية الكبرى وعدم اكتمال بنياتها الأساسية، وعدم تحسن موقف هطول الأمطار في مناطق الزراعة المطرية.

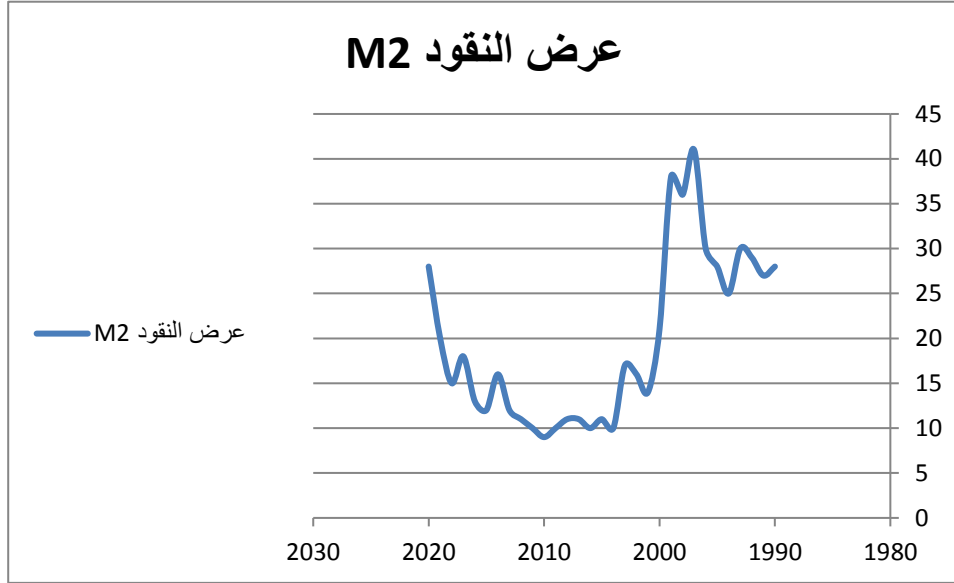
الشكل رقم (2-4) الاتجاه العام لمعدل التضخم في السودان للفترة من 1990-2020م



المصدر: من نتائج التحليل لبرنامج الإكسل 2010م

يلاحظ الجدول رقم(4-1) والشكل رقم (4-2) ، نلاحظ أن خط الاتجاه العام لمعدل التضخم تعرض لانخفاض مفاجئ وأنه غير مستقر لتعرضه لصددمات ، نلاحظ أن أعلى معدل للتضخم في العام 2020م وقدر بحوالي (26.163%)، ويعزى لعدة أسباب ذلك منها الأثر التراكمي للتوسع النقدي في السنوات السابقة ، وتحريك سعر الصرف ، ورفع الدعم الجزئي عن بعض السلع، وشح موارد النقد الأجنبي والمضاربات، ووباء الكورونا الذي أثر علي التضخم ومن ثم إلي معدل النمو الاقتصادي. أما أدني انخفاض للتضخم بلغ 5% كان عام 2001م بسبب إنخفاض معدل عرض النقود من 21 تليون في عام 2000م إلي 14 تليون في عام 2001م .

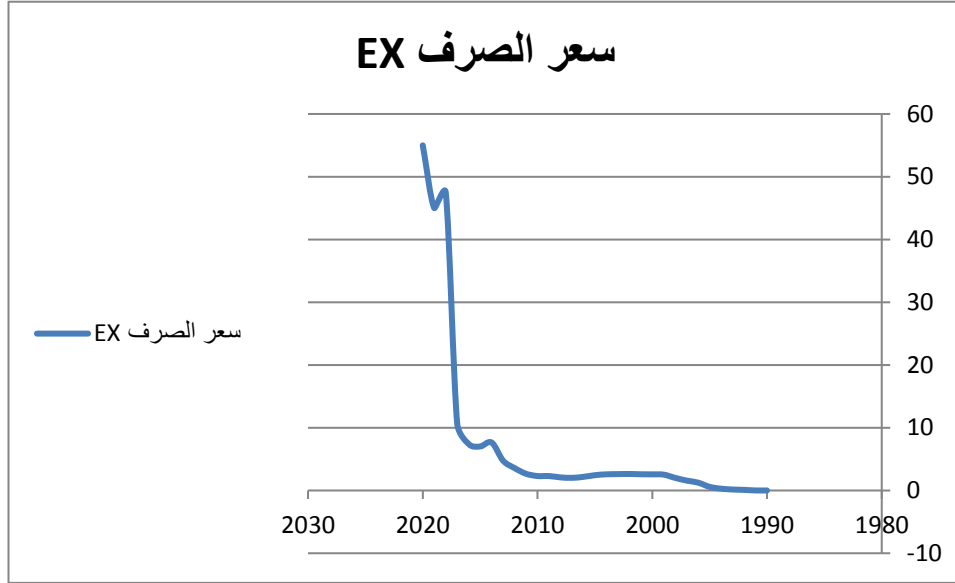
الشكل رقم (4-3) الاتجاه العام لعرض النقود في السودان للفترة من 1990-2020م



المصدر: من نتائج التحليل لبرامج الإكسل 2010

يلاحظ في الجدول رقم(1-4)والشكل رقم(3-4)، يلاحظ أن خط الاتجاه العام لعرض النقود تعرض لانخفاض مفاجئ ثم ارتفاع مفاجئ وأنه غير مستقر لتعرضه لصدمات ،و أعلى قيمة لعرض النقود في العام 1997م وقدرت بحوالي (41) تريليون ، ويعزى ذلك لعدة السباب منها أتساع تمويل المشاريع الزراعية لمقابلة احتياجاتها ، مما انعكس سلبا علي انخفاض العملة الوطنية مقابل الدولار من 1.250 في عام 1996مإلي 1.5757 في عام 1997م بسبب المضاربات في الدولار.

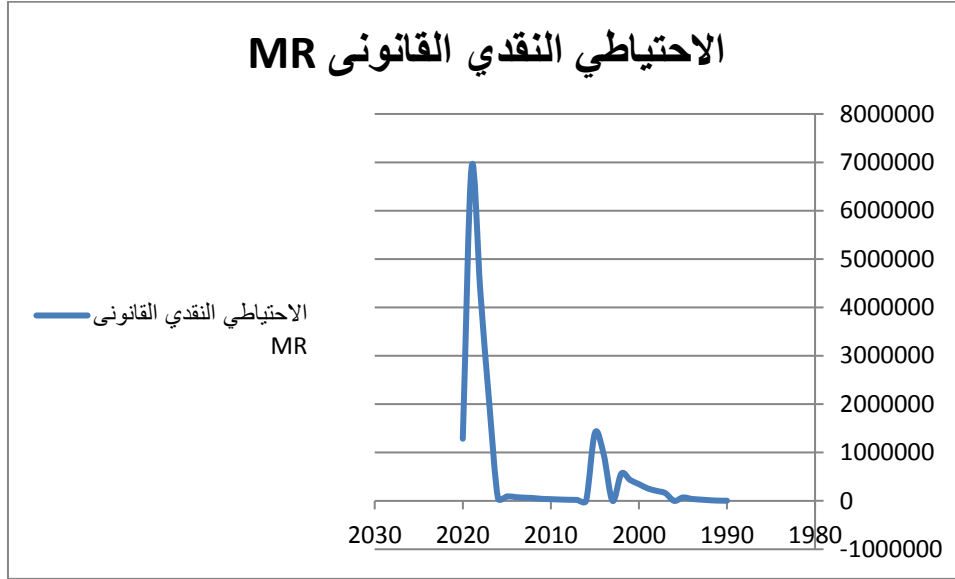
الشكل رقم (4-4) الاتجاه العام لسعر الصرف في السودان للفترة من 1990-2020م



المصدر: من نتائج التحليل لبرامج الإكسل 2010

يلاحظ في الجدول رقم(1-4) والشكل رقم(4-4)، يلاحظ أن خط الاتجاه العام لسعر الصرف تعرضت لانخفاض تدريجي ثم إرتفاع مفاجئ بصورة كبيرة وأنه غير مستقر لتعرضه لصدمات أعلى قيمة لسعر الصرف 55 جنيه مقابل الدولار وذلك في عام 2020م نتيجة المضاربات في السودان وتحاول السلطات كبح جماح السوق السوداء عن طريق التشديد علي الودائع الدولارية والتضيقات الأمنية علي تجار السوق السوداء(السوق الموازي) وادني قيمة 0.0045 كان عام 1990م نتيجة سياسات بنك السودان بتوفير العملات الصعبة.

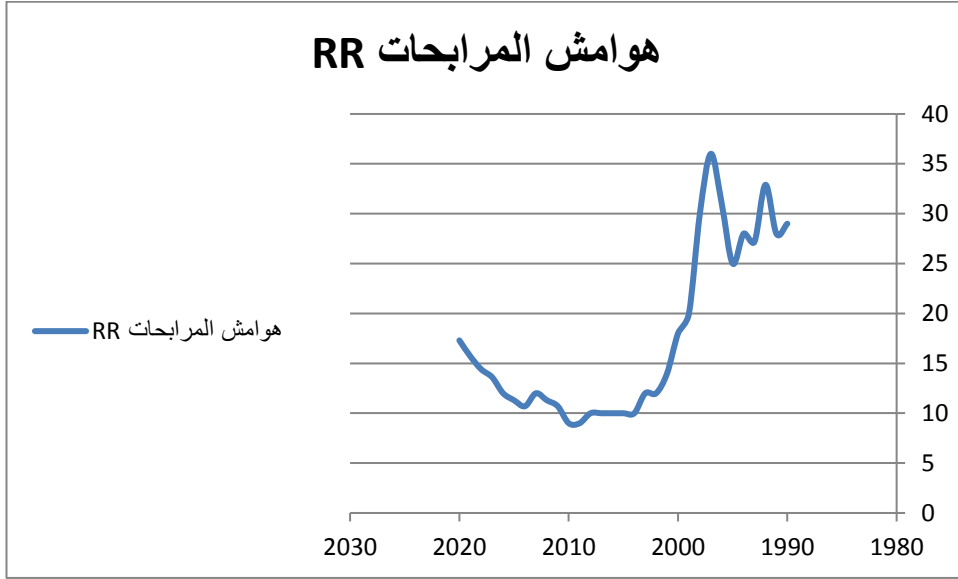
الشكل رقم (4-5) الاتجاه العام للاحتياطي النقدي القانوني في السودان للفترة من 1990-2020م



المصدر : من نتائج التحليل لبرامج الإكسل 2010

يلاحظ في الجدول رقم(4-1)والشكل رقم(4-5)، يلاحظ أن خط الاتجاه العام للاحتياطي النقدي القانوني تعرض لتذبذب ثم إرتفاع مفاجئ بصورة كبيرة وانخفاض بصورة كبيرة وأنه غير مستقر لتعرضه لصددمات يلاحظ أن أعلى قيمة 6897976 تريليون كان ذلك عام 2019م هذا يعني التوسع في الاحتياطي النقدي بسبب جائحة كورونا توقف الإيرادات الخاصة بالدولة وتمويل المرتبات أما أدنى قيمة تعادل 166 تريليون كان 1996م بسبب سياسات بنك السودان.

الشكل رقم (4-6) الاتجاه العام لهوامش المرباحات في السودان للفترة من 1990-2020م



المصدر: من نتائج التحليل لبرامج الإكسل 2010

يقصد بها تكلفة التمويل الذي يقدمه المصرف. وهي نسب الأرباح المتفق عليها بين العميل والبنك عند منح التمويل بصيغة المربحة، وهي الزيادة المضافة علي ثمن السلعة الأول الذي اشتراها به البنك. يلاحظ في الجدول رقم(4-1)والشكل رقم(4-6)، أن خط الاتجاه العام لهوامش المرباحات تعرض لارتفاع ايجابي ثم إنخفاض مفاجئ بصورة كبيرة وارتفاع بصورة صغيرة وأنه غير مستقر لتعرضه لصدمات أعلى قيمة 36 مليون كان ذلك عام 1997م والسبب تخفيض تكلفة التمويل شجع العملاء علي التمويل بصيغة المربحة وانخفاض التضخم في ذلك العام 1996م من 132.7 إلي 47.7 في عام 1997م وادني قيمة للمربحة 9 مليون وذلك بتوجيه من بنك السودان بسبب ترتيبات انفصال جنوب السودان وكان ذلك عامي 2009م و2010م على التوالي.

النصوص التي تؤيد إشارة العلاقة بين متغيرات الدراسة العلاقة بين عرض النقود و النمو الاقتصادي:

وجود أثر إيجابي بين عرض النقود والنمو الاقتصادي ، وتنص العلاقة أن التوسع في الأصول المالية التي تقلها المؤسسات المالية يؤدي إلى زيادة فعالية الاستثمار، وزيادة نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج ، وهذه الأنشطة المالية عبر هذه القنوات تزيد معدل النمو الاقتصادي بافتراض ثبات العوامل الاخرى .وهذا كله يعتمد علي مدي تقدم الهيكلية المالية ، حيث كلما تقدمت أدي إلي إرتفاع معدل النمو.(1)

العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي:

يعتمد النموذج الكينزي في تفسير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي علي كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض الكلي وفقا لهذا النموذج ، فإنه في المدى القصير ، يكون منحنى العرض عبارة عن خط أفقي والتغير في جانب الطلب في الاقتصاد يؤثر فقط في الأسعار، ولكن إذا كان هذا المنحنى الأخير مائلاً، فإن التغير في الطلب الكلي يؤثر علي كل من الأسعار والإنتاج،وهذا ينطبق مع حقيقة أن العديد من العوامل تدفع معدل التضخم ومستوي الإنتاج في المدى القصير. وتشمل هذه العوامل التوقعات .القوي العاملة وأسعار العوامل الاخرى .والسياسة المالية والنقدية.وبما أن الأسعار تتسم بالجمود . فهي تستغرق من الوقت حتى يصل الاقتصاد إلي حالة التوازن، ونتيجة لهذا السبب، لا توجد علاقة مرئية واضحة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى القصير(هي تمثل الحالة المستقرة) وبالانتقال من المدى القصير إلي المدى الطويل ، فإن العوامل سالفة الذكر يكون ما يعرف بالصدمة (shock)علي الحالة المستقرة في الاقتصاد.ومن ثم فإن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة موجبة في بداية الأجل الطويل ، ولكن في آخر المسار تتحول تلك العلاقة وتصبح سالبة (2)

العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي:

وتقوم وجهة النظر التقليدية علي أساس ابتعاد سعر الصرف عن مستواها التوازني يضر بالنمو الاقتصادي من خلال ما يحدث من تلك الأسعار النسبية نتيجة ذلك الاختلال وطبقاً لنظرية سعر الصرف والنمو الاقتصادي .أن هنالك علاقة بين سعر الصرف الأجنبي وبين النمو الاقتصادي.(3)

العلاقة بين الاحتياطي النقدي القانوني و النمو الاقتصادي:

إن التراكم المكثف للاحتياطيات الاجنية له تأثير محفز لمعدل النمو الاقتصادي علي المدى الطويل في المدى الطويل في الدول النامية والصاعدة ، كما أن الدول المتقدمة تعتبر تراكم احتياطيات النقد الأجنبي آلية مهمة في الاقتصاد الكلي لزيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل (4)

العلاقة بين هوامش المربحات والنمو الاقتصادي:

العلاقة موجبة بين هوامش المربحات والنمو الاقتصادي.حيث يلعب التمويل دورا حيويا وهاما في زيادة النشاط الاقتصادي ، مما يساهم في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي والذي يقود بدوره إلى ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل ،وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل.كما يقود إلي معدل الادخار لدى الأفراد ، وقد يتم الاحتفاظ بجزء من هذا الادخار لدى الأفراد في شكل ودائع وبالتالي يسهم في زياد موارد البنوك ، وعليه يقوم التمويل بتوفير الأموال اللازمة التي تستغل في المجالات الاستثمارية المختلفة المربحة للأفراد المدخرين والمؤسسات التي تدفع بعجلة الاقتصاد.

المبحث الثاني: سكون واستقرار السلسلة:

إن بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة وبمعنى آخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات أحدمتغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة وبالتالي فإن الانحدار الذي تحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائفاً (Spurious) كما إن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة بالإضافة إلى ذلك فإن وجود اتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية يجعل من الصعب الاعتماد على قيمة المتوسط في الاستشراف وذلك لأنه في حالة الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع في حالة الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع، ولهذا لا بد من اكتشاف مدى وجود الاتجاه العام في بيانات متغيرات السلسلة الزمنية والتخلص منه لضمان صفة الاستقرار (السكون) وعلى المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختيار صفة السكون في السلسلة الزمنية من أهمها اختبار جذور الوحدة .

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العلمية ومستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزي هذا الاختبار إلى ديكي فولر وقد عرف في الأوساط العلمية باختبارات (ADF) في عام 1979م ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذور الوحدة الذي يعني عدم استقرار السلسلة

أولاً: عيوب اختبارات جذور الوحدة:

إن هذا الاختبار ليس خالياً من المشاكل تماماً إذ أن لها بعض العيوب نجد من أهمها: المشكلة الأولى: معظم اختبارات جذور الوحدة تركز على فرضية حدود الخطأ ليست مترابط بشكل جوهري وذلك إذا كان للأخطاء ارتباط ذاتي فإنه يجب تعديل اختبار ديكي فولر (ADF) باستخدام الانحدار التالي:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta t + (e-1)y_{t-1} + \Delta \pi_i + y_{t-j} + U_t$$

وهذا يعرف باختبار ديكي فولر المدمج (ADF) المشكلة الثانية التي تواجه اختبار جذور الوحدة في حالة السلسلة المعدلة رسمياً إذ نجد في هذه الحالة استخدام البيانات السنوية فقط، وبشكل إجمالي فإن اختبار جذور الوحدة مرتبط بمصاعب ومشاكل عديدة حيث إن قبول فرضية عدم لجذور الوحدة لا يعني بالضرورة إن ذلك حقيقة وهذا يشير إلى الحاجة إلى تمييز السلسلة قبل استخدامها.

ثانياً: طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة:

للتخلص من مشكلة عدم السكون في السلسلة الزمنية في التطبيقات العلمية ينصح باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

من الممكن إضافة متغير الزمن إلى التحليل متعدد العوامل لإزالة الاتجاه العام أو إضافة متغير وهي موسمي لإزالة الأثر الموسمي.

استخدام الأسلوب الرياضي لإزالة الاتجاه العام عن طريق تحويل البيانات (التحويل اللوغاريتمي أو الآسي) وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الاتجاه غير الخطي.

استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسلة ساكنة ويقال عليها في هذه الحالة إنها متكاملة من الدرجة (D)⁽¹⁾

ثالثاً. معادل نموذج الدراسة

$$G_t = C_1 + C_2 M_t + C_3 MR_t + C_4 RR_t + C_5 INF_t + C_6 EX_t + U_t$$

حيث:

(1) دكتور طارق الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 95-96

المتغير التابع

(G_t) معدل النمو الاقتصادي.

المتغيرات المستقلة

($M_t, 2$) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور.

(MR_t) نسبة الاحتياطي النقدي.

(RR_t) هوامش المربحات.

(INF_t) معدل التضخم.

(EX_t) سعر الصرف الحقيقي.

رابعاً: تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم:

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات النموذج بناءً على ما تقدم النظرية الاقتصادية أو المصادر السابقة من معلومات وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها.

عليه نتوقع أن:

نجد (C1): تمثل الثابت وهي معامل المتغير التابع وهي (G_t) معدل النمو الاقتصادي من المتوقع وفقا علاقة لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة أو موجبة.

1. **وتمثل (C2):** معامل عرض النقود (MS) من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين عرض النقود (MS) و (G_t) معدل النمو الاقتصادي

2. **وتمثل (C3):** معامل (MR_t) نسبة الاحتياطي النقدي. من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة لوجود عكسية بين (MR_t) نسبة الاحتياطي النقدي و (G_t) معدل النمو الاقتصادي

3. وتمثل (C4): معامل (RR_t) هوامش المربحات من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين هوامش المربحات (G_t) معدل النمو الاقتصادي.

وتمثل (C5): معامل (INF_t) معدل التضخم من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة لوجود علاقة عكسية بين (INF_t) معدل التضخم و (G_t) معدل النمو الاقتصادي.

وتمثل (C6): معامل (EX_t) سعر الصرف الحقيقي. من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية أن تكون الإشارة سالبة لوجود علاقة عكسية بين (EX_t) سعر الصرف الحقيقي و (G_t) معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للكشف عن استقرار متغيرات الدراسة

أولا : اختبار ديكي فولر:

جدول رقم (4-1) نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات الدراسة، (EX) سعر الصرف الحقيقي. و (G) معدل النمو الاقتصادي. (INF) معدل التضخم. و (M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور. (MR) نسبة الاحتياطي النقدي. (RR) هوامش المربحات).

المتغيرات	ADF	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية 0.01	مستوي الاستقرار
(EX)	-3.84646	-3.67017	مستقر عند المستوى
(G)	-3.71657	-3.67017	مستقر عند المستوى
(INF)	-8.77755	-3.67932	مستقر عند الفرق الأول
(M2)	-4.95568	-3.67932	مستقر عند الفرق الأول
(MR)	-4.03406	-3.67932	مستقر عند المستوى
(RR).	-4.52726	-3.67932	مستقر عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (4-1) أن قيمة (ADF) بالنسبة ل (EX) سعر الصرف الحقيقي و (G) معدل النمو الاقتصادي و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% مستقر عند المستوى وكما أن قيمة (ADF) بالنسبة (INF) معدل التضخم و (M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور و (RR) هوامش المربحات أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و مستقر عندا الفرق الأول

ثانيا : اختبار فيلبس بيروون :

جدول رقم (4-2) نتائج اختبار فيلبس بيروون لمتغيرات الدراسة، (EX) سعر الصرف الحقيقي. و (G) معدل النمو الاقتصادي. (INF) معدل التضخم. و (M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور. (MR) نسبة الاحتياطي النقدي. (RR) هوامش المربحات).

المتغيرات	PP	القيمة الحرجة عندي	مستوي الاستقرار
-----------	----	--------------------	-----------------

	مستوي معنوية 0.01		
مستقر عند المستوي	-3.67017	-3.84646	(EX)
مستقر عند المستوي	-3.67017	-3.85196	(G)
مستقر عند الفرق الأول	-3.67932	-8.9561	(INF)
مستقر عند الفرق الأول	-3.67932	-4.94896	(M2)
مستقر عند المستوي	-3.67017	-3.73656	(MR)
مستقر عند الفرق الأول	-3.67932	-4.47536	(RR).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

يتضح من الجدول رقم (4-2) ان قيمة (PP) بالنسبة ل (EX) سعر الصرف الحقيقي و (G) معدل النمو الاقتصادي و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 1% مستقر عند المستوي وكما أن قيمة (PP) بالنسبة (INF) معدل التضخم و (M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور و (RR) هوامش المربحات أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% و مستقر عند الفرق الأول ثالثاً: اختبار التكامل المشترك:

يستخدم في حالة بيانات السلسلة الزمنية للمتغير اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة ،ومن خلال اختبار تحديد الفجوات الزمنية واختبار جذور الوحدة المتمثلة في اختباري ديكي فولر وفيلبس بيروون المتغيرات إما مستقران في المستوي أو الفرق الأول في هذه الحالة لا يمكن أن نستخدم اختبار التكامل المشترك ، في هذه الحالة نستخدم تطبيق منهجية ARDL (Autoregressive Distributed lag) للتكامل المشترك.

جدول رقم (4_3) نتائج اختبار الباوند للتكامل المشترك F-Bounds Test

Test Statistic	القيمة المحسوبة	مستوى الدلالة	المستوى I(0)	الفرق الأول I(1)
----------------	-----------------	---------------	--------------	------------------

F- statistic	4.36508 7	10%	2.08	3
عدد الفجوات	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12
يلاحظ أن إحصائية F أكبر من الحد الأعلى نرفض فرضية العدم (معني ذلك وجود تكامل
مشترك بين هذه المتغيرات)

جدول رقم (4-4) نتائج تقدير دالة (G) معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل

قيمة معامل التحديد <i>RSquire</i>	المعنوية لكلية للمنذج F	معنوية المعامل Prob	قيمة المعاملات	المتغيرات
0.71776	0.002535	0.0034	-0.55214	C
		0.0115	-3.07	EX
		0.0169	-0.00057	INF(- 1)
		0.0221	0.40208	M2
		0.0048	-8.28	MR(- 1)
		0.0224	0.666486	RR

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

$$G = -0.55214 - 3.07EX - 0.00057INF + 0.40208M_2 - 8.28MR + .666486RR$$

تقييم النموذج وفق ثلاثة معايير:

أولا: المعيار الاقتصادي في المدى الطويل:

معامل الثابت والتي تعادل -0.55214 وهي معامل (G_t) معدل النمو الاقتصادي وهي سالبة ،عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي. و (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحد و ($M2$) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور ذو فجوة زمنية واحد و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي (RR) هوامش المربحات ذو فجوة زمنية واحدة وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل (EX) سعر الصرف الحقيقي والتي تعادل $-3.07E - 7$ وهي سالبة ،لوجود علاقة عكسية بين (EX) سعر الصرف الحقيقي و (G_t) معدل النمو الاقتصادي تشير هذه العلاقة إذا تغير (EX) سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة ينخفض (G_t) معدل النمو الاقتصادي $-3.07E - 7$ عند ثبات كل من (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة و ($M2$) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحد و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي (RR) هوامش المربحات ذو فجوة زمنية واحدة وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل ($INF(-1)$) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة والتي تعادل $-3.07E - 7$ وهي سالبة ،لوجود علاقة عكسية بين (INF) التضخم و (G_t) معدل النمو الاقتصادي تشير هذه العلاقة إذا تغير (INF) التضخم بوحدة واحدة ينخفض (G_t) معدل النمو الاقتصادي $0,00075$ عند ثبات كل من ($M2$) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور ذو فجوة زمنية واحدة و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي (RR) هوامش المربحات ذو فجوة زمنية واحدة وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل ($M2$) الكمية المعروض من النقود والتي تعادل 0.40208 وهي موجبة ،لوجود علاقة طردية بين ($M2$) الكمية المعروض من النقود و (G_t) معدل النمو الاقتصادي تشير هذه العلاقة إذا تغير ($M2$) الكمية المعروض من النقود بوحدة واحدة يزيد (G_t) معدل النمو الاقتصادي 0.40208 عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي و (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة و ($MR(-1)$) نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة و (RR) هوامش المربحات ذو فجوة زمنية واحدة وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل $(MR(-1))$ نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة والتي تعادل $-8.28E - 07$ وهي سالبة ،لوجود علاقة عكسية بين $(MR(-1))$ نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة و (G_t) معدل النمو الاقتصادي وتشير هذه العلاقة إذا تغير $(MR(-1))$ الكمية المعروض من النقود ذو فجوة زمنية واحدة بوحدة واحدة ينخفض (G_t) معدل النمو الاقتصادي $8.28E - 07$ عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي و (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة (RR) هوامش المربحات ذو فجوة زمنية واحدة وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل (RR) هوامش المربحات والتي تعادل 0.666486 وهي موجبة ،لوجود علاقة طردية بين (RR) هوامش المربحات و (G_t) معدل النمو الاقتصادي وتشير هذه العلاقة إذا تغير (RR) هوامش المربحات بوحدة واحدة يزيد (G_t) معدل النمو الاقتصادي 0.666486 مع ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي. و (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة $(MR(-1))$ نسبة الاحتياطي النقدي وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانيا: المعيار الإحصائي

المعيار الإحصائي المعنوية الجزئية في المدى الطويل

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (0.0034) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني أن الثابت ذو اثر معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل (EX) سعر الصرف الحقيقي تساوي (0.0115) وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل (EX) سعر الصرف الحقيقي وتشير أن معامل (EX) سعر الصرف الحقيقي لها اثر معنوي على (G_t) معدل النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل $(INF(-1))$ معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة تساوي (0.0115) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل $(INF(-1))$ معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة وتشير أن معامل $(INF(-1))$ معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة لها اثر معنوي على (G) معدلا لنمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل (M2) الكمية المعروض من النقود تساوي (0.0221) وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية (M2) الكمية المعروض من النقود (وتشير أن معامل (M2) الكمية المعروض من النقود لها اثر معنوي على (G) معدل النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل (MR(-1)) نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة تساوي (0.0048) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل (MR(-1)) نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة (وتشير أن معامل (MR(-1)) نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة لها أثر معنوي على (G) معدل النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل (RR) هوامش المرباحات تساوي (0.0224) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية (RR) هوامش المرباحات (وتشير أن معامل (RR) لها أثر معنوي على (G) معدل النمو الاقتصادي.

أولاً: المعيار الاقتصادي المدى القصير:

جدول رقم (4-5) نتائج تقدير دالة (G) معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير:

المتغيرات	قيمة المعاملات	معنوية المعامل Prob
C	-0.05062	0.9934
EX	-7.02E-07	0.9914
INF	-0.00117	0.2133
M2	0.91928	0.1615
MR	-2.21E-06	0.3204
RR	1.52381	0.1477

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

$$G = -0.05062 - 7.02E - 07EX - 0.00117INF + 0.91928M_2 - 2.21E - 07MR + 1.52381RR$$

معامل الثابت والتي تعادل -0.05062 وهي معامل (G_t) معدل النمو الاقتصادي وهي سالبة، عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي و (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحذر (M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي (RR) هوامش المرباحات وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل (EX) سعر الصرف الحقيقي والتي تعادل $-7.02E - 07$ وهي سالبة ،لوجود علاقة عكسية بين (EX) سعر الصرف الحقيقي و (G_t) معدل النمو الاقتصاديوتشير هذه العلاقة إذا تغير (EX) سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة ينخفض (G_t) معدل النمو الاقتصادي ب $-7.02E-07$ عند ثبات كل من (INF) معدل التضخم و ($M2$) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور (MR) نسبة الاحتياطي النقدي (RR) هوامش المربحات وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل (INF) معدل التضخم والتي تعادل -0.00117 وهي سالبة ،لوجود علاقة عكسية بين (INF) معدل التضخم و (G_t) معدل النمو الاقتصاديوتشير هذه العلاقة إذا تغير (INF) معدل التضخم بوحدة واحدة ينخفض (G_t) معدل النمو الاقتصادي ب -0.00117 عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي و ($M2$) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور ذو فجوة زمنية واحد و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي (RR) هوامش المربحات ذو فجوة زمنية واحدة وتتفق مع النظرية الاقتصادية

معامل ($M2$) الكمية المعروض من النقود والتي تعادل 0.91928 وهي موجبة ،لوجود علاقة طردية بين ($M2$) الكمية المعروض من النقود و (G_t) معدل النمو الاقتصاديوتشير هذه العلاقة إذا تغير ($M2$) الكمية المعروض من النقود بوحدة واحدة يزيد (G_t) معدل النمو الاقتصادي ب 0.91928 عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي و (INF) معدل التضخم (MR) نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة (RR) هوامش المربحات وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل (MR) نسبة الاحتياطي النقدي ذو فجوة زمنية واحدة والتي تعادل $-2.21E -$ وهي سالبة ،لوجود علاقة عكسية بين MR نسبة الاحتياطي النقدي و (G_t) معدل النمو الاقتصاديوتشير هذه العلاقة إذا انخفض MR الكمية المعروض من النقود بوحدة واحدة يزيد (G_t) معدل النمو الاقتصادي ب $-2.21E-06$ عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي و (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة (RR) هوامش المربحات ذو فجوة زمنية واحدة وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

معامل (RR) هوامش المربحات والتي تعادل 1.52381 وهي موجبة ،لوجود علاقة طردية بين (RR) هوامش المربحات و (G_t) معدل النمو الاقتصادي وتشير هذه العلاقة إذا تغير (RR) هوامش المربحات بوحدة واحدة يزيد (G_t) معدل النمو الاقتصادي 1.52381 عند ثبات كل من (EX) سعر الصرف الحقيقي و (INF) معدل التضخم و (MR) نسبة الاحتياطي النقدي وتتفق مع النظرية الاقتصادية .

ثانيا المعيار الإحصائي في المدى القصير:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (0.9934) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أن الثابت ذو أثر معنوي ضعيف جداً.

القيمة الاحتمالية لمعامل (EX) سعر الصرف الحقيقي تساوي (0.9914) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي ضعف معنوية جدا معامل (EX) سعر الصرف الحقيقي وتشير أن معامل (EX) سعر الصرف الحقيقي لها اثر معنوي ضعيف جدا على (G_t) معدل النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل ($INF(-1)$) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة تساوي (0.0115) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي ضعف معنوية معامل (INF) معدل التضخم وتشير أن معامل (INF) معدل التضخم لها أثر معنوي ضعيف جداً على (G) معدل النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل (M2) الكمية المعروض من النقود تساوي (0.1615) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي ضعف معنوية (M2) الكمية المعروض من النقود وتشير هذه العلاقة أن معامل (M2) الكمية المعروض من النقود لها أثر معنوي ضعيف جداً على (G) معدل النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل (MR) نسبة الاحتياطي النقدي تساوي (0.3204) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي ضعف معنوية معامل (MR) نسبة الاحتياطي النقدي وتشير هذه العلاقة أن معامل (MR) نسبة الاحتياطي النقدي لها أثر معنوي ضعيف جداً على (G) معدل النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل (RR) هوامش المربحات تساوي (0.1477) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا دلالة علي ضعف معنوية (RR) هوامش المربحات (وتشير أن معامل (RR) هوامش المربحات لها أثر معنوي ضعيف جداً على (G) معدل النمو الاقتصادي

المعيار الإحصائي المعنوية الكلية للنموذج (F) :

يلاحظ من الجدول رقم (4-5) أن القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (0.002535) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أن نموذج (G) معدل النمو الاقتصادي ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared):

يلاحظ من الجدول رقم (4-5) أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.72 وهذا يعني أن المتغيرات (G) معدل النمو الاقتصادي (EX) سعر الصرف الحقيقي و (INF) معدل التضخم ذو فجوة زمنية واحدة. و (M2) الكمية المعروض من النقود، أو العملة لدى الجمهور (MR) نسبة الاحتياطي النقدي (RR) هوامش المربحات) مسؤلة عن 72% التي تحدث في النموذج والباقي 28% يرجع إلى المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

يلاحظ من خلال المعيارين الاقتصادي والإحصائي لنموذج (G) معدل النمو الاقتصادي أن التقييم غير حاسم لذلك يستخدم ما يعرف بنموذج تصحيح الخطأ لسببين:

1- يتميز نموذج تصحيح الخطأ بخواص طويل وقصيرة المدى (الطويلة تشكل جزء لا يتجزأ من الخطأ السابق أما السلوك قصير المدى فيتضح جزئياً بحد الخطأ التوازني الذي يوضح أن إذا كانت (G) معدل النمو الاقتصادي في وضع غير توازني فيغترب من التوازن في المدى الطويل.

2- يتميز نموذج تصحيح الخطأ أيضاً بخواص إحصائية جيدة معلمة تصحيح الخطأ

إن معلمة تصحيح الخطأ (e_{t-1}) سالبة ومعنوية عند مستوي دلالة 5% تقدر ب (-) (0.43738) وهي معامل $CointEg(-1)$ مما يؤكد علي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل

، النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير والتي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة الي التوازن طويل الأجل)بمعني 43.738% من عدم التوازن في المدى القصير يتم تصحيحها خلال السنة من أجل العودة إلي التوازن في الأجل الطويل وأن (G) معدل النمو الاقتصادي تأثيرها يكون في المدى الطويل .
ثالثا المعيار القياسي:

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين Heterosedasticity Test:

جدول رقم (4_6) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	0.065167	ProbF(1,26))	0.8005
Obs*R-squared	0.070005	Prob. Chi-Square(1)	0.7913

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول (5-6) نجد إن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Test:

جدول رقم (7-4) يوضح نتائج اختبار Breusch

F-statistic	0.513349	Prob. F(2,16)	0.608
Obs*R-squared	1.748681	Prob. Chi-Square(2)	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول (5-7) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على أن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

3- اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد: Multicollinearity

الجدول رقم (4-8) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	7.001871
EX	7.99E-10
INF(-1)	4.66E-08
M2	0.025793
MR(-1)	9.07E-13
RR	0.07115

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views12.

من خلال جدول رقم (5-8) يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance أن جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

3- مناقشة الفرضيات في المدى الطول:

الفرضية الأولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الاحتياطي النقدي القانوني MR وبين معدل النمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل نسبة الاحتياطي MR النقدي القانوني سالبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية وكلما انخفض الاحتياطي النقدي القانوني بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G بـ $8.28E - 07$ كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل الاحتياطي النقدي القانوني (MR0.0048) وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود أثر معنوي على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الثانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكمية المعروض من النقود M2 والنمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الكمية المعروض من النقود M2 تساوي (0.40208) وهي موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية G ، وكلما زاد الكمية المعروض من النقود M2 بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G بـ 0.40208 كما بلغت القيم الاحتمالية للكمية المعروض من النقود M2 تساوي 0.0221 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود أثر معنوي على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الثالثة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات RR والنمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل هوامش المربحات RR تساوي (0.666486) وهي موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية G، وكلما زاد هوامش المربحات RR بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G بـ 0.666486، كما بلغت القيم الاحتمالية هوامش المربحات RR تساوي 0.0228 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود أثر معنوي على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الرابعة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم INF و معدل النمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل التضخم INF تعادل -0.00057 و هي سالبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما انخفض التضخم NF ابوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G بـ -0.00057، كما بلغت القيم الاحتمالية للقيمة التضخم INF بـ (0.0169) وهي أقل من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود أثر معنوي على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف EX ومعدل النمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل سعر الصرف EX تعادل $-3.07E-07$ سالبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما أنخفض سعر الصرف EX بوحدة واحدة يزيد معدل النمو الاقتصادي G ب $-3.07E-07$ ، كما بلغت القيم الاحتمالية لسعر الصرف EX ب (0.0115) وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود أثر معنوي على معدل النمو الاقتصادي G.

مناقشة الفرضيات في المدى القصير:

الفرضية الأولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الاحتياطي MR النقدي القانوني وبين معدل النمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل نسبة الاحتياطي MR النقدي القانوني والتي تعادل $-2.21E-06$ سالبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية وكلما انخفض الاحتياطي النقدي القانوني بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G ب $-2.21E-06$ ، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل الاحتياطي النقدي القانوني (MR0.3204) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود أثر معنوي ضعيف على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الثانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكمية المعروض من النقود M2 والنمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الكمية المعروض من النقود M2 تساوي (0.91928) وهموجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية G وكلما زاد الكمية المعروض من النقود M2 بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G ب 0.91928، كما بلغت القيم الاحتمالية للكمية المعروض من النقود M2 تساوي 0.1615 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود أثر معنوي ضعيف على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الثالثة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات RR والنمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل هوامش المربحات RR تساوي (0.12381) وهي موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية G وكلما زاد هوامش المربحات RR بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G بـ 0.12381، كما بلغت القيم الاحتمالية هوامش المربحات RR تساوي 0.1477 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود أثر معنوي ضعيف على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الرابعة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم INF و معدل النمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل التضخم INF والتي تعادل - 0.00117 وهي سالبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية وكلما انخفض التضخم INF بوحدة واحدة ينخفض معدل النمو الاقتصادي G بـ 0.00117، كما بلغت القيم الاحتمالية للقيمة التضخم INF بـ (0.2133) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود أثر معنوي على معدل النمو الاقتصادي G.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف EX ومعدل النمو الاقتصادي G.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل سعر الصرف EX والتي تعادل - $7.02E-07$ سالبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية وكلما انخفض سعر الصرف EX بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي G بـ $-7.02E-07$ ، كما بلغت القيم الاحتمالية لسعر الصرف EX بـ (0.0044) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود أثر معنوي ضعيف على معدل النمو الاقتصادي G.

الخاتمة

أولاً: النتائج
ثانياً: التوصيات
ثالثاً : مراجع والمصادر والملاحق

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

- 1- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التغير في الاحتياطي النقدي القانوني و معدل النمو الاقتصادي يكون في المدى الطويل وهذا ما يؤيده النظرية الاقتصادية .
- 2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات و معدل النمو الاقتصادي.
- 3- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم و معدل النمو الاقتصادي وهي توافق النظرية الاقتصادية.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف وبين النمو الاقتصادي في المدى الطويل وذلك من خلال الإشارة السالبة ، و لعدم فاعلية سياسة تحرير سعر الصرف الأجنبي في تحسين معدل النمو الاقتصادي ، بالشكل الذي كان مستهدفاً.
- 5- ثبت من خلال الدراسة أن عرض النقود لها أثر على معدل النمو الاقتصادي، وهذا يعكس السياسة النقدية في التأثير علي الناتج ، وبالتالي يمكن استهداف عرض النقود في الاقتصاد كهدف وسيط يؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .
- 6- أثبت نتائج الدراسة أن التحكم في العرض النقدي من خلال السياسات النقدية المتوازنة يدعم ويعزز من رفع مستويات الإنتاج في الاقتصاد مما يساهم في ارتفاع مستويات الناتج المحلي الإجمالي في كافة القطاعات الإنتاجية مما يبين أهمية العرض النقدي كأحد مؤشرات السياسة النقدية الكلية.

ثانياً : التوصيات

- 1- ضرورة الحفاظ علي مستوى الاحتياطي النقدي القانوني ،لان تراكم الاحتياطيات الدولية ضروريا لدعم والحفاظ علي الثقة في سياسة إدارة النقد ، علاوة على ذلك توفر الاحتياطيات الدولية مستوى من الثقة للأسواق، حيث يمكن للدولة أن تفي بالتزاماتها الخارجية ، وامتصاص الصدمات وقت الأزمات.
- 2- العمل على رفع قيود تكلفة التمويل ، مما يساهم في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي والذي يقود بدوره إلى ارتفاع في مستوي الإنتاج والتشغيل ، وزيادة الدخل.كما يقود إلى زيادة معدل الادخار لدي الأفراد ، وعليه يقوم التمويل بتوفير الأموال اللازمة التي تستغل في المجالات الاستثمارية المختلفة المربحة للأفراد المدخرين ويحسن من هوامش الأرباح.
- 3- إيجاد وتفعيل سياسة التحرير لسعر الصرف بالصورة المطلوبة ، وضرورة التحول من مرحلة الاستقرار المالي والخارجي ، الي مرحلة النمو،من خلال سياسات أخرى، و مدخلات أكثر أهمية .
- 4- زيادة فاعلية الجهاز المصرفي في التأثير علي مكونات عرض النقود ، فضلا عن زيادة دور المعروض النقدي في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً، وتفعيل السياسة النقدية بكامل أدواتها.
- 5- القيام بتشجيع الصادرات من خلال تبني إستراتيجية وطنية للنهوض بالصناعة والزراعة واعتماداً على الكفاءات العلمية والاستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال مما يسهم في زيادة تنافسية المنتج السوداني وبالتالي زيادة الصادرات وهذا يعزز سعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات الأخرى.
- 6- على السلطات النقدية أن تقوم بتوفير الشروط القانونية والتنظيمية لتعزيز سلامة استقرار السوق النقدية.
- 7- تحقيق تناسب متوازن بين كل من الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي من أجل الوصول إلى التوازن في القطاعين الحقيقي والنقدي على حد سواء.
- 8- ربط زيادة المعروض النقدي بنمو الناتج المحلي الإجمالي للحد من الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار النقدي .
- 9- أهمية إتباع سياسة نقدية متوازنة تساهم في دعم العمليات الإنتاجية المرتبطة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً : قائمة المراجع

أولاً :المراجع:

1. أحمد رمضان ، ونعمة الله ، وآخرون ، مبادي الاقتصاد الكلي ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2004م
2. أسامة محمد الغولي ، زينب عوض الله ، اقتصاديان النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديدة ، 2005
3. أميه طوقان ، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ، مطبعة الدار ، الأردن ، 2005م
4. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996
5. خلف حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان ، 2006م
6. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، ط2 ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984م
7. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية مديرية دار الكتابة للطباعة ، بغداد ، 1988م
8. سامولسون بول ، نورد هاوس وليام ، ترجمه هشام عبد الله ، الاقتصاد ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002م
9. سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار البهاء للنشر والتوزيع قسنطينة، 2004م
10. سلمان ناصر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الحديثة ، مكتبة الديام للطباعة والنشر بالجزائر ، 2006م
11. سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م

12. صالح مفتاح ، النقود والسياسة ، دار الفجر للنشر والطباعة والتوزيع ، مصر ، 2005م
13. طوقان أدهم ، أميمه إبراهيم ، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ، دار سوريا للنشر والتوزيع ، 2005م
14. عبد الفضيل محمود ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984
15. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002م
16. عبد الوهاب عثمان الشيخ ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة ، 1970-2000م ، شركة مطابع السودان للعملة ، 2002م
17. عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، ط3 ، جامعة القران الكريم للنشر ، الخرطوم ، 2005م
18. علي مكيد، عماد معوشي، قياس اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، المطبعة الجديدة ، الجزائر ، 2003م
19. عوض إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، الحكمة للطباعة والنشر ، عمان، 1990م
20. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخل النقود والائتمان، دار الحداثة - بيروت، 1987م
21. عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية ، دراسة تحليلية تقييميه ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م

22. عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2005م
23. صبحي قادريس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2006م
24. قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، حقائق الماضي وروى المستقبل ، 1968 - 2005م دار جامعة الخرطوم للنشر ، 2006م
25. لجلو موسى بخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وحلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010م
26. مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية السياسة) ترجمة محمد إبراهيم ، دار المريخ ، 19/19 ، بدون تاريخ نشر
27. محمد ضيف الله القضايري ، دور السياسة النقدية ، دارغيداد للنشر والتوزيع ، عمان
28. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000م،
29. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت العقار، النقود والبنوك، والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980م،
30. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م
31. ميشيل تودا رو ، ترجمة :. محمود حسن حسين ، محمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2006م
- ثانياً : رسائل الدكتوراه:
- 1- إبراهيم حسين صلاح الدين بدر ، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (دراسة حالة السودان) خلال الفترة (1970- 2005م) رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2013م

- 2- بود خدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي (بين تحفيز الطلب و تطوير العرض) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من (2001 – 2014م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2014- 2015
- 3- سارة يونس الشيخ ، أثر السياسة النقدية والتمويلية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (1990- 2008م) دراسة وصفية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م
- 4- الشاذلي عيسى حمد ، أثر السياسة المالية و النقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (1989- 2000م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004م
- 5- عباس كاظم الدعي ، اثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات سوق الأوراق المالية ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، غير منشورة ، جامعة الكوفة ، 2008م
- 6- عبد الباسط محمد المصطفى ، أثر تطبيق مقررات لجنة بازل وبرنامج إعادة الهيكلة على الجهاز المصرفي في السودان ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م
- 7- العقون عبد الجبار أ أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال فترة (1990- 2016م) رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، زيان بن عاشور الجلفة ، 2020م
- 8- موسى الفاضل مكي ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1992 – 2012م ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2015م
- 9- موسى عبد الله سعيد محمد ، أدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي في السودان ، دراسة تجريبية النظام المصرفي في السودان خلال الفترة من (1983-2004م) رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، 2006م .
- 10- هيثم أحمد عيسى ، دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة من (1990- 2016م) رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة دمشق ، 2018م .

- 11- وعيل ميلود ، هاشم جمال ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر ومصر والسعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة من (1990-2010م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 1013-2014م
- 12- يمينة شبيرة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2014م) رسالة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، 2016 .
ثالثاً : رسائل الماجستير:
- 1-أكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضغط العرض النقدي في الجزائر ، (2000-2009 رسالة ماجستير ، نقود وبنوك ، جامعة الجزائر ، 2010م
- 2-إيمان محمد عبداللطيف 2022العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصر جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
- 3-بن عناية جلول، مسعودي نادية ، أثر عوامل الاستقرار النقدي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستعمال معطيات البانل خلال فترة الدراسة (1991م - 2012م) جامعة الجيلاني بو نعامة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2017م
- 4-عبد الله اللين عبد الله ، أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان (2010 - 2020م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2021م
- 5-سعدون حسين فرحان ، ثابت خليل إبراهيم ، الاستقرار النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية خلال الفترة من (1990-2010م) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الموصل ، 2012م
- 6-طارق شوقي ، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في الجزائر ، خلال الفترة من (1990-2000م) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الحاج خضر ، الجزائر ، 2009م
- 7-فرج بن ناوي بن نجيب الفكري ، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، 2004م
- 8-محمد أبو عبيدة ، أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من (2000 - 2015م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2017م

المجلات والدوريات:

- 1- إسلام محمد البنا ، أثر سعرالصرف علي النمو الاقتصادي في مصر في ضوء نظامسعرالصرف المطبق خلال الفترة 1991-2019 المجلة العربية العدد 1، 2024
- 2- جعفر محمد فرح دراسة بحثية حول تحليل التكلفة وحساب هامش الربح الحقيقي برنامج العمل كنموذج حقيقي ولاية الخرطوم ، مجلةالمصرفي ، بنك السودان ، 2008
- 3- زيقات تأثير تطوير النظام المالي علي النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1980-2009 المجلة العربية للإدارة العدد 1 ، 2015
- 4- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006م
- 5- بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الثالث والعشرون ، 2003م
- 6- صالح صالح ، أدوات السياسة النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث وضافية حلقات عمل صندوق النقد العربي ، العدد الثاني ، أبو ظبي 1996م
- 7- العالم عبد الغني ، الأرقام القياسية ومعدلات التضخم ، مجلة بنك السودان للبحوث ، 2000م
- 8- المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالث والثلاثون ، 2012م
- 9- مجلة بنك السودان ، الإدارة العامة للبحوث والنشر ، 2010م
- 10- مفيد عبد الآوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية ، مطبعة مزوار ، الجزائر 2007م
- 11- منشورات بنك السودان المركزي ، حول استراتيجيه السودان لمعالجة التضخم ، 2012م الأوراق العلمية:
- 1- احمد إسماعيل المشهدي ، حيدر حسين الطعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2003- 2009) ، جامعة بغداد ، 2012م

- 2- عمر شريف ، السياسة الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي ، الناشر جامعة باتنة ، بدون تاريخ نشر
- 3- أحمد عبد الله التوم ، بعنوان التضخم في السودان رؤية المستقبلية، بدون تاريخ نشر
- التقارير:

- 1- سياسات بنك السودان المركزي للأعوام ، (2005، 2006م)
 - 2- بنك السودان المركزي ، منشورات بنك السودان المركزي للعام 2012م وتعديل رقم 1/ 2012 ، 2012 /4 /15
 - 3- بنك السودان ، التقرير السنوي ،الخامس وأربعون ، للعام 2005م
 - 4- تقارير بنك السودان المركزي ، السابع وأربعون، للعام 2007
 - 5- تقارير بنك السودان المركزي ، الخمسون ، للعام 2010م
 - 6- تقارير بنك السودان المركزي ، الثامن والخمسون، للعام 2018م
 - 7- تقارير بنك السودان المركزي ، التاسع والخمسون ، للعام 2019م
- المواقع:

- 1- الانترنت، موقع بنك السودان المركزي ' الساعة 11:30 'اليوم 22\5\ 2021

ثالثاً: الملاحق :

ملحق رقم (1) بيانات البحث

RR	MR	M2	INF	G	EX	السنة
29	3164	28	6738	1.2	20100	1990
28	5269	27	12252	11.3	20700	1991
32.9	14159	29	11924	9.1	10000	1992
27.2	26858	30	10118	6.7	21500	1993
28	40535	25	11518	7.2	31500	1994
25	70587	28	6893	3.5	83200	1995
31	166	30	13044	4.7	14600	1996
36	159714	41	47.2	6.1	15791	1997
30	206950	36	17	18	25935	1998
20	257920	38	16.2	6	25735	1999
18	346670	21	18	8.3	25735	2000
14	432210	14	4.9	6.1	26143	2001
12	563267	16	8.3	6.5	26200	2002
12	734.09	17	7.7	6	26000	2003
10	960440	10	8.5	9.1	25000	2004
10	1403140	11	8.5	8.3	23100	2005
10	1787.8	10	7.2	10	20100	2006
10	19714.6	11	8.1	10.5	20775	2007
10	22933.2	11	14.3	7.7	20913	2008
9	28314.5	10	10	6.9	22100	2009
9	35497.9	9	15	5.2	23170	2010
10.7	41853	10	18	1.2	26600	2011
11.3	58663	11	35.1	1.4	35637	2012
12	66445.7	12	37.1	4.4	47422	2013
10.7	77739	16	36.9	3.6	571.15	2014
11.3	93842.6	12	17.1	3.7	60107	2015
12	51663.9	13	3059	3.9	65540	2016
13.6	2035675	18	2550	4.7	69979	2017

14.4	4309860	15	72.9	2.8	47500	2018
15.7	6897976	20	56.5	1.3	45000	2019
17.3	1284976.28	28	2693	1.6	52500	2020

ملحق رقم (2) اختبار جذور الوحدة لمتغير سعر الصرف باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في

المستوي

Null Hypothesis: EX has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.84646	0.0065
Test critical values:	1% level		-3.67017	
	5% level		-2.96397	
	10% level		-2.62101	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:17				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.70694	0.18379	-3.84646	0.0006
C	22916.26	6591.29	3.47675	0.0017
R-squared	0.345722	Mean dependent var		1080
Adjusted R-squared	0.322355	S.D. dependent var		22284.2 4
S.E. of	18344.21	Akaike info criterion		22.5363

regression			6
Sum squared resid	9.42E+09	Schwarz criterion	22.6297 7
Log likelihood	-336.045	Hannan-Quinn criter.	22.5662 4
F-statistic	14.79524	Durbin-Watson stat	2.03784 3
Prob(F-statistic)	0.000633		

ملحق رقم (3) اختبار جذور الوحدة لمتغير سعر الصرف باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوي

Null Hypothesis: EX has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.84646	0.0065
Test critical values:	1% level		-3.67017	
	5% level		-2.96397	
	10% level		-2.62101	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				3.14E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				3.14E+08
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:21				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

EX(-1)	-0.70694	0.18379	-3.84646	0.0006
C	22916.26	6591.29	3.47675	0.0017
R-squared	0.345722	Mean dependent var		1080
Adjusted R-squared	0.322355	S.D. dependent var		22284.24
S.E. of regression	18344.21	Akaike info criterion		22.53636
Sum squared resid	9.42E+09	Schwarz criterion		22.62977
Log likelihood	-336.045	Hannan-Quinn criter.		22.56624
F-statistic	14.79524	Durbin-Watson stat		2.037843
Prob(F-statistic)	0.000633			

ملحق رقم (4) اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل النمو باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في المستوي

Null Hypothesis: G has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.71657	0.0089
Test critical values:	1% level		-3.67017	
	5% level		-2.96397	
	10% level		-2.62101	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(G)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:37				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

G(-1)	-0.6555	0.176373	-3.71657	0.0009
C	4.066523	1.254824	3.240711	0.0031
R-squared	0.33035	Mean dependent var		0.013333
Adjusted R-squared	0.306434	S.D. dependent var		4.082066
S.E. of regression	3.399569	Akaike info criterion		5.349515
Sum squared resid	323.598	Schwarz criterion		5.442928
Log likelihood	-78.2427	Hannan-Quinn criter.		5.379399
F-statistic	13.8129	Durbin-Watson stat		1.736115
Prob(F-statistic)	0.000894			

ملحق رقم (5) اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل النمو باستخدام اختبار فيليبس مستقر في المستوي

Null Hypothesis: G has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.85196	0.0064
Test critical values:	1% level		-3.67017	
	5% level		-2.96397	
	10% level		-2.62101	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)	10.7866			
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12.83341			

Phillips–Perron Test Equation						
Dependent Variable: D(G)						
Method: Least Squares						
Date: 03/14/23 Time: 14:41						
Sample (adjusted): 1991 2020						
Included observations: 30 after adjustments						
Variable		Coefficient		Std. Error		t-S
G(-1)				-0.6555		0.1
C	4.066523	1.254824	3.240711	0.0031		
R-squared	0.33035	Mean dependent var	0.013333			
Adjusted R-squared	0.306434	S.D. dependent var	4.082066			
S.E. of regression	3.399569	Akaike info criterion		5.349515		
Sum squared resid	323.598	Schwarz criterion		5.442928		
Log likelihood	-78.2427	Hannan–Quinn criter.		5.379399		
F-statistic	13.8129	Durbin–Watson stat		1.736115		
Prob(F-statistic)	0.000894					
اختبار جذور لمتغير معدل النمو باستخدام اختبار فيليبس بيرون						
Null Hypothesis: G has a unit root						
Exogenous: Constant						
Bandwidth: 2 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel						
Phillips–Perron test statistic	-3.85196	0.0064				
Test critical values:	1% level			-3.67017		

			5% level	-2.96397
	10% level		-2.62101	
*MacKinnon (1996) one- sided p-values.				
Residual variance (no correction)	10.7866			
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12.83341			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(G)				
Method: Least Squares				
Date: 03/28/23 Time: 09:31				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable				Coefficient
G(-1)	-0.6555	0.176373	-3.71657	0.0009
C	4.066523	1.254824	3.240711	0.0031
R-squared	0.33035	Mean dependent var	0.013333	
Adjusted R- squared	0.306434	S.D. dependent var	4.082066	
S.E. of regression	3.399569	Akaike info criterion		5.349515
Sum squared	323.598	Schwarz criterion		5.442928

resid			
Log likelihood	-78.2427	Hannan-Quinn criter.	5.379399
F-statistic	13.8129	Durbin-Watson stat	1.736115
Prob(F-statistic)	0.000894		

ملحق رقم (6) إختبار جذور الوحدة لمتغير معدل التضخم باستخدام إختبار ديكي فولر مستقر فى الفرق الاول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.77755	0
Test critical values:	1% level		-3.67932	
	5% level		-2.96777	
	10% level		-2.62299	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:44				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.43445	0.163423	-8.77755	0
C	-429.717	507.3696	-0.84695	0.4045
R-squared	0.740498	Mean dependent var		-99.2241
Adjusted R-squared	0.730887	S.D. dependent var		5252.387
S.E. of regression	2724.735	Akaike info criterion		18.7246
Sum squared resid	2.00E+08	Schwarz criterion		18.8189

Log likelihood	-269.507	Hannan–Quinn criter.	18.75413
F–statistic	77.04538	Durbin–Watson stat	2.078641
Prob(F– statistic)	0		

ملحق رقم (7) اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل التضخم باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 1 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t–Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic			-8.9561	0
Test critical values:	1% level		-3.67932	
	5% level		-2.96777	
	10% level		-2.62299	
*MacKinnon (1996) one–sided p–values.				
Residual variance (no correction)				6912169
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				6371509
Phillips–Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:46				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.43445	0.163423	-8.77755	0
C	-429.717	507.3696	-0.84695	0.4045
R–squared	0.740498	Mean dependent var		-99.2241
Adjusted R– squared	0.730887	S.D. dependent var		5252.387
S.E. of regression	2724.735	Akaike info criterion		18.7246

Sum squared resid	2.00E+08	Schwarz criterion	18.8189
Log likelihood	-269.507	Hannan-Quinn criter.	18.75413
F-statistic	77.04538	Durbin-Watson stat	2.078641
Prob(F-statistic)	0		

ملحق رقم (8) اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل عرض النقود باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.95568	0.0004
Test critical values:	1% level		-3.67932	
	5% level		-2.96777	
	10% level		-2.62299	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(M2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:50				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-0.99813	0.201412	-4.95568	0
C	0.034997	0.979601	0.035726	0.9718
R-squared	0.476325	Mean dependent var		0.310345
Adjusted R-squared	0.45693	S.D. dependent var		7.146945
S.E. of regression	5.266818	Akaike info criterion		6.227202

Sum squared resid	748.9631	Schwarz criterion	6.321498
Log likelihood	-88.2944	Hannan-Quinn criter.	6.256734
F-statistic	24.55873	Durbin-Watson stat	1.905054
Prob(F-statistic)	0.000034		

ملحق رقم (9) اختبار جذور الوحدة لمتغير معدل عرض النقود باستخدام اختبار فيليبس بيررون مستقر في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.94896	0.0004
Test critical values:	1% level		-3.67932	
	5% level		-2.96777	
	10% level		-2.62299	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				25.82632
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				25.30206
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(M2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:56				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-0.99813	0.201412	-4.95568	0
C	0.034997	0.979601	0.035726	0.9718
R-squared	0.476325	Mean dependent var		0.310345
Adjusted R-	0.45693	S.D. dependent var		7.146945

squared			
S.E. of regression	5.266818	Akaike info criterion	6.227202
Sum squared resid	748.9631	Schwarz criterion	6.321498
Log likelihood	-88.2944	Hannan-Quinn criter.	6.256734
F-statistic	24.55873	Durbin-Watson stat	1.905054
Prob(F-statistic)	0.000034		

ملحق رقم (10) اختبار جذور الوحدة لمتغير نسبة الاحتياطي النقدي باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في المستوي

Null Hypothesis: MR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.03406	0.0042
Test critical values:	1% level		-3.67932	
	5% level		-2.96777	
	10% level		-2.62299	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/23 Time: 14:58				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-1.14064	0.282753	-4.03406	0.0004

D(MR(-1))	1.579434	0.532403	2.966615	0.0064
C	385667.4	219670	1.755667	0.0909
R-squared	0.404496	Mean dependent var		44127.84
Adjusted R-squared	0.358688	S.D. dependent var		1345960
S.E. of regression	1077871	Akaike info criterion		30.71657
Sum squared resid	3.02E+13	Schwarz criterion		30.85802
Log likelihood	-442.39	Hannan-Quinn criter.		30.76087
F-statistic	8.830236	Durbin-Watson stat		2.130453
Prob(F-statistic)	0.001184			

ملحق رقم (11) اختبار جذور الوحدة لمتغير نسبة الاحتياطي النقدي باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في المستوى

Null Hypothesis: MR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.73656	0.00798
Test critical values:	1% level		-3.67017	
	5% level		-2.96397	
	10% level		-2.62101	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				1.35E+12
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				1.48E+12
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(MR)				
Method: Least Squares				

Date: 03/14/23 Time: 15:01				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.40289	0.151665	-2.65642	0.0129
C	287598.1	238181.6	1.207474	0.2374
R-squared	0.201291	Mean dependent var		42727.08
Adjusted R-squared	0.172766	S.D. dependent var		1322572
S.E. of regression	1202911	Akaike info criterion		30.90273
Sum squared resid	4.05E+13	Schwarz criterion		30.99614
Log likelihood	-461.541	Hannan-Quinn criter.		30.93261
F-statistic	7.056588	Durbin-Watson stat		1.571161
Prob(F-statistic)	0.012891			

ملحق رقم (12) اختبار جذور الوحدة لمتغير هوامش المراجعات باستخدام اختبار ديكي فولر مستقر في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(RR) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.52726	0.0012
Test critical values:	1% level		-3.67932	
	5% level		-2.96777	
	10% level		-2.62299	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RR,2)				
Method: Least Squares				

Date: 03/28/23 Time: 09:17				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RR(-1))	-0.86924	0.192002	-4.52726	0.0001
C	-0.309	0.621964	-0.49681	0.6233
R-squared	0.431533	Mean dependent var		0.089655
Adjusted R-squared	0.410478	S.D. dependent var		4.318345
S.E. of regression	3.315639	Akaike info criterion		5.30165
Sum squared resid	296.8235	Schwarz criterion		5.395946
Log likelihood	-74.8739	Hannan-Quinn criter.		5.331182
F-statistic	20.49612	Durbin-Watson stat		1.854476
Prob(F-statistic)	0.000108			

ملحق رقم (13) اختبار جذور الوحدة لمتغير هوامش المراجعات باستخدام اختبار فيليبس بيرون مستقر في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(RR) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
			Adj. t-Stat
			Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.47536
Test critical values:			
	1% level		-3.67932
	5% level		-2.96777
	10% level		-2.62299
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
Residual variance (no correction)			10.23529
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			8.768419

Phillips–Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(RR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/28/23 Time: 09:26				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
D(RR(-1))	-0.86924	0.192002	-4.52726	0.0001
C	-0.309	0.621964	-0.49681	0.6233
R-squared	0.431533	Mean dependent var		0.089655
Adjusted R-squared	0.410478	S.D. dependent var		4.318345
S.E. of regression	3.315639	Akaike info criterion		5.30165
Sum squared resid	296.8235	Schwarz criterion		5.395946
Log likelihood	-74.8739	Hannan–Quinn criter.		5.331182
F–statistic	20.49612	Durbin–Watson stat		1.854476
Prob(F–statistic)	0.000108			

ملحق رقم (14) تقدير نموذج معدل النمو

Dependent Variable: G			
Method: ARDL			
Date: 03/28/23 Time: 10:14			
Sample (adjusted): 1992 2020			
Included observations: 29 after adjustments			
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)			
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)			
Dynamic regressors (2 lags, automatic): (EX) (INF) (M2) (MR) (RR)			
Fixed regressors: C			

Number of models evaluated: 486				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.562619	0.167016	3.368656	0.0034
EX	-3.07E-07	1.03E-05	-0.01086	0.0115
INF	-0.00048	0.000199	-2.41336	0.0267
INF(-1)	-0.00057	0.000216	-2.63203	0.0169
INF(-2)	0.00054	0.000218	2.477901	0.0234
M2	0.40208	0.160603	2.50355	0.0221
MR	2.26E-07	4.43E-07	0.51022	0.6161
MR(-1)	-8.28E-06	4.12E-07	-2.00974	0.0048
MR(-2)	2.47E-06	1.36E-06	1.826084	0.0445
RR	0.666486	0.266739	2.498644	0.0224
C	-0.55214	0.146105	-3.77006	0.0034
R-squared	0.71776	Mean dependent var		6.02069
Adjusted R-squared	0.56096	S.D. dependent var		3.488489
S.E. of regression	2.311477	Akaike info criterion		4.795347
Sum squared resid	96.1727	Schwarz criterion		5.313977
Log likelihood	-58.5325	Hannan-Quinn criter.		4.957776
F-statistic	4.577544	Durbin-Watson stat		1.641463
Prob(F-statistic)	0.002535			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

ملحق رقم (15) تقدير نموذج معدل النمو واختبار باوند للحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(G)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/28/23 Time: 10:17				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 29				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.55214	0.146105	-3.77006	0.0034
G(-1)*	-0.43738	0.167016	-2.6188	0.0174
EX**	-3.07E-07	1.03E-05	-0.01086	0.0115
INF(-1)	-0.00057	0.000216	-2.63203	0.0169
M2**	0.40208	0.160603	2.50355	0.0221
MR(-1)	-8.28E-07	4.12E-07	-2.00974	0.0048
RR**	0.666486	0.266739	2.498644	0.0224
D(INF)	-0.00048	0.000199	-2.41336	0.0267
D(INF(-1))	-0.00054	0.000218	-2.4779	0.0234
D(MR)	-2.26E-07	4.43E-07	-0.51022	0.6161
D(MR(-1))	-2.47E-06	1.36E-06	-1.82608	0.0845
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-7.02E-07	6.45E-05	-0.01088	0.9914
INF	-0.00117	0.000904	-1.29037	0.2133
M2	0.91928	0.629591	1.46013	0.1615
MR	-2.21E-06	2.16E-06	-1.02182	0.3204
RR	0.12381	.807279	0.153367	0.1477
C	-0.05062	6.061865	-0.00835	0.9934

EC = G - (-0.0000*EX -0.0012*INF -0.9193*M2 + 0.0000*MR +0.1238*RR -				
0.0506)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.365087	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.50%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

ملحق رقم (16) تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج معدل النمو

ARDL Error Correction Regression			
Dependent Variable: D(G)			
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 2, 0)			
Case 2: Restricted Constant and No Trend			
Date: 03/28/23		Time: 10:26	
Sample: 1990 2020			
Included observations: 29			
ECM Regression			
Case 2: Restricted Constant and No Trend			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.00048	0.000147	-3.27747	0.0042
D(INF(-1))	-0.00054	0.000139	-3.87867	0.0011
D(MR)	-2.26E-07	2.95E-07	-0.76733	0.4528
D(MR(-1))	-2.47E-06	5.34E-07	-4.63521	0.0002
CointEq(-1)*	-0.43738	0.068524	-6.38285	0
R-squared	0.745565	Mean dependent var		-0.33448
Adjusted R-squared	0.703159	S.D. dependent var		3.674164
S.E. of regression	2.001798	Akaike info criterion		4.381554
Sum squared resid	96.1727	Schwarz criterion		4.617295
Log likelihood	-58.5325	Hannan-Quinn criter.		4.455385
Durbin-Watson stat	1.641463			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.365087	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.50%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

Variance Inflation Factors			
Date: 03/28/23 Time: 10:33			
Sample: 1990 2020			
Included observations: 29			
	Coefficient	Uncentered	Centered

Variable	Variance	VIF	VIF
G(-1)	0.027894	7.9204	1.805513
EX	7.99E-10	6.057679	1.517309
INF	3.98E-08	4.602389	3.606851
INF(-1)	4.66E-08	6.643085	5.090042
INF(-2)	4.74E-08	7.153865	5.268271
M2	0.025793	63.06707	12.34387
MR	1.97E-13	2.783374	2.300372
MR(-1)	9.07E-13	12.56296	10.61703
MR(-2)	1.84E-12	9.077419	7.554247
RR	0.07115	132.7494	25.58028
C	7.001871	38.00431	NA

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.065167	Prob. F(1,26)		0.8005
Obs*R-squared	0.070005	Prob. Chi-Square(1)		0.7913
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/28/23 Time: 10:46				
Sample (adjusted): 1993 2020				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.507542	1.192288	2.941858	0.0068
RESID^2(-1)	-0.05036	0.197286	-0.25528	0.8005
R-squared	0.0025	Mean dependent var		3.334841
Adjusted R-squared	-0.03587	S.D. dependent var		5.104325
S.E. of regression	5.195052	Akaike info criterion		6.20204

Sum squared resid	701.7028	Schwarz criterion	6.297197
Log likelihood	-84.8286	Hannan-Quinn criter.	6.23113
F-statistic	0.065167	Durbin-Watson stat	1.994845
Prob(F-statistic)	0.800516		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.513349	Prob. F(2,16)	0.608	
Obs*R-squared	1.748681	Prob. Chi-Square(2)	0.4171	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 03/28/23 Time: 10:49				
Sample: 1992 2020				
Included observations: 29				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.13898	0.263229	0.52796	0.6048
EX	4.22E-07	2.93E-05	0.014438	0.9887
INF	1.79E-05	0.000206	0.086871	0.9319
INF(-1)	-4.48E-05	0.000227	-0.19778	0.8457
INF(-2)	-8.65E-05	0.000246	-0.35152	0.7298
M2	0.006721	0.178573	0.037639	0.9704
MR	-1.48E-07	5.55E-07	-0.26689	0.793
MR(-1)	-7.20E-08	1.00E-06	-0.07191	0.9436
MR(-2)	2.57E-08	1.51E-06	0.016981	0.9867
RR	0.062173	0.282996	0.219696	0.8289

C	0.15227	2.823529	0.053929	0.9577
RESID(-1)	0.370126	0.385403	0.960359	0.3512
RESID(-2)	0.00657	0.360904	0.018203	0.9857
R-squared	0.060299	Mean dependent var		-1.08E-15
Adjusted R-squared	-0.64448	S.D. dependent var		1.853305
S.E. of regression	2.376625	Akaike info criterion		4.871085
Sum squared resid	90.37355	Schwarz criterion		5.48401
Log likelihood	-57.6307	Hannan-Quinn criter.		5.063045
F-statistic	0.085558	Durbin-Watson stat		1.976446
Prob(F-statistic)	0.999943			